

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

عنوان المذكرة:

تعامل دول منطقة الساحل الإفريقي مع مسألة الطوارق - بالتركيز على المقاربة الجزائرية -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تعاون دولي

إشراف الأستاذة:

هزوات راضية

مساعد المشرف:

بشكيط خالد

إعداد الطالبتان:

➤ بوشيشة كريمة

➤ زليش فطيمة

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا ومقررا
مناقشا

الدكتور: كريش نبيل
الأستاذة: هزوات راضية
الأستاذ: بوالروايح إسماعيل

السنة الجامعية: 2015/2014

سورة التوبة

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة الآية : 104

تشكر وتقدير

لحظات يقف فيها المرء حائرا عاجزا عن التعبير عما يحتلج في صدره

من تشكراته لأشخاص أمدوه بالكثير من المعلومات

لحظات صار لابد أن ينطق بها اللسان و يعترفه بفضل الآخرين اتجاهه .

نحمد الله عز و جل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

و نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة " **هزوانة راحية** "، ومساعد المشرفة الأستاذة " **بشكيط خالد** "

عرفانا بجميل فضلها لتصويبهما هذا البحث في كافة مراحل إنجازه

كما لا يفوتنا التقدم بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية خاصة قسم العلوم

السياسية لجامعة جيجل

و إلى كل من ساهم في إثراء رصيدنا المعرفي من معلمين و أساتذة في مختلفه الأطوار بدون استثناء

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إنجاز هذه

المذكرة من قريب أو من بعيد.

كريمة

فطيمة



إلى من ربك وحنك و تفهمك الغالية...أمي الزهرة
إلى من تعب و اجتهد الحبيب ...أبي السعيد
إلى شقيقتيفضيلة، راضية، وهبة، شفيقة، مفيدة
إلى شقيقي..... موسى
إلى براعم العائلة وسام إكرام أميمة لقمان زياد خليل..
إلى خطيبي وزوجي المستقبلي "عليوة عبد المالك" رمز المحبة والوفاء، الذي كان نعم السند وكل
عائلته..
إلى من تقاسمت معهما جهد وعناء إنجاز هذه المذكرة ..فطيمة..
إلى صديقتي و رفيقاتي الدرب الجامعي
فاطمة ساجية سهام لمياء صباح وهبة فايزة ليلية أسية عائشة مسعودة نادية هبة وإلى كل دةة
العلوم السياسية 2014 - 2015
إلى كل من يحمل لقب بوشيقة، لوديني، عليوة
إلى كل من يحبوا حرمة



إهداء

إلى من ربته وحننه وتفهمته الغالية...أمي عفيفة

إلى من تعب و اجتهد الحبيب ...أبي رمضان

إلى أختائي...سفيان عبد الله يحيى بشير ومحمد أمين

إلى شقيقتيسميرة زبيدة سلمة وزوجة أخي منى

إلى

زوجي وقرّة عيني "أحمد" رمز المحبة والوفاء،الذي كان لي نعم السند،وإلى كل عائلته..

إلى من تقاسمت معها جسد وعناء إنجاز هذه الذخرة ..كريمة..

إلى حديقتي و رفيقائي الدريج الجامعي

فاطمة ساجية سمام لمياء صباح وصبيبة فائزة ليلية سلمى عائشة مسعودة نادية صفية وإلى

كل دفعة ماستر علوم سياسية 2014 – 2015

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع وخاصة: نجمة، حورية و مسعودة

إلى كل من يحمل لقب زليش، بلال، بوكريش

إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلبي..

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الساحل الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية

المبحث الأول: الساحل الإفريقي: دراسة جيوسياسية

المطلب الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: الساحل الإفريقي: دراسة سوسيوثقافية

المطلب الأول: التركيبة الإثنية في دول الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: التركيبة اللغوية في دول الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: التركيبة الدينية في دول الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الساحل الإفريقي: دراسة جيواقتصادية

المطلب الأول: خصائص منطقة الساحل الإفريقي-الجغرافيا والمناخ-

المطلب الثاني: النشاطات الاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الفشل الدولاتي

المطلب الثاني: تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة

المطلب الثالث: التنافس الدولي

الفصل الثاني: الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: أقلية الطوارق: دراسة في الأصول والخصائص

المطلب الأول: أصول ونسب الطوارق

المطلب الثاني: الفضاء الجغرافي للطوارق

المطلب الثالث: التنظيم الإجتماعي للطوارق

المطلب الرابع: التنظيم السياسي للطوارق

المطلب الخامس: التنظيم الإقتصادي للطوارق

المبحث الثاني: المشكلة الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تطور مشكلة الطوارق

المطلب الثاني: المقاربات والمداخل المفسرة لنزاع الطوارق

المبحث الثالث: إنعكاسات مشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الإنعكاسات الأمنية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الإنعكاسات الإقتصادية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الإنعكاسات الاجتماعية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: تعامل دول منطقة الساحل الإفريقي مع مشكل الطوارق

المبحث الأول: أهم مقاربات دول منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: مشكلة الطوارق في المقاربة المالية والنيجيرية

المطلب الثاني: مشكلة الطوارق في المقاربة الليبية والمغربية

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية

المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية والإجتماعية

المطلب الثالث: الآليات الأمنية والعسكرية

خلاصة و استنتاجات

مقدمة

شهدت الساحة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة انتشارا رهيبا للنزاعات الداخلية والحركات الانفصالية نتيجة توفر جملة عوامل شجعت على بروز هذا النوع من النزاعات، التي كانت خامدة قبل تلك الفترة.

وتعد الساحة الإفريقية أبرز نموذج عن هذه النزاعات، حيث شهدت فترة تسعينات القرن الماضي تردي الأوضاع الأمنية في أغلب دول القارة، من خلال انتشار النزاعات الإثنية والعرقية، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي أبرز نموذج عن هذه الدول، التي تشهد ظهور جماعات وحركات إثنية مطالبة بمنحها كيان مستقل نتيجة شعورها بالظلم والحرمان وكذا التهميش على غرار إثنية الطوارق في المنطقة، وتعد المسألة الطارقية من أبرز القضايا الخطيرة التي تشكل تحدي أمام دول منطقة الساحل الإفريقي، وبالأخص دولتي مالي والنيجر، وقد تطوّر هذا المشكل منذ الإستعمار وتهميش تلك الأقليات من طرف السلطات الإستعمارية واستمر بعد الإستقلال، وهو ما يطرح عدة إشكالات أمام دول المنطقة وعلى جميع الأصعدة، ليضاف هذا التحدي إلى عديد المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تعانيها الدول كالفقر والتخلف الإقتصادي.

وفي سبيل العمل لتسوية أوضاع الأقليات وخاصة الطوارق في دول منطقة الساحل الإفريقي تبرز لنا جهود دوله على غرار: مالي، النيجر، ليبيا، المغرب والجزائر، والهادفة إلى إيجاد حل للمشكلة في المنطقة، وتعتبر الجزائر من أكبر الدول التي كثفت جهودها لمعالجة هذه القضية من خلال مبادراتها السياسية والدبلوماسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية والاجتماعية، رغبة منها في إيجاد تسوية شاملة لقضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وإعطائها مكانة لائقة بها وصولا إلى إدماجها مع شعوب الدول التي تنتمي إليها.

الإطار المنهجي و المفاهيمي والنظري

أولا/ الإطار المنهجي للدراسة:

1/ المشكلة البحثية:

تثير مسألة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي مشكلة رئيسية هي: كيف تعاملت دول منطقة الساحل الإفريقي و خصوصا الجزائر مع نزاع الطوارق؟
و مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف ساهمت الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي في بروز نزاع الطوارق ؟
- كيف أثر مشكل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي على أمن واستقرار المنطقة؟
- ما هي الآليات التي اعتمدتها دول منطقة الساحل الإفريقي لمعالجة قضية الطوارق؟

2/ مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** تنحصر هذه الدراسة في جزء من القارة الإفريقية و هي منطقة الساحل الأفريقي و المتمثلة أساسا في دول الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، و بوركينا فاسو.

ب- **المجال الزمني:** تتناول الدراسة الفترة الممتدة من بداية نزاع الطوارق خلال استقلال دولتي مالي و النيجر إلى غاية التوقيع على اتفاق الجزائر للسلم و المصالحة في باماكو سنة 2015.

ج- **المجال الموضوعي:** تعالج هذه الدراسة موضوع نزاع الطوارق و كيفية تعامل دول الساحل الإفريقي و خصوصا الجزائر مع هذا النزاع.

3/ الفروض العلمية:

للإجابة على المشكلة المطروحة و جملة التساؤلات الأخرى، استدعى بناء فروض علمية و هي كالتالي:

أ- الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة بين التحديات التي يطرحها نزاع الطوارق و بين تعدد المقاربات المعتمدة من طرف دول الساحل الإفريقي و الهادفة لمعالجة قضية الطوارق.

ب- الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة إيجابية بين البيئة الجيوسياسية، والجيوأمنية، والجيواقتصادية و السوسيوثقافية لمنطقة الساحل الإفريقي، و بروز و تفاقم نزاع الطوارق.

- كلما طال أمد نزاع الطوارق و تعقده كلما زادت حالة اللااستقرار في منطقة دول الساحل الإفريقي.

- كلما تعددت الإنعكاسات الأمنية لنزاع الطوارق كلما تعددت الآليات المعتمدة لحله من طرف دول منطقة الساحل.

4/ الأهمية العلمية و العملية:

أ- الأهمية العلمية/

رغبة الطلبة في معرفة الأسباب الكامنة وراء بروز مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي كمحاولة لكشف الأخطاء التي تقوم بها حكومات دول المنطقة تجاه الأقليات الطارقية، وذلك في خطوة نحو تأسيس إستراتيجيات علمية تمكن من إيجاد حلول جذرية للطوارق، تكون نواة تأسيسية لبناء مقاربة أمنية شاملة في منطقة الساحل الإفريقي.

ب- الأهمية العملية/

باعتبار أن شعب الطوارق هو شعب لم تنصفه حكومات دول منطقة الساحل الإفريقي، رغم كونه جزء لا يتجزأ من شعوب المنطقة بتوزعه على أغلب دوله، و باعتبار أن هذه

الدول بحاجة إلى مقاربة تمكنها من إيجاد حلول لهذه المشكلة، فقد ارتأينا أنه من واجبنا تسليط الضوء على هذا الموضوع ووضع هذه الدراسة أمام الباحثين والمهتمين وصناع القرار لتمكينهم من إدراك الأسباب الكامنة وراء تمردات الطوارق.

5/ أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

- يثير هذا الموضوع عدة تحفيزات تدفع لدراسته والبحث فيه، خاصة وأنه يحظى باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية.
- النقص في الدراسات الأكاديمية والعلمية المهمة بمسألة الطوارق في الساحل الإفريقي خاصة باللغة العربية.

ب- الأسباب الذاتية:

- الهدف من هذا البحث هو الرغبة في معرفة الأسباب الكامنة وراء بروز المشكل الطارقي في الساحل الإفريقي، وكذا معرفة درجة تأثيره على درجة تماسك هته الدول.

6/ المناهج و الإقترابات المستخدمة:

أ- المناهج:

- **المنهج التاريخي:** والذي يهتم برصد الوقائع التاريخية، أسباب حدوثها والنتائج المترتبة عنها، لذا سنوظف هذا المنهج من خلال العودة إلى الجذور التاريخية لتمردات الطوارق المختلفة، وتطور المشكلة الطارقية عبر حقب زمنية مختلفة.
- **منهج دراسة الحالة:** الذي يبرز من خلال دراسة الأقلية الطارقية في دول الساحل الإفريقي كحالة معبرة عن التنوع الإثني والأقليات الذي تشهده المنطقة، إضافة إلى إسقاط الضوء على الدول الأضعف (مالي، النيجر) باعتبارهما الدولتان المعنيتان أكثر بالمسألة الطارقية في المنطقة.

ب- الإقترابات:

- **إقتراب متعدد المتغيرات والمستويات:** كون تناولنا للموضوع جاء على أساس المستويات التحليلية التالية: المستوى التاريخي، النظام السياسي، السياق الداخلي وما يشمله من بناء سياسي واقتصادي واجتماعي، وكذا السياق الإقليمي والدولي الذي تتفاعل فيه مختلف القوى السياسية والإقتصادية و المجتمعية.⁽¹⁾

(1) Laura Neack and Jeanne Hey, "Generational change in Foreign Policy Analysis," in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis**, (New jersey: Prentice Hall, 1995),p.10.

17 أدوات جمع البيانات: وفيها تم اعتماد:

- أسلوب تحليل المضمون: لاستكشاف المدلولات والمعاني والمضامين التي تطرحها بعض الوثائق والتقارير والأطروحات الفكرية والإستراتيجية.

18 الأدبيات السابقة:

تقل الكتابات الأكاديمية حول موضوع الطوارق، حيث تقتصر الكتابات المتوفرة المطلاع عليها على الجانب الثقافي للطوارق أو التأثير الذي يلعبونه في كل من دولتي مالي والنيجر، ومع ذلك يمكن ذكر مجموعة من الأعمال التي تعتبر المصدر الأساسي لبحثنا منها:

- الرسائل الجامعية فيمكن الإشارة إلى رسالة الماجستير تحت عنوان "موقف الأطراف

الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي" * ، حيث اقتضت هذه الدراسة على

إبراز موقف الدول من مسألة الطوارق، سواء من طرف دول الجوار (الجزائر، ليبيا)، أو

مواقف الدول الكبرى (فرنسا وأمريكا)، ولم تتطرق لمواقف مالي و النيجر باعتبارهما

الدولتين المعنيتين بالقضية الطارقية.

- بالإضافة إلى مذكرة ماجستير تحت عنوان "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية

في منطقة الصحراء الكبرى" ** حيث تناول الباحث الآليات الجزائرية لمواجهة المشكل

الطارقي في منطقة الصحراء الكبرى، ولم تشتمل دراسته على مبادرات جميع دول الساحل

الإفريقي المعنية بقضية الطوارق.

- مذكرة ماستر تحت عنوان:

"le pouvoir central malien face au in insurrection Touarègues

****"(1960-2014)

تناول الباحث حركات تمرد الطوارق في مالي من 1960 إلى غاية 2014، وكيف تعاملت

الحكومة المالية مع هذه الأقلية، خاصة وأنها من أبرز الدول المعنية بمسألة الطوارق، لكن

هته الدراسة اقتضت على الآليات الأمنية و العسكرية دون التطرق لمختلف الجوانب

الأخرى.

* لوهاب حدرباش ، موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر- 3 : كلية العلوم الإنسانية والإعلام ، نوفمبر 2010).

**نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية (الجزائر:جامعة الجزائر-3 : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011).

*** Traoré Adama, **Le Pouvoir Central Malien Face An Insurrection Touarègues (1960-2014)**, Mémoire De Master2 Ethnique Et Gouvernance, Institute De La Dignité Et De Droit Humains, Ecole Des Sciences Morales Et Politique d'Afrique De L'ouest, Mais, 2014 .

ثانيا/ الإطار المفاهيمي:

تحديد المفاهيم: وتقتضي الدراسة التطرق لبعض المفاهيم المفتاحية:

أ- **الساحل الإفريقي:** إقليم الساحل يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة المساحة ومحدودة السكان، ذات بعد صحراوي فسيح، لا تتوفر على أي منفذ بحري.

فالساحل هو عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا (نواكشوط) إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة "أثرة" السودانية ، ويمتد خطه السفلي من جنوب "دكار" عاصمة السنغال إلى غاية البحر الأحمر مرورا بنقطة تتقاطع فيها ثلاث دول وهي (تشاد، السودان، وإفريقيا الوسطى).

ب- **الطوارق:** الطوارق هم شعب ارتبط أكثر من غيره بالصحراء الكبرى ويشكل غالبية سكانها، وله خصوصيات تميزه عن غيره، فالطوارق لم يغلغوا عن أنفسهم وتزاوجوا مع الوافدين من العشائر العربية ومع القبائل الأخرى، لكنه احتفظ دوما بتقاليده وعاداته ، إذ يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في الصحراء الكبرى، وهم يمثلون جسرا بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء.

د- **الأقلية:** وتعرّف الأقلية بأنها قسم من السكان يتميزون عن غيرهم إجتماعيا، حضاريا، سياسيا أو دينيا،⁽¹⁾ كما أنها تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعايا الدولة المقيمين بها.⁽²⁾ حيث ينشأ لدى أفرادها إحساس بأن هناك ثمة تمييز جماعي يمارس ضدهم، فيتولد لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم بهدف إثبات وجودهم والمساواة مع الأغلبية في القانون.⁽³⁾

وباختصار يمكن القول أن الأقلية هي أي مجموعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها ومختلفة عن أغلبية السكان، سواء كانت خصائص دينية، ثقافية، لغوية أو عرقية.⁽⁴⁾

ه- **الإثنية:** وتعرّف الإثنية بأنها أية جماعة بشرية تتميز بسماتها الطبيعية، اللغة، الدين، القومية، العرق، القبيلة، عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة، بغض النظر عن حجمها أو عددها، فالجماعة الإثنية قد تكون أقلية في عددها وقد تكون أغلبية في ذلك.

(1) وضاح زيتون، المعجم السياسي ، (الأردن: دار أسامة للشرق الثقافي ، 2006)، ص. 41.

(2) صابر بن عبد الرحمان طعيمة، **محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها**، (بيروت: دار الجيل، 1988)، ص. 9.

(3) وائل أحمد علام ، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، (مصر: دار النهضة العربية ، 1994) ص.8.

(4)سالم برقوق ، "الأقليات في القانون الدولي دراسة اصطلاحية وقانونية، حالة الأقليات الإسلامية"، **المجلة الجزائرية**

للعلوم السياسية والإعلامية، ع 2، 2002، ص.226.

و-العرقية: أما العرقية فتعرف بأنها جماعة من الناس تتميز بتكتلها وصلابتها وصلاتها القرابية، تجعلها تتوارث عناصر واحدة وصفات فيزيقية متشابهة قد تختفي مع الزمن بسبب عوامل جغرافية أو عزلة ثقافية قد تثبت وتستمر.⁽¹⁾

ثالثا/ الاطار النظري :

مقاربة الواقعية الإثنية: ظهرت النظرية الواقعية الإثنية بعد الحرب الباردة، وقد تطورت في هذه الفترة لتواكب وتسائر التغيرات التي أفرزتها التحولات في بنية وفواعل النظام الدولي، ولهذا نجد أن الواقعيون الإثنيون قاموا بتكييف الفوضى الدولية مع الأوضاع الداخلية للدول التي تعاني من النزاعات الإثنية.

المقاربة البنائية: ظهرت المقاربة البنائية في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات كانتقاد للإتجاهات النظرية التي كانت سائدة، ويعتبر "الكسندر وانتد" أبرز روادها ولقب بأبي البنائية.

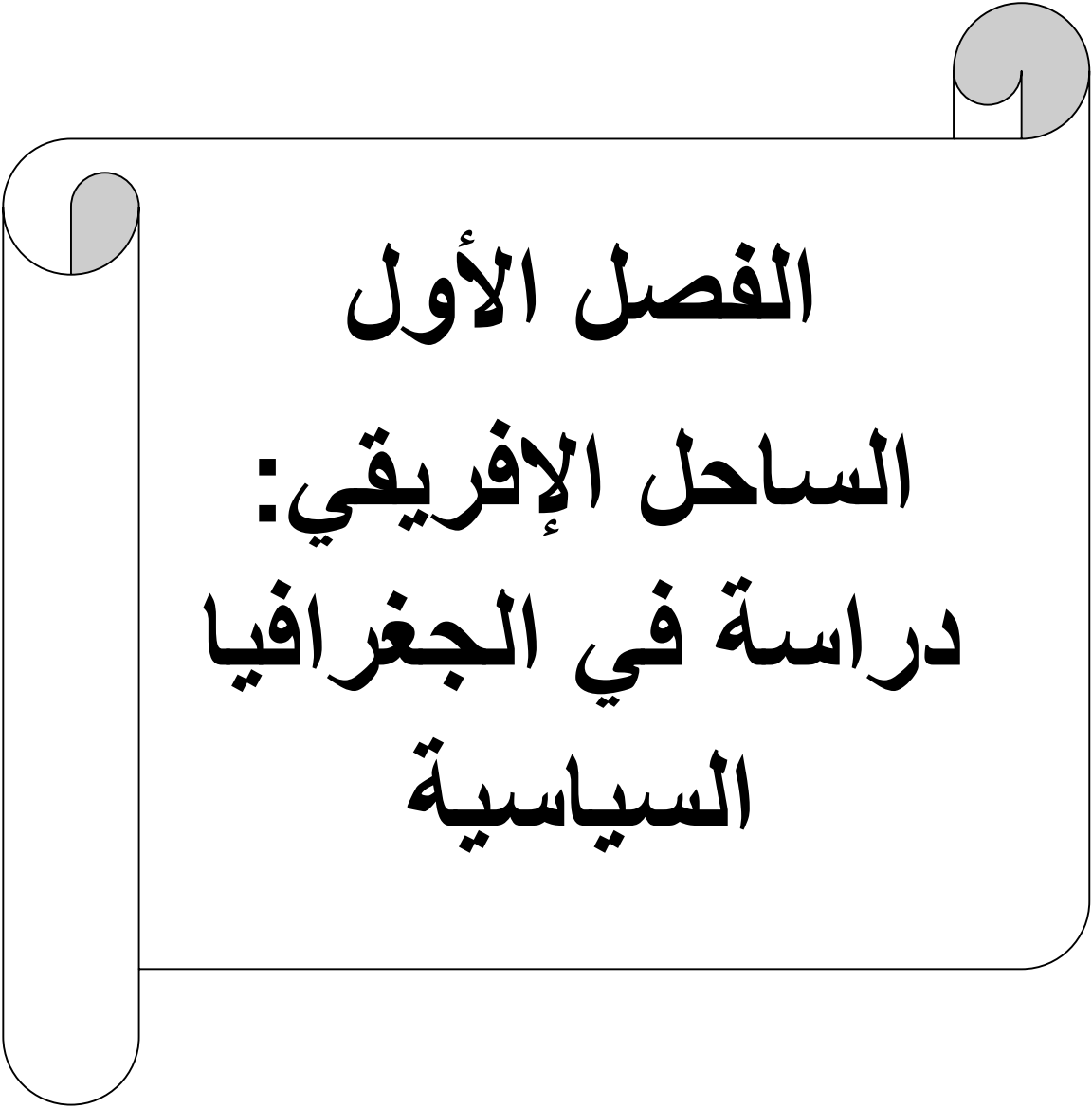
مدخل "تيد غير" للحرمان: يركز مدخل "تيدغير" للحرمان على عنصرين أساسيين يعتبران أهم الأسباب لإثارة مشاعر الجماعات الأقلية والإثنية، وهما عنصرا: الفقر، القهر.

تفصيل الدراسة:

لغرض بلوغ الأهداف المعرفية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول: فبعد المقدمة تم التطرق إلى الفصل الأول الذي عالج المجال الجغرافي والطبيعي للموضوع، أين تم تعريف بالساحل الإفريقي من خلال تحديد موقعه ومميزاته الطبيعية الإقتصادية والبشرية، أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى التعريف بالأقلية بالطارقة، تحديد جذورها التاريخية اللغوية والثقافية بالإضافة إلى تركيبها الإجتماعية الإقتصادية والسياسية، ثم الحديث عن تطور المشكلة الطارقة في المنطقة منذ استقلال دول المنطقة وخاصة دولتي مالي و النيجر، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المقاربات والمداخل المفسرة للمشكلة الطارقة، ثم أخيرا إظهار الإنعكاسات الإقتصادية، الإجتماعية والأمنية للمشكل الطارقي في مالي والنيجر على دول الجوار واستقرار المنطقة ككل.

⁽¹⁾ إبراهيم علي حيدر و حنا ميلاد ، أزمة الأقليات في الوطن العربي ، (لبنان: دار الفكر المعاصر ، 2002)، ص ص.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لذكر أهم المشاريع والمبادرات التي قامت بها دول الساحل الإفريقي فيما يخص المشكلة الطارقية، وذلك من خلال التطرق لمشاريع كل من مالي، النيجر، ليبيا، والمغرب، في حين خصص الجزء الثاني للتطرق إلى المقاربة الجزائرية باعتبارها الأبرز في هذه المسألة.



الفصل الأول

الساحل الإفريقي:

دراسة في الجغرافيا السياسية

تمهيد:

يشكل الساحل الإفريقي مجالا جيوسياسيا هاما، ومنطقة جيواستراتيجية ذات أهمية كبيرة، وهذا أهله ليكون محط الأنظار والإهتمام من طرف الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الفكر والدراسات والبحوث عبر العالم. ويرجع هذا الإهتمام بالمنطقة إلى ما تحتويه من خصائص ومميزات اقتصادية اجتماعية وسوسيوثقافية، وما يميزه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية فيه.

المبحث الأول: الساحل الإفريقي: دراسة جيوسياسية:

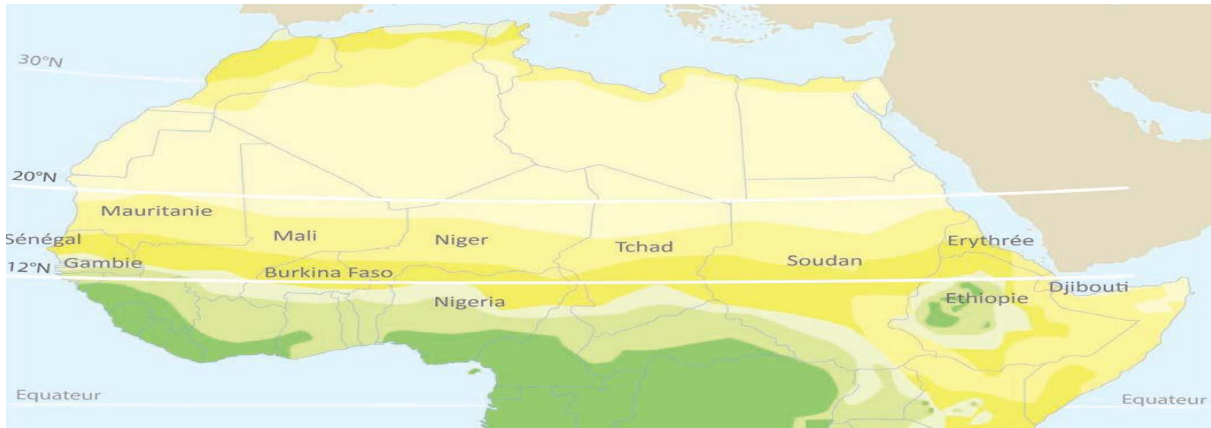
المطلب الأول: مفهوم الساحل الإفريقي:

لغويا/ الساحل كلمة عربية الأصل تعني "الشاطئ" بمعنى الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر.

اصطلاحا/ تسمية الساحل الإفريقي جاءت نتيجة لتشبيه الصحراء الأفريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تشغلها، واستعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الإفريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء.⁽¹⁾ وهناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل الإفريقي:

أولا: المعيار الجغرافي*: في التعريف الجغرافي للساحل الإفريقي نجد أن هناك من يعرفه على أنه المنطقة التي يحدها المحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر شرقا و الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا لمسافة 2400 ميل، وتبلغ مساحته أكثر من ثلاثة ملايين كلم، و بهذا فهو يضم كل من السنغال موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، التشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا.⁽²⁾

خريطة رقم (1) تبيين حدود الساحل وفقا للتعريف السابق.



Source : Mehdi Taje, « Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel », in « Enjeux ouest africains », n° 1, août 2010, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE).

⁽¹⁾ Mehdi Taje, « Sécurité Et Stabilité Dans Le Sahel Africain, » College de Defence de l'OTAN, NDC occasionel paper 19, Decembre 2006, pp.1- 6.

* ما يميز التعريف الجغرافية لمنطقة الساحل أنها منطقة وسطية واقعة بين الصحراء وإفريقيا الإستوائية، لتشكل بذلك منطقة إيكولوجية، فالأمطار فيها ليست وفيرة وغير معتدلة وتتساقط خلال موسم رطب ثم يتبعه موسم جاف يدوم أشهر طويلة.

⁽²⁾ Mehdi Taje, « Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel,» in « Enjeux ouest africains, » n° 1, Note publiée par le Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, Août 2010, pp.1-10.

ثانياً: المعيار السياسي: يستخدم مصطلح "الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول التي تنطوي تحت تجمع اللجنة ما بين الدول لمكافحة التصحر CILSS والتي أنشأت سنة 1971. وهذه الدول هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، تشاد، بوركينا فاسو، ثم أضيفت كل من غينيا بيساو، الرأس الأخضر، ونظراً لزحف الرمال يمكن إضافة ليبيا والسودان إثيوبيا. (1)

خريطة رقم (2) تبين حدود منطقة الساحل وفقاً للمعيار السياسي.



Source : Serigne Tacko Kandji, « Climate Change And Variability In The Sahel Region : Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector,» Word Agro Forestry Centre (ICRAF), United Nations Environment Programme (UNEP), 2006, P.05.

ثالثاً: التعريف الجيوسياسي: يمتد من قوس الأزمة في السودان إلى تشاد والنيجر ومالي وجنوب الجزائر وموريتانيا. ويتميز بنزاعات زعزعت الإستقرار في صورة النزاع في دارفور في السودان ونزاع الطوارق. إلى جانب سهولة اختراق الحدود، والجريمة المنظمة وفشل الدول والخصائص الجغرافية السياسية الكامنة وفي الوقت نفسه ضغط الموارد ذات البعد الإستراتيجي على المنطقة ويطلق الدكتور أمحمد برقوق على هذه المنطقة "بقوس الأزمات" انطلاقاً من الأزمات المستعصية في السودان، تشاد، وصولاً إلى الشروحات

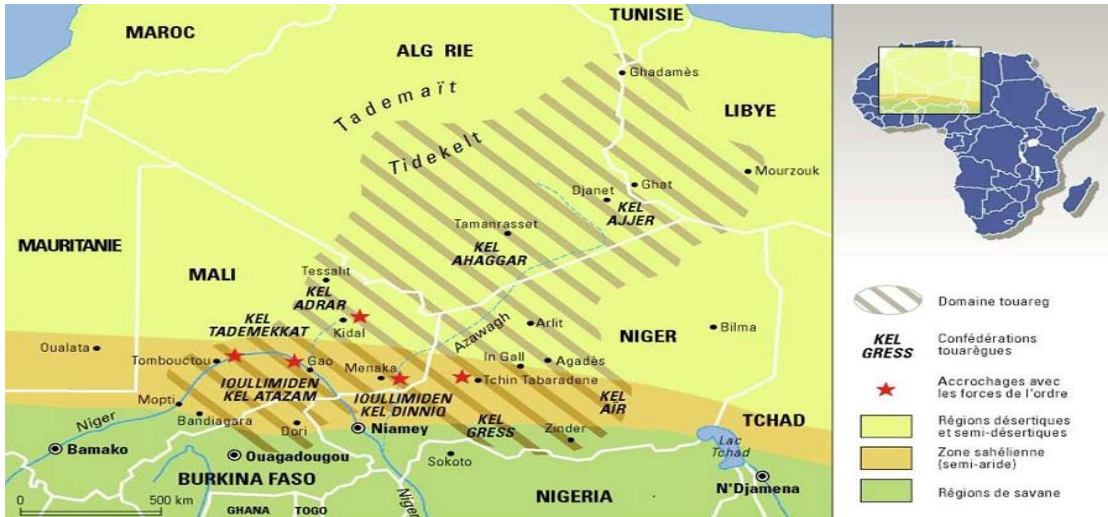
(1) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (بأنتة : جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق ، 2008-2009)، ص. 40.

الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر ومالي وموريتانيا، دون أن ننسى ليبيا والجزائر على اعتبار أنهما تلامسان حدود هذه الدول.(1)

4-التعريف الإجرائي:

بالنظر لتعدد المقاربات و التعاريف المقدمة لمنطقة الساحل التي تدرج دول و تنزع أخرى و لكون دراستنا تتمحور حول نزاع الطوارق في هذه المنطقة من أفريقيا فسنقوم بتحديد منطقة الساحل الأفريقي وفقا لمعيار مكان تواجد الطوارق و على هذا الأساس تتركز هذه الدراسة على الدول التي يعيش فيها سكان الطوارق الذين يتراوح عددهم ما بين 3.5 إلى 4 مليون نسمة حيث تتركز غالبيتهم في دولتي مالي والنيجر بنسبة % 85 و يمثلون ما بين 10 إلى % 20 بين مجموع سكان مالي والنيجر، أما البقية فتجدهم في الجزائر وليبيا و بوركينا فاسو.

خريطة رقم (3) تبين خريطة توزيع سكان الطوارق.



Source : philippe Rekacewicz , le conflit touareg,le monde diplomatique, avril 1995 , <<www.mond-diplomatique.fr/cartes/touaregs1995>>

تشير الخريطة أن الطوارق يعيشون ويتمركزون في رقعة جغرافية ممتدة من الصحراء أي من الجنوب الليبي حتى شمال مالي. وفي الجزائر يعيش الطوارق في الصحراء الجزائرية في منطقة الهقار، وفي مالي تعيش الأغلبية من الطوارق في منطقتي آدغاغ و أزواد، وفي شمال النيجر بمنطقة آيبر.

(1) أمحمد برفوق ، "الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، العالم الإستراتيجي، ع.7 (الجزائر ، نوفمبر 2008) ص 2-3.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تبرز الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي من خلال مجموعة من النقاط كما يلي:
أولاً: منطقة حدودية للدول العربية والإسلامية: كانت منطقة الساحل الإفريقي الطريق الوحيد الذي تمر عليه القوافل التجاريين المسلمين وجهود الشيوخ السواح القادمين من شمالي أفريقيا، لنشر تعاليم الدين الإسلامي حيث ازدهرت المنطقة إبان ازدهار الممالك الإسلامية كما أن دولتي النيجر و مالي يمثلان دول الجوار للدول العربية في شمال القارة الأفريقية ونقاط تماس أساسية مع المنطقة العربية التي تمثل قلب العالم الإسلامي ومستودع تراثه وتاريخه. وبالتالي فإن محاولات جذب دول الساحل وإبعادها عن التأثير العربي الإسلامي وغرس العداءات بين الجانبين يمكن أن يؤثر بدوره على النفوذ الإسلامي إلى قلب القارة الأفريقية عبر الجسر الممثل في بلدان الصحراء. بالإضافة إلى محاولة محاصرة الدول العربية والإسلامية و ذلك بإقامة ستار حديدي يبدأ من هذه المنطقة التي تجسد في ازدهارها وانهيارها مسار التاريخ الإسلامي.(1)

فكون أن إفريقيا-التي تعد ثاني قارات العام من حيث المساحة -كان لها فضلها المعروف على حضارة الغرب وبصفة خاصة الحضارة الأوروبية، فانطلقت حضارة المسلمين عبر إفريقيا لتتقد أوروبا من ظلمات الجهل، وانطلق الإسلام إلى الحبشة (إثيوبيا حالياً)، كما ساعد قرب إفريقيا من آسيا عن طريق شبه جزيرة سيناء التي تعد المعبر البري الوحيد للقارتين إلى انتقال الإسلام إلى شمال إفريقيا وشمالها الشرقي، كما كان البحر الأحمر حلقة وصل واتصال بين الجزيرة العربية وإفريقيا فعبّرت التجارة عبر الساحل، فانتشر الإسلام في إفريقيا(2)، فعندما عرفت القارة السمراء حضارة الإسلام قامت عدة دول إسلامية كبرى مثل دولة مالي وغانا(3)، ما ساهم في زيادة التخوف من الحضارة الإسلامية من قبل الغرب وهذا ما مثله الإستعمار الأوروبي للقارة، إضافة إلى التدخلات الحالية للدول الغربية في القارة خاصة في دول الساحل الإفريقي باعتباره يمثل نقطة عبور، فالغرب يخافون من انتقال الإسلام من دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا إلى دول إفريقيا الجنوبية ومنه انتشار الإسلام في كل إفريقيا، لذلك تشهد منطقة الساحل الإفريقي عدة تدخلات تساهم في سوء الأوضاع فيها تفتح المجال أمام أعداء الإسلام لممارسة نشاطاتهم

(1) محمد عاشور، "الإسلام والإستعمار والهوية في دول ساحل الصحراء"، 1-11-2010

(2015.02.18) . <http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/18/117>

(2)"أبرز مشاكل الأقليات المسلمة في أجزاء من إفريقيا"، صحيفة السكينة ، 2 يناير 2013

(2015-03-22) . <http://www.assakin.com/category/politics/news-muslims>

(3) حسين مؤنس، الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها) الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون

والآداب، ط2 ، (1999)، ص ص 18- 20.

التنصيرية، وتقوم هذه التدخلات على: عزل المنطقة عن باقي المناطق، وتشجيع عوامل التفارقة القبلية ومحاولة تنصير المسلمين، وإبقاء المسلمين في حالة فقر دائم، وهذا كله خوفا من عودة حضارة الإسلام الكبرى.

ثانيا: أهمية المنطقة بالنسبة للدول الكبرى: إن مسألة السيطرة على الأرض كانت ولا تزال الحافز الرئيسي الذي يدفع إلى السلوك العدواني من قبل الدول-الأمم، فالتنافس على امتلاك الأرض لا يزال يحكم الشؤون العالمية⁽¹⁾، وهذا ما يمكن فهمه من خلال التنافس التي تشهده منطقة الساحل الإفريقي.

كون المجال الجغرافي لهذا الأخير قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى، وهما كل من المغرب العربي و أفريقيا الغربية و منها خليج غينيا، جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تكتسب هي الأخرى أهميتها ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من خطر على مصالح القوى الكبرى في هاتين المنطقتين، باعتبار أن الساحل الإفريقي يتوسطهما فصحراء المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة تقع شماله، ومالي التي تصنف ضمن دول الساحل الإفريقي تعتبر بوابة أفريقيا الغربية بالإضافة إلى هذا فالساحل الإفريقي في حد ذاته أصبح يتوفر على المعطيات التي تجعله يدخل ضمن الأولويات الإستراتيجية للقوى العالمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فهذه الإستراتيجية وبعد تلك الأحداث أصبحت تحركها بالدرجة الأولى حربها العالمية على الإرهاب، فإن الساحل الإفريقي كان له نصيبه من هذه الحرب وإن لم تصل إلى درجة التدخل العسكري المباشر كما حدث في أفغانستان، إلا أن المبادرات المتواصلة والمتجددة في الميدان العسكري والتي تطورت إلى ميادين أخرى، تتم على أن هذه التهديدات الأمنية في المنطقة وبالأخص الإرهاب تشكل خطرا و تهديدا للمصالح تلك القوى في الساحل الإفريقي، أو في الدول المجاورة له خاصة في ظل هشاشة دول المنطقة والضعف والفقر الاقتصادي.⁽²⁾

فمنطقة الساحل الإفريقي هي منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، وهي منطقة فاصلة بين المغرب العربي وبلاد السودان ما جعلها محل تنافس كبير، لأنه وحسب بريجنسكي فإن من يسيطر على القلب فإنه سيطر على الأطراف. فهناك عدة لاعبون يتنافسون على المنطقة بدءا بفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرهم، فكلهم يسعون لاستغلال ثروات المنطقة كل حسب إستراتيجيته.

(1) زيجنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية (د ب ن : مركز

الدراسات العسكرية، ط2 ، 1999)، ص 38.

(2) أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011)، ص ص.

المبحث الثاني: الساحل الإفريقي: دراسة سوسيوثقافية:

المطلب الأول: التركيبة الإثنية في دول الساحل الإفريقي:

يتميز المجتمع في منطقة الساحل الإفريقي بتعدد الإثنيات والعرقيات مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم و ساهم التقسيم الإستعماري فيها بشكل كبير، (1) فمجل الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها كما يلي:

أولا: الأعراق في دولة مالي:

نجد " البارمبا " و التي تعني " : البان-مانا " " Les Ban-mâna, de Ban" أي

السادة ويعني ذلك رفض الخضوع للغير . و تعود تسمية البارمبا إلى المستعمر الأوروبي، و يكفينا الإستماع إلى اللغات المتداولة في دولة مالي و مقارنتها مع لغة البارمبا لنذكر قوة التواجد الإثني لتلك الجماعات . وكأنهم يسيطرون على دولة مالي. و يمكن حصر تواجدهم الكثيف من الوسط الشرقي لدولة مالي امتدادا نحو الغرب (2) إن البارمبا "BARAMBA" هم الأكثر عدداً في دولة مالي، حيث يشكلون ما نسبته، 31.9% من إجمالي السكان و هم موزعون بشكل خاص على ضواحي "باماكو"، "سيكاسو" و"سيغو"،(3). و تكمن كذلك القوة الديمغرافية لإثنية "البان-مانا" في فرعها المسلم والذين يسمون "البارمبا-كوبي" "baramba-kobé" و كذا في توزعهم الجغرافي عبر باقي دول منطقة الساحل الإفريقي(4).

ثانيا: الأعراق في دولة النيجر:

في النيجر يمكننا الاعتماد على ستة مجموعات رئيسية إثنية هي: الهوسا Haoussa

بنسبة 53.5% و التي تشكل أحد أكبر المجموعات الإثنية، الدجيرما Djerma، 14.7%

(1) عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، العالم الإستراتيجي، ع. 7 (الجزائر، نوفمبر 2008) ص. 10، 11.

(2) "Les Ethnies, Les Ethnies aux Mali,"

www.geocities.com/infomali/Ethnies/bambara.htm.(12-03-2015)

(3) علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998)، ص. 11.

(4) "Les Ethnies au Mali, op.cit.,

السونغاي Songhai 4%، الطوارق 10.6% ط2 Touaregs، البولس 10.4%
 Peuls، الكانوري (Béribéri et Manga) Kanouri 4.6%. و إلى جانب تلك
 التركيبية نضيف العرب 0.3% القورمونتشي Gourmantchés 0.3%، Toubou،
 الطوبو 0.5% كما أن نسبة الإثنية الأجنبية تمثل نسبة 1.8% من إجمالي السكان، و
 في الشمال نجد " الطوارق " و "العرب" و حتى "البولس". بالنسبة للكانوري مثلاً أو بيري
 بيري " Béribéri-Béribéri" يتوزعون على ضفاف نهر التشاد، يمتنون حرفة الزراعة بأغلبية.
 و يمكننا اعتبار "الزاغما" أو "دجيرما" و "السونغاي" أولاد عمومة . فالزارما يسكنون
 الضفاف الغربية لنهر النيجر، حتى أن تلك المنطقة أخذت تسميتها منهم الزارماقندا؛
 ونجدهم كذلك في شمال مالي.(1)
 ثالثاً: الأعراق في دولة موريتانيا:

التكرير أو الهالفولارين Takruri of Halphoolaren تقدر نسبتهم ب 9% من
 مجموع السكان يتركزون في الوادي الأوسط من نهر السنغال وهو خط الحدود بين
 موريتانيا و السنغال، الفولبي أو الفولاني Fulbe or Fulani نسبتهم 5%، السراكول أو
 الماركا Sarakole or Mark بنسبة 4%، الولوف Ouolof نسبتهم ضئيلة 0.5%،
 البامبارا Bambara نسبتها 0.5%، العرب الأغلبية بنسبة تتراوح بين 75-85% من عدد
 السكان(2)
 رابعاً: الأعراق في دولة تشاد:

نجد العرب السودانيون بنسبة 30 %، الباقيريمي Bagnirmes، الكريش kreish،
 التيدا tedas، مبوب mboums، وماسليت Massalits، تاما Tama، موبو
 Moubous، تانوري، هاوسا والعرب، وفي السودان نجد العرب المسلمون في الشمال،
 الباسو المسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب.(3)
 نلاحظ أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر موطن قبائل الطوارق، الذي يعودون إلى عهود
 سابقة من التاريخ، وهم ليسوا سوى مجموعات منحدره من الأقوام الذين عمروا شمال

(1) "Niger, Les ethnies au Niger,"

www.tlfg.ulaval.ca/axl/afrique/Niger.htm.(26-2-2015)

(2) عبد السلام إبراهيم بخدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ط2، 2002) ص ص. 185-190.

(3) عمار جفال، مرجع سابق، ص. 10، 11.

إفريقيا والصحراء الكبرى خلال العهود القديمة، فمجل دول منطقة الساحل الإفريقي تعرف انتشارا لسكان الطوارق و خصوصا مالي و النيجر و الجزائر و ليبيا.

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرق بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل. هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبلية وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية، مثل أزمة دارفور والتوارق في مالي والنيجر والإضطرابات العرقية في موريتانيا⁽¹⁾ كما نجد التمييز العنصري بين السود و البيض وهذا منذ فترة الإستعمار الذي كرس هذه الفكرة انطلاقا من حملات تجارة الرقيق وسياسة فرق تسد الذي إتبعها المستعمر حيث فضل بعض القبائل التي كانت عبارة عن عبيد و أوصلها إلى الحكم وجعل القبائل الحاكمة عبيد وهكذا انتقلت هذه الذاكرة الإنفعالية و الإستقطابية من جيل إلى جيل وهو ما أضعف التجانس المجتمعي في دول الساحل.⁽²⁾

خامسا: الأعراق في ليبيا:

تشهد ليبيا تعدد عرقي كبير، ومعظم القبائل التي تقطنها ليبيا أصولها عربية بنسبة تصل إلى 85%، من بنو سليم وبنو هلال وغيرها من القبائل قحطان وعدنان⁽³⁾، وترجع أغلب القبائل في ليبيا إلى قبيلة واحدة هي قبيلة بني سليم العدنانية الموجودين في السعودية بمدينة الكامل (200 كلم عن جدة)، وتعداد هذه القبيلة في السعودية 100 ألف، وفي ليبيا قرابة 2 مليون نسمة ولعل أهم القبائل في ليبيا:

1- قبيلة الورقة: تعد أكبر القبائل الليبية عددا وانتشارا جغرافيا ويبلغ عدد سكانها نحو مليون نسمة من بين 6 ملايين نسمة عدد سكان ليبيا.

2- قبيلة القدادفة: هي القبيلة الأساسية المهيمنة على السلطة في ليبيا ومنها ينحدر معمر القذافي، ومركزها هو منطقة سبها وسط ليبيا، يفوق عدد سكانها 126 ألف نسمة تعد أكثر القبائل تسليحا.

3- قبيلة المقارحة: تعد ثالث أهم قبيلة في ليبيا، تتركز بالمنطقة الغربية.

⁽¹⁾ امحمد برقوق، مرجع سابق ، ص. 02-03.

⁽²⁾ Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain,» op. cit, pp.9,10.

⁽³⁾ صحيفة السكتية، "قبائل ليبيا"، 28 جانفي 2012

4- قبيلة ترهون: تنحدر من قبيلة هواره التي تنتشر من تاجوراء حتى مدينة طرابلس، وتشكل ثلث العاصمة طرابلس.

5- قبيلة الزوية: تستوطن جنوب ليبيا حيث توجد المناطق النفطية.(1)

سادسا: الأعراق في الجزائر:

تشهد الجزائر كباقي دول العالم تنوع وتعدد عرقي ويرجع هذا بالأساس إلى العامل الاستعماري الذي عمل على تقسيم الحدود وممارسات تعسفية لجعل شعب البلد الواحد مقسمين.

ففي شمال الجزائر نجد القبائل خاصة في بجاية وتيزي وزو، في الداخل نجد قبائل الشاوية وقبائل بني ميزاب، أما في الجنوب فنجد بعض القبائل الطارقية في أقصى الجنوب. إن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا المطلب هو التركيبة المجتمعية في دول الساحل الإفريقي، والتي تتميز عموما بالتنوع الإثني والعرقي وتعدد الأقليات، وتشغل موضوعات الهويات حيزا هاما في الدراسات الأمنية التي حاولت إيجاد مقاربات ومداخل لفهم أسباب النزاعات.(2)

المطلب الثاني: التركيبة اللغوية في دول الساحل الإفريقي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتعدد اللغات و اللهجات، وهذا راجع للتنوع العرقي وتعدد الأقليات حيث أنه نجد لكل أقلية لغة معينة خاصة بها وتوجد في المنطقة مجموعة من اللغات الإفريقية ومنها اللغة العربية لكن بنسبة قليلة، خاصة في المنطقة الساحلية الصحراوية، وتعتبر اللغة كعامل لتقريب مواطني الساحل الصحراوي بعضهم مع بعض حيث نجد :

أولا: دولة مالي:

يبلغ عدد سكان دولة مالي 15.4 مليون نسمة يعيش معظمهم في المدن والقرى الواقعة بالقرب من أوديتهم، ويتكلم سكان البلاد تسع لغات معترف بها، منها اللغة العربية. وتعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، رغم استعمال 80% من السكان لهجة "البمبارا" إلى جانب لهجات محلية أخرى مثل لهجة التماشك و هي لهجة الطوارق.(3)

ثانيا: دولة النيجر:

يبلغ عدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة فإن شعبها يتكون من عدد من القبائل ويلاحظ أن النيجر تتميز عن غيرها من الدول الإفريقية من حيث قلة عدد قبائلها؛ إذ إنها لا

(1) أنور محمود الزناتي، " القبائل البيية ودورها في تقرير المصير"، مجلة البيان، ع 291، 21 سبتمبر 2011

. aspx?id=1412.(08-02-2015)http://www.albayan.co.vk/mgz article 2

(2) جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات، ترجمة: حسين عمر (لبنان : المركز الثقافي العربي ، 2004) ، ص.17.

(3) عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص.3

تتجاوز ثماني قبائل رئيسة، ويعتبر هذا العدد قليلاً مقارنة بقبائل الدول الإفريقية الأخرى التي تعد فيها القبائل بأضعاف هذا العدد، وتنتشر في النيجر اللغة العربية بنسبة كبيرة جداً تشمل كافة إقليم البلاد تقريباً، ماعداً بعض اللهجات المحلية في مناطق معينة، مثل لهجة التمشاق و التي هي لهجة الطوارق المتمركزة في الشمال والجدير بالذكر أن اللغة العربية في النيجر تمتاز عن غيرها من اللغات المحلية الوطنية الأخرى بأنها تدرّس رسمياً في المدارس الحكومية وغيرها جنباً إلى جنب مع اللغة الفرنسية لغة الإدارة الرسمية، والتي أصبحت بدورها حلقة وصل وتقاوم بين المثقفين بها من الشعب النيجري.(1)

ثالثاً: بوركينافاسو:

يوجد في بوركينافاسو عدة لهجات محلية، لعل أوسعها انتشاراً خاصة في العاصمة هي لهجة المور، ولكن لغة التعاملات و الإدارة هي اللغة الفرنسية والعربية أيضاً منتشرة بكثرة، فقد أظهرت دراسة صدرت عام 2003م أن 63 % من التلاميذ تعلموا اللغة العربية في مدارس دينية مجانية، وأن السكان وخاصة المسلمين يفضلون اللغة العربية على اللغة الفرنسية.(2)

رابعاً: دولة موريتانيا:

يتحدث سكان دولة موريتانيا البالغ عددهم حوالي 3 ملايين نسمة و الذين يدين غالبيتهم بالدين الإسلامي الحنيف اللغة العربية التي تنتشر بكثرة داخل البلاد، ويتحدث بها حتى الأعراق الأخرى كلغة ثانية إلى جانب لهجاتهم الأصلية المتعددة مثل لهجة الفول فولد Fulfulde لهجة السوننكية لهجة الولوفية لهجة الماند Mande كما نجد اللغة الفرنسية لا

تزال تستعمل في المجال الإداري و التعليمي وحتى في التعامل اليومي.(3)

خامساً: في الجزائر:

تعد اللغة العربية اللغة الرسمية في الجزائر منذ دستور 1963، بالإضافة إلى اعتبار اللغة الأمازيغية لغة قومية منذ التعديل الدستوري لـ 8 ماي 2002، حيث ينطق هتين اللغتين 99 % من الجزائريين، 72 % يتكلمون اللغة العربية، بينما يتكلم 27 % اللغة الأمازيغية، أما بالنسبة للغة الفرنسية فهي تستخدم على نطاق واسع في الدولة الجزائرية، كمجالات الثقافة والتعليم، والإدارة وذلك على خلفية الاستعمار الفرنسي للجزائر، كما نجد في شمال الجزائر:

(1) علي يعقوب، "التعليم العربي الإسلامي في غرب أفريقيا بين الماضي والحاضر النيجر نموذجاً"،

http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/13/70. (2012.05.18)

(2) المكان نفسه.

(3) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

ط.2، 2000)، ص ص. 185-190.

اللهجة القبائلية: يتحدثها 5 ملايين شخص.

اللهجة الشاوية: يتحدثها 4 ملايين شخص في جبال الأوراس.

لهجة شنوة غرب الجزائر قرب تيبازة وشرشال ومدينة الشلف.

لهجة مطماطة تستخدم في بعض قرى منطقة الونشريس.

وفي الصحراء الكبرى نجد أهم اللهجات: لهجة تومزاب في منطقة مزاب، لهجة توات وجورارا في قبيلة زناتة، لهجة تقرت، اللهجة الطوارقية للمتواجدين في الهوقار.

سادسا: دولة ليبيا:

تعتبر اللغة العربية الأكثر انتشارا بليبيا، وهي اللغة الرسمية، يتكلم بها غالبية السكان، كما تعد اللغة الإنجليزية لغة الإدارة والجامعات، وتستخدم القرى والجامعات، وتستخدم القرى والمجتمعات البربرية اللغة الأمازيغية، وكذلك هناك لهجة التبو التي يتحدثها أقلية النمو، وفي مناطق كالقطرون والحميرة وسبها، إضافة إلى مجموعات صغيرة متفرقة في البلاد مثل اللهجة الأوجلية.(1)

المطلب الثالث: التركيبة الدينية في دول الساحل الإفريقي:

يغلب على دول منطقة الساحل الإفريقي الدين الإسلامي الذي وصل إلى الساحل عبر شمال القارة وشرقها وقد انتشر الإسلام بشكل سريع، حيث لقي رواجاً كبيراً لدى التجار الساحليين المتمثلين في قبائل الديولا، الهوسا، ولقد لعب الإسلام دوراً كبيراً في أغلب الفترات التي مرت بها منطقة الساحل الإفريقي،(2) ويمكن ذكر أهم الديانات في بعض دول الساحل الإفريقي كما يلي:

أولاً: دولة مالي:

نجد أن الدين الغالب هو الإسلام بنسبة 90% و يغلب عليه المذهب السني والمالكي، وتنتشر بعض الطرق الصوفية "كالقادرية" و"التجانية"، وتحتل المسيحية المرتبة الثانية بنسبة 5% منقسمة بين الكاثوليكية والبروتستانتية، و 5% الباقية هي ديانات محلية.(3)

ويعتبر الإسلام ديانة غالبية الشعب المالي، بنسبة تفوق 90% فيما النسبة الباقية تتوزع على الديانات التقليدية الأفريقية والديانة المسيحية، وقد انتشر الإسلام(*) في تلك

(1) صالح عوض، " ليبيا، وصفة لأفغنة العرب "، 15 ماي 2014

Altagreer.com.(09-04-2015)

(2) علي عشوي، مرجع سابق، ص. 11.

(3) Barbara Mcooper, « Evangelical Christians mi the Muslim Sahel» Indiana University. Press. 2006.pp.15-18

المناطق بفعل إحتكاك التجار المسلمين بسكانها، وجهود الشيوخ السيّاح القادمين من شمالي أفريقيا، وبفضل تفاني الأفريقيين الأوائل الذين اعتنقوا الإسلام.

ثانياً: دولة النيجر:

تتميز القبائل النيجرية بسمة أخرى، هي الإسلام الذي يُعدُّ عنصرَ توحيد وربط هذه القبائل ببعضها. فقد تعايشت قبائل النيجر باختلافها منذ أمد بعيد في وئام وسلام وتناسق وهو الأمر الذي جعل دولة النيجر من دول الإستثناء ما يوجد في بعض دول القارة من الصراعات والحروب القبلية والعرقية القاتلة. وتعتبر دولة النيجر بلد إسلامي عريق في الإسلام؛ إذ استقر فيه الإسلام منذ قرون عدة، وشكّل كثيراً من عادات الناس وسلوكهم، وتقدر نسبة المسلمين فيه بأكثر من 90% (سنة مالكية).⁽¹⁾

ثالثاً: دولة بوركينافاسو:

يشكل المسلمون ما نسبته 53,60% من مجموع سكان البلاد بحسب إحصائيات 2006، وتمثل المسيحية ثاني أكبر الديانات في البلاد بنسبة 30%، ونسبة 16,6% كاتوليك، ونسبة 3% بروتستانت، وما نسبته 23,7 ديانات محلية.

رابعاً: دولة تشاد: يتألف الشعب التشادي من مجموعة قبائل بدوية والتي تعيش في شمالي البلاد ومعظمها من المسلمين والبدو، بينما الجنوبيون هم من الوثنيين والمسيحيين الذين يستقرون في المدن،⁽²⁾ كانت تشاد من أهم المناطق الإسلامية في أفريقيا، حيث أن موقعها الإستراتيجي بين الدول العربية والإفريقية قد جعلها ملتقى لكثير من الحضارات الإسلامية والإفريقية بصفة عامة، وقد دخل إليها الإسلام خلال 13م، و تصل نسبة المسلمين اليوم بها إلى 90%.

(*) المسلمين الأوائل عرفوا العالم الأفريقي، قبل إنتشار الإسلام في القارة الأفريقية. فقد كانت الصلات بين العالمين العربي والأفريقي قديمة وسابقة لظهور الإسلام: فقد كانت جزيرة العرب على صلة إقتصادية ودينية وسياسية بشرق أفريقيا؛ و عند مجيء الإسلام إختار خلال تقدّمه في أفريقيا مسلكين إثنين: أولهما ماني: وهو طريق باب المندب، المحاذي لساحل شرقي أفريقيا، حين كان المسلمون يعبرون البحر الأحمر للتوجه نحو الصومال والحبشة وكان الإتصال بين هذه المناطق الأفريقية وشبه الجزيرة العربية مباشراً. وعليه، كان شرقي أفريقيا متأثراً بشؤون دينه بمناطق الخليج العربي، وتجلى ذلك في إنتشار المذاهب الفقهية والطرق الصوفية، التي كان يتمذهب بها سكان الجزيرة. ثانيهما بري: إتخذ الإسلام للدخول إلى شمالي وغربي أفريقيا، عبر معبر سيناء، فبرقة، فتونس، فالجزائر، ثم المغرب، فالصحراء الكبرى. وقد أدى "المغرب العربي" دوراً طليعياً في نشر عقيدة وحضارة الإسلام، في ما وراء الصحراء الكبرى، ما أثر كثيراً على مسلمي تلك البلاد: فمن شمالي أفريقيا والأندلس، جاء وساد المذهب المالكي؛ ومنه وفدت الطرق الصوفية: القادرية، والتيجانية، والشاذلية.

(1) علي يعقوب، مرجع سابق.

(2) علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945-1995)، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006)، ص.222.

خامسا: دولة الجزائر:

لقد تعرضت منطقة شمال إفريقيا -ومن ضمنها الجزائر- عبر العصور للهجرات عديدة سواء التي قادها الكنعانيون أو الآريون وهذا ما أدى إلى زحزحة البنى العرقية للمجتمع الجزائري، واستمر الحال إلى غاية وصول الإسلام عن طريق العرب. لكن رغم هذا فالجزائر لا تشهد تنوع كبير في الديانات، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإسلام هو دين الجزائر بنسبة تقدر من 98 % إلى 99 %، وتبقى فئة ضئيلة جدا تمثل أعراق أخرى، حيث تؤكد الترجمة التي قام بها مركز الإسراء للدراسات والبحوث في لبنان للكتاب الصادر عن الحكومة الإسرائيلية عام 1997 بعنوان أن عدد اليهوديين بالجزائر يقدر بـ 50 فرد نهاية التسعينات، يتجمعون بالعاصمة وعدد قليل منهم بوهران والبليدة.

سادسا: دولة ليبيا:

يمثل الإسلام نسبة 97% من السكان الليبيين، ونسبة 3 % ينتمون إلى ديانات أخرى، معظمهم أجانب غير مقيمين بشكل دائم يتبعون المذهب المالكي، مع وجود أقلية يتبعون المذهب الإباضي في جبل نفوسة، والمسيحيين في ليبيا هم من الجاليات الأجنبية واللاجئين الأفارقة أو من الأقباط أو الأوروبيين العاملين في البلاد.

من خلال ما سبق يتضح أن المشكلة في منطقة الساحل الإفريقي ليست في التنوع الإثني بقدر ما هي في ظاهرة الإستقطاب السياسي للإثنيات، والتي تؤدي إلى النزاعات الإثنية كنوع جديد من النزاعات الحديثة ذات الطابع الداخلي التي تخص الدولة، مع أنها في الغالب تأخذ طابعا إقليميا أو دوليا، جراء ما يسميه جوزيف ناي "بالحساسية والإنجرافية" التي تميز دول الجنوب بالنظر إلى تاريخ التقسيم الجغرافي الإحتلالي من طرف القوات الغازية في مؤتمر برلين وبعده، نجد أن هذه الحدود لم تأخذ بعين الاعتبار التشكيلة الاجتماعية والتركيبية الإثنية لهذه المجتمعات، وهو ما أثر على طبيعة التفاعلات بين دولها، وجعل هذه المناطق نقاط توتر إقليمية، خاصة عندما تكون الحدود طويلة، فتشكل مدخلا لضعف البيئة الجيوسياسية والجيوأمنية للدول، أو عندما تكون مستويات التوافق السياسي بين الدول المتجاورة ضعيفة، وهو ما يفسر لنا سرعة انتقال الأزمة الإثنية وانتشارها.⁽¹⁾

إن هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبلها وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، وحركات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية محددة، مما ينتج عنه أزمات داخلية مثل: أزمة دارفور في السودان و الإضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية و القبلية في تشاد. ونزاع الطوارق في مالي والنيجر.

(1) أمحمد برقوق، مرجع سابق، ص. 02، 03.

المبحث الثالث: الساحل الإفريقي: دراسة جيواقتصادية:

المطلب الأول: خصائص منطقة الساحل الإفريقي (المناخ والجغرافيا):

يعتبر المناخ معياراً أساسياً لضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه منطقة الساحل الإفريقي، فموسم الجفاف طويل يمتد خلال تسعة أشهر تقريباً من الجنوب إلى الشمال، يضرب من شهر أكتوبر إلى جوان من كل سنة ويزداد خطورة مع هبوب الرياح القوية الموسمية القادمة من الصحراء.⁽¹⁾ ويتجه مؤشر الحرارة نحو الارتفاع في شهر أكتوبر حتى شهر جوان، وعندما يحل فصل الصيف تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثراً بالمنطقة الإستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا، حيث تبلغ نسبة تساقط الأمطار في شهر أوت إلى ذروتها، وتتلقى هذه المنطقة حوالي 200-600 مم³ في السنة من مياه الأمطار، وعموماً فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب، ويتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ أن هناك ارتباط قوي بين هطول الأمطار في المنطقة الساحلية والنشاط المكثف في إعصار المحيط، ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين 33 و 36 درجة مئوية كحد أقصى وكحد أدنى بين 18 إلى 21 درجة مئوية أثناء فصل الشتاء.⁽²⁾ وتمتاز المنطقة بخصائص طبيعية جد متميزة أهمها:

- الجفاف والتصحر.
- وجود أراضي قاحلة ومناخ جاف ناتج عن قلة الأمطار والتصحر، وهذا ناتج عن قطع الأشجار، حيث أن نسبة التعرية بلغت 300.000 هكتار في السنة، بينما لا يتجاوز التشجير نسبة 10.000 هكتار في السنة.

- المجاعة والمناخ الحار، حيث يمتاز مناخ المنطقة بالحرارة الشديدة، كنتيجة للأراضي القاحلة التي تشملها، أما الجفاف فقد انعكس على المنطقة من خلال عجز الدول عن تحقيق الأمن الغذائي، والذي أدى بدوره إلى حدوث هجرة كبيرة للسكان، وقد كانت أكثر فترات الجفاف سنوات: 1987، 1989، 1991، 1993، 2000.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التغير المناخي حاصر بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة، وله دور كذلك في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة، ويظهر ذلك بوضوح من خلال التنوع العرقي والإثني في المنطقة.⁽³⁾

(1) علي عشوي، مرجع سابق، ص. 6.

(2) نبيل بويبية، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف"، مداخلة في الملتقى الوطني بجامعة محمد الصديق بن يحيى بعنوان: إشكالية الأمن في المغرب العربي، جيجل، يومي 28-29 أفريل 2009، ص. 7.

(3) ظريف شاكر، مرجع سابق، ص. 41.

المطلب الثاني: النشاطات الاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي:
أولاً: الفلاحة:

1- الزراعة في الساحل الإفريقي:

تعتمد دول المنطقة على الزراعة بصفة كبيرة، كما تمثل المصدر الأول للعيش، ففي كل من مالي والنيجر، تشاد وبوركينا فاسو، تمثل الزراعة ما نسبته 35 % من الإنتاج الوطني مقارنة بباقي مصادر الإنتاج الأخرى، وتعتمد الزراعة هنا على مياه الأمطار والأنهار، فمثلاً في مالي يتصدر القطاع الزراعي أهم القطاعات التي يركز عليه إقتصادها، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في مالي 3 ملايين هكتار، أي ما يمثل 10 % من الأراضي الصالحة للزراعة بالبلاد، وتأتي مالي في طليعة الدول المنتجة للأرز في غرب إفريقيا، وتعد البلاد من أكبر منتجي مادة القطن على المستوى العالمي، ويغطي إنتاج البلاد سنوياً من مادة القطن حوالي 15 % من الإنتاج المحلي الداخلي، ويعيش على حساب القطن في مالي حوالي 3 ملايين شخص.⁽¹⁾ وعلى الرغم من اعتماد دول الساحل على الزراعة كمورد إقتصادي، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات أهمها، ظاهرة التصحر والجفاف الذي يضرب المنطقة من فترة لأخرى، إضافة إلى ضعف الوسائل والتقنيات المستخدمة في هذا القطاع.

2- الرعي:

تعد مهنة الرعي وتربية المواشي من أقدم المهن التي مارسها الإنسان عبر العصور وهي تتصدر قائمة النشاطات الممارسة في الساحل، فرغم تعرض المنطقة إلى موجات الجفاف العديدة، إلا أن عدد الماشية في إزدیاد مستمر، ففي سنة 2005 حققت قطعان البقر ارتفاعاً يقدر بـ 76 % مقارنة بما كانت عليه سنة 1961⁽²⁾. ويرجع سبب ارتفاع عدد رؤوس الماشية إلى استمرار الأفكار التقليدية لدى الأهالي الذين لا يزالون يؤمنون بأن القطعان تبعد الكوارث عن صاحبها، كما أن المربين يفضلون أكل الحبوب الجافة والحليب كوجبات أساسية بدل اللحم. وأدت سنوات الجفاف إلى توجه التجار والأغنياء إلى مجال تربية المواشي على حساب المربين الأصليين، بحيث تقدر نسبة العاملين في هذا المجال في

(1) عصام عبد الشافي، "التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، قراءات إفريقية، ج. 16 (أفريل 2013)، ص. 58.

(2) لوهاب حدرباش، موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر- 3- : كلية العلوم الإنسانية والإعلام، نوفمبر 2010)، ص. 25.

كل من مالي أكثر من ثلاثة أرباع السكان، حيث يتراوح في كل من النيجر وتشاد وموريتانيا بين 54 و 82 %، أما في بوركينافاسو فيقدر بـ 70 % من نشاط السكان.

وقطاع الرعي يعاني العديد من المشاكل بدوره، كالمناخ الجاف، وعامل نقص المساحات الخضراء، إضافة إلى نقص الإمكانيات.

ثانيا: الصناعة:

إن القطاع الصناعي له دور في تشجيع الإستثمار وتشيد المصانع وتوفير مناصب الشغل، ومنه تحقيق مستوى معيشي مرموق، لدى نجد الدول النامية تسعى جاهدة لتطوير القطاع الصناعي، والدفع بالإقتصاد بعدم الإعتماد على القطاع الزراعي فقط. لكن نجد في منطقة الساحل الإفريقي أن القطاع الصناعي يحتل مكانة متواضعة في الإقتصاد لدول المنطقة، ويعود سبب ذلك إلى ضعف الأسواق الوطنية والقدرة الشرائية للسكان، إضافة إلى أن مجتمعات المنطقة تمتاز بالطابع الزراعي. لكن بالرغم من ذلك هناك محاولات من طرف بعض الدول لتطوير سياساتها الصناعية مثل السودان والسنگال في مجال الصناعات الطاقوية والغذائية، ومالي في صناعة النسيج والمنتجات الجلدية والمواد الغذائية.⁽¹⁾

ثالثا: التجارة:

تعتبر منطقة الساحل منطقة محورية لتوسطها إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية، وصولا إلى البحر الأحمر وهذا ما جعلها منطقة لتلاقي القوافل التجارية منذ القديم، بحيث إشتهرت منذ العصور الوسطى برواج تجارة الذهب خاصة في مالي والسودان، بالإضافة إلى ذلك يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير في مالي ويقدر بحوالي نصف صادراتها، بالإضافة إلى تصدير الأسماك والجلود واللحوم والفاول السوداني. لكن ما يعاب على الواقع التجاري لدول المنطقة أنها ما زالت رهينة للموقع القاري لبعدها عن المسالك التجارية وعدم الإنفتاح على البحر.

وعليه وبالنظر إلى طبيعة النشاط الإقتصادي الممارس في دول الساحل الإفريقي، نجد أنه يغلب عليه الطابع التقليدي بالرغم من كون أراضي هاته الدول جد غنية بالموارد الطاقوية والمعدنية، وهذا الطابع التقليدي أدى إلى خلق وضع متردي لدول الساحل.

(1) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص. 57.

المطلب الثالث: الأهمية الجيو إقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تزرخ دول منطقة الساحل الإفريقي بثروات باطنية هائلة و خاصة منها الثروات ذات البعد الإستراتيجي، وهي كما يلي:

أولاً: دولة النيجر: تحتوي على كميات هائلة من اليورانيوم(*) في باطنها، حيث تعتبر ثالث مصدر لهذه المادة الحيوية بعد أستراليا وكندا و بنسبة 10% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، حيث يقدر الإنتاج السنوي من هذه المادة ب 3300 طن و يساهم ب 72% من مداخل البلاد،⁽¹⁾ ويستخرج من طرف الشركة الفرنسية **Areva**، حيث تتحصل على 80 % من مصدر الطاقة من المولدات النووية، جراء استغلالها لليورانيوم المتواجد في النيجر.⁽²⁾ بالإضافة إلى النفط حيث نجد مشاريع جارية مع الشركات الصينية لتشغيل حوض **Agadem** بسعة 20000 برميل يوميا وتمتلك النيجر احتياطي يقدر بنحو 324 مليون طن برميل كما تشير التقارير إلى وجود كميات ضخمة من الذهب غير مستغلة في النيجر، حيث تم العثور على إحتياطيات في المنطقة الواقعة بين مدينتي "جوناي" و"عولام" في الجنوب الغربي للبلاد.

ثانياً: موريتانيا: نجد صادرات خام الحديد والذهب تمثل 2.2 مليار دولار في عام 2011، أي بزيادة 12.8% بالمقارنة مع 2010 والتي عرفت هي نفسها زيادة بنسبة 41% مقارنة مع العام السابق. وقد تجاوز إنتاج الذهب في عام 2011، 500 مليون دولار وقد أعلنت الشركة المستثمرة في العام 2012 وهي شركة كندية، تسمى - كينروس جولد كوربوريشن- على أنها سوف تنتج مليون أوقية سنويا ابتداء من عام 2014. كما إحتلت المرتبة 15 عالميا في إنتاج الحديد لسنة 2006، حيث بلغ إنتاجها 12 مليون طن من الحديد الخام. وتنتج البلاد أكثر من 7000 برميلا من النفط يوميا و تعهدت شركات النفط المتعددة باستكشافات جديدة.

ثالثاً: دولة مالي: تحتل الرتبة الثالثة في القارة بعد كل من جنوب إفريقيا وغانا في إنتاج الذهب والذي يعد المصدر الثالث من عائدات البلاد بعد القطن وتربية الماشية. حيث يعدّ الذهب من أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي، ويقدر احتياطي البلاد منه بـ 800 طن حسب بيان وزارة المعادن والطاقة في سنة 2012، وتتواجد أبرز مناجم الذهب بمناطق "كاركوتو" و"سياط" و"كوديرا".⁽³⁾

(*) تحتوي القارة الإفريقية على حوالي 850 ألف طن من اليورانيوم (18 % من الإحتياطي العالمي)،

(1) Anna Bednik, «Bataille pour l'uranium au Niger», **Le Monde Diplomatique**-Juin 2008, PP. 1-7.

(2) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص. 58.

(3) عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص. 57.

رابعاً: دولة تشاد: يقدر إنتاجه بحوالي 220 ألف برميل والذي يتم إنتاجه من حوض "دوبا" في الجنوب، وتصدر هذه المادة عبر الكامبيرون.

خامساً: دولة السودان: يتركز النشاط البترولي في السودان في الإقليم الجنوبي، وخاصة في حوض "موجالد الرسوبي" ومنطقة هجليج والوحدة، حيث ينتج يومياً 115 ألف برميل،⁽¹⁾ وتدير الحقل البترولي شركة النيل الكبرى للبترول، وهي خليط من شركات صينية وماليزية وهندية وسودانية، لكن تعتبر الصين أكبر مستثمر في النفط السوداني، حيث نجد أن 13 شركة من بين 15 تعمل في السودان هي صينية. وللإشارة فإن السودان تقوم بتصدير أغلب الإنتاج في شكل نفط خام.⁽²⁾

كما تضم المنطقة كذلك ثروات طبيعية متعددة، منها الفوسفات والكاولين والجرانيت والنحاس والمنغنيز والبوكسيت والقصدير، والبوكسيت. وهناك أيضاً معادن جرى التأكد من وجودها في البلاد، عبر مسوحات جيولوجية، ولكن لم تجر لها عمليات إستخراجية حتى الآن. وكذلك مراقبة الدول القريبة التي لديها فيها استثمارات على غرار التشاد ونيجيريا و السودان والتحكم في حركة المرور الطاقة و الموارد أو ما يسمى "الجغرافيا السياسية للأنابيب" التي برزت لإيجاد ممرات إمدادات آمنة وهنا نجد ثلاث طرق تتحكم فيها ثلاث قوى هي: الولايات المتحدة الأمريكية عبر خليج غينيا و الصين عبر السودان، أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فإنه يأخذ إهتماماً كبيراً في هذا المشروع في "أنبوب الغاز العابر للصحراء" وهو خط أنابيب الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر لتزويد أوروبا عبر أكثر من 4128 كم، نيجيريا (1037 كم)، النيجر (841 كم) والجزائر (2130 كلم)، تكلفته تزيد على 10 مليار دولار. وبدأت أعماله بعد الإتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في جويلية 2009، كما تمثل منطقة الساحل عمقا إستراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا ودول الإتحاد الأوروبي.⁽³⁾

(1) التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007، ص ص. 116-121.

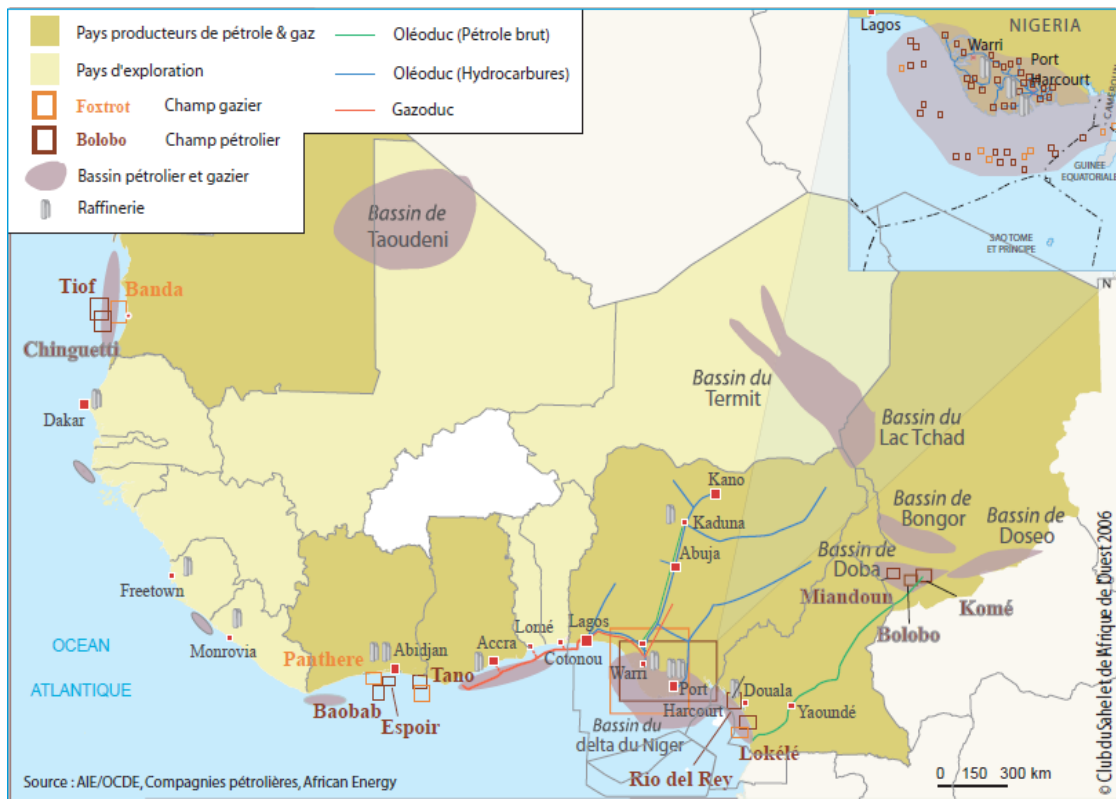
(2) محمود مصعب جميل، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية (عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص 63.

(3) شمسة بوشنافة، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (إستراتيجية من أجل

الساحل):الرهانات والقيود"، 2010

لقد شكلت مصادر الطاقة هذه التي تتوفر عليها دول الساحل أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية ،لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها، وتأمين مستقبلها الطاقوي وهذا ما جعل المنطقة تدرج ضمن قائمة الإهتمامات الخارجية للقوى الدولية، ويعتبر التدخل الفرنسي في مالي مثالا عن ذلك، حيث يأتي في إطار التنافس الدولي على البلدان الإفريقية، والتسابق للسيطرة على أسواقها وبالتالي فهو يعد شكل جديد من أشكال الاستعمار.(1)

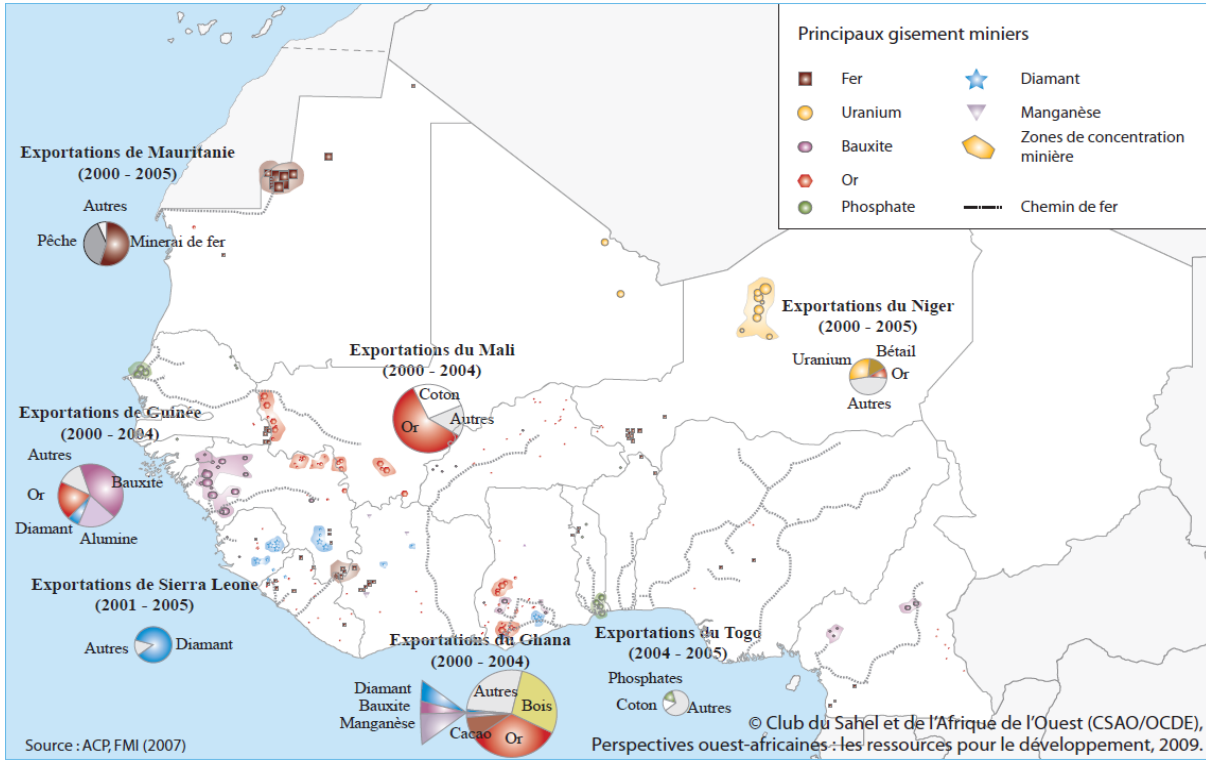
خريطة رقم (4) تبين الموارد الموجودة في دول الساحل الإفريقي و منطقة غرب أفريقيا.



يفي

وغرب أفريقيا.

(1) Mahdi taje, op. cit , p 4.



من خلال ما سبق ذكره نجد أن دول الساحل الإفريقي تمتلك من الموارد الطاقوية والمعدنية ما يؤهلها لدفع عجلة التنمية بمناطقها والقضاء على الفقر، إلا أنه في الواقع نجد أن هاته الوفرة في الموارد قابلها سوء الإستغلال، وهذا بدوره فتح المجال لإزدياد المطامع وكذا النفوذ الكبير الذي تمارسه القوى الكبرى في المنطقة، وتعد فرنسا اللاعب الأول في المنطقة ومنذ القديم من خلال احتلالها لدول المنطقة بدءا باحتلالها للسنغال ثم موريتانيا والسودان والنيجر... الخ، واعتمدت في سياستها على القوة وفرض ثقافتها⁽¹⁾، ونهب ثروات المنطقة وتجزئة الدول، لكن بعد خروجها من المنطقة واستقلال الدول أثناء الحرب العالمية الثانية، رجعت بعد نهاية هذه الحرب من خلال استعمار جديد يقوم على الإقتصاد والثقافة⁽²⁾. حيث تمثل منطقة الساحل مخزونا للطاقة لفرنسا مثل موريتانيا الغنية باليورانيوم المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة في إنتاج اليورانيوم، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب المهدد لمصالح فرنسا في المنطقة فمنذ نهاية الحرب الباردة، بادرت أمريكا إلى وضع أسس للتمركز في إفريقيا عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي خاصة، حيث برز إهتمامها بنفط الساحل فنجد ثلاث شركات أمريكية هي أكسون موبيل وبتروناس وشيفرون ولها نحو 95 % من استثمارات النفط التشادي، وتخطط هذه

(1) شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ط.2 ، 2002) ، ص . 287 .

(2) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، يناير 1989) ، ص . 157 .

الشركات إلى مد خط لنقل النفط من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء غرّوس السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول دوبا التشادية ليصب في المحيط الأطلسي. ومنه نستنتج أن هدف الولايات المتحدة في الساحل هو الإستفادة من النفط والغاز.(1)

وبالإضافة إلى فرنسا والولايات المتحدة نجد أن الصين دخلت في المنطقة من خلال استثمارها في التنقيب على البترول في مالي، كما أن 7 % من وارداتها النفطية تأتي من السودان، كما تتواجد الصين في موريتانيا والنيجر، كما نجد شركات أسترالية وهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر.

ومنه نرى أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة مركزية في إفريقيا وغنية بالموارد الطاقوية، ما جعلها محلا للتنافس الدولي عليها، فمركزها جعلها معبرا لخطوط الطاقة القادمة من دول إفريقيا السوداء ودول الخليج العربي نحو أوروبا وآسيا وأمريكا.

كما أنه وفي الكثير من الأحيان تكون هذه الموارد مصدرا لنشوب الصراعات والنزاعات الداخلية بين الجماعات والأفراد، حيث قدم كل من: بول كولير **paul collier** ، أنكه هوفلر **Anke Hoeffler**، أن الإعتماد على الموارد الطبيعية في الاقتصاد من شأنه زيادة الحروب والنزاعات.

إن سوء الإستغلال مع وفرة الموارد يمكن أن يخلق بيئة مضطربة تصل إلى تهديد كيان الدول، ومثال، مالي والسودان، حيث تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية والإحصائيات التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي ومنظمات التنمية التابعة للأمم المتحدة، أن منطقة الساحل الإفريقي تصنف ضمن الدول الأقل نمواً، فهناك عجز كبير لهاته الدول، إضافة إلى ضعف العدالة التوزيعية (إجتماعيا، إقتصاديا، سياسيا). فضعف الأداء الإقتصادي والأزمات البيئية أدى إلى أكثر من مليوني ضحية للأزمات في الثلاثين سنة الماضية، هذا بالإضافة إلى إنتشار الفقر المدقع، إذ أن أكثر من 60 % من سكان مالي والنيجر يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم(2)، وحسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2006 م، تعد دول الساحل الإفريقي من الدول الأقل تقدما في العالم خاصة النيجر، فنسبة الفقر فيها تصل إلى 83 %، في مالي 64 %، السودان 40 %، موريتانيا 40 %، وهذا أنتج حركات الهجرة الكبيرة ومظاهر عنف مختلفة. حيث تعاني دول الساحل

(1) محمد نجيب السعد، "الأطماع الأمريكية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجا: ما سر الإهتمام الأمريكي

المفاجئ بدول جنوب الصحراء"، صحيفة الوطن، 2003

[http://www.alwatan.com/graphics/2011/09 sep /7.9/daily html/politic.\(2015-03-03](http://www.alwatan.com/graphics/2011/09 sep /7.9/daily html/politic.(2015-03-03)

(2) أمحمد برقوق، مرجع سابق، ص.2-3.

من إقتصاد مفكك الناتج عن سوء التنمية الداخلية، إضافة إلى سوء وضعف نسبة التبادل الداخلي مما أدى بهم إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية وسوء استخدامها.

المبحث الرابع: الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الفشل الدولاتي: (٥)

من الناحية السياسية الدول الجديدة في الساحل الإفريقي التي ورثت حدودها من التقسيم الإستعماري لها قد فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وتحقيق الأمن لمواطنيها، فهتة الدول أصبحت غير قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، وتنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي (1) فسيادة هاته الدول أصبحت مختزقة من طرف قوى داخلية (أقليات، إثنيات ...) وأخرى خارجية، (2) فالإستعمار الفرنسي مثلاً: كان له دور كبير في ضعف دول الساحل حيث قضى على المماليك القديمة، وفي نفس الوقت إستنسخ صورة مشوهة لنظام الدولة الحديثة وذلك لتحقيق أهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة لهاته الدول. (3)

فمقاربة الأمن الإنساني ترى أن الدولة أصبحت المصدر الأول للأمن أفرادها، وهذه الفرضية تم إسقاطها على دول الساحل الإفريقي من طرف العديد من الباحثين حيث لاحظوا أن الدولة قد تلجأ لاستعمال تدمير الإقتصاد والضغط على الأفراد بحجة حفظ الأمن، وهذه التصرفات ساهمت في توسيع اللاأمن في معظم المدن والمناطق الحدودية، فدول الساحل هي دول لا تحترم الدستور في الداخل، وتقيم نظم حكم غير ديمقراطية وتستخف بالقانون الدولي في علاقاتها الخارجية من خلال تهديد جيرانها، وذلك بما توفره من دعم وملاذات آمنة للجماعات الإرهابية (4)، فاللأمن يبرز من خلال بروز جماعات معارضة للسلطة أو

(٥) مفهوم الدولة الفاشلة:

إن مفهوم الدولة الفاشلة يعد من المفاهيم المستعصية على الضبط كما أشار إليه التقرير السنوي الأول الذي أعده كل من صندوق "دعم السلام" fund forpeace، ومجلة "السياسة الخارجية" foreign policy، عام 2005 والذي اعتبر أن الدولة الفاشلة هي ما ينتج عن فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على أقاليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي مما قد يعرضها لإضطرابات ويخلق داخلها حركات العصيان المدني، أو تكون عاجزة عن تلبية حاجيات مواطنيها، أما على الصعيد الخارجي فهي الدولة المقيدة سيادتها تلقائياً إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية أو سياسية ...، أو تتواجد قوات أجنبية على إقليمها.

(1) مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث، ط 1 (د س ن))، ص 221.

(2) طار علي جماز، العلاقات الدولية. (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون والعلوم السياسية للدراسات العليا، (د س ن))، ص. 88.

(3) الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي. المستقبل العربي، (لبنان

:مركز دراسات الوحدة العربية، (د س ن))، ص. 59، 60.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية، 2008)، ص. 313 .

النظام المتسلط وهو ما يعكسه انتشار التنظيمات الإرهابية المنطوية تحت مسمى الجريمة المنظمة والتي أصبحت تتحالف مع بعضها البعض لتحقيق مصالحها.(1)

وتشهد دول الساحل عجز وظيفي في تلبية حاجيات الأفراد، ما أدى للعديد من الانقلابات العسكرية والقيام بالتمرد على الحكومات مثل ما حدث في تشاد، فعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول بدا واضحا بعد نهاية الحرب الباردة، عندما وجدت نفسها في دائرة من الأزمات والمشاكل المختلفة، ما دفعها إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية واستخدام القوة للحفاظ على الأوضاع الموجودة ، ورفض التغيير وقمع أي محاولة لإحداثه.(2)

كما أن الحكم السلطوي التي تبنته هذه الدول أدى إلى غياب التواصل بين شعوب هاته الدول وحكوماتها، وتدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية والاجتماعية، ومنه حدوث ما يعرف بأزمة الشرعية وعدم رضي الشعوب على حكوماتها.

ففي الدولة الواحدة توجد مجموعة من السلالات والأعراف والثقافات واللغات التي قد تقسمها إلى عناصر متميزة، أو أقليات أو أغليات وقد يتكاثف إحساس الأقلية بالعزلة والحصار والإضطهاد لدرجة أنها تتحول إلى ما يشبه المستعمرة الواقعة تحت الاحتلال، ومن هنا كانت حركات الانفصال التي تنفجر بين الحين والآخر تحت شعارات الاستقلال والتحرر.(3)

ففي معظم دول الساحل الإفريقي على غرار مالي والنيجر، هناك ضعف في الإطار العام للدولة على مستوى الترابط الإجتماعي والإستقرار السياسي، في ظل غياب فلسفة المواطنة في هاته الدول وانتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي، وكل هذه العوامل تجعل من الصعب وضع آليات وقائية لحل النزاعات الداخلية، مما يجعل من تدخل طرف ثالث أمرا ضروريا كتدخل الجزائر في أزمة الطوارق بمالي والنيجر، وتعتبر الحالة التشادية أحسن مثال على فشل الدول، حيث أنه في بداية السبعينات أصبح "فرانسو تومبالباي" زعيم الحزب التقدمي التشادي من جماعة السارة-التي تمثل الفلاحين الذين يسكنون جنوب تشاد-رئيسا للبلاد فقام بوضع مسؤولين من السارة على رأس الإدارات في الشرق والشمال ما دفع جبهة تحرير تشاد في الشرق وجبهة التحرير الوطني في الشمال إلى طلب المساعدة لتنحية "تومبالباي" من الحكم.

(1) عبد القادر دندن، "خطر التحالفات بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الإتجار بالمخدرات (شمال إفريقيا نموذجا)"، مجلة سياسات عربية، الجزائر، عنابة، (2013)، ص 1.

(2) مريم براهيم، التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (بكرة ، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011- 2012) ، ص. 41.

(3) نبيل راغب، موسوعة قواعد اللعبة السياسية: دراسة تحليلية نقدية (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،

2002)، ص ص . 374 ، 375.

كما تعاني موريتانيا من أزمة هوية، حيث أنها تتكون من تركيبة مجتمعية لا تزال تبحث عن إنتمائها ومركزها، فالفرد في موريتانيا لا يزال يحس بالإنتماء القبلي والإثني والطائفي وهو غير مستعد للاعتراف بالهوية القومية⁽¹⁾، وفي 06 أغسطس 2008 حدث إنقلاب عسكري في موريتانيا وتم الإطاحة بالرئيس "سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله". فالمثال التشادي والموريتاني يبرز لنا ضعف الدولة في الساحل الإفريقي، فالدولة أصبحت مصدر تهديد لمواطنيها حسب جون جاك روش jean jaeque roch.

وعموما يمكن القول أن الدولة في إفريقيا واجهت عدة إشكالات، تتمثل أولها في وجود تجمعات سكانية غير متجانسة عرقيا وثقافيا ضمت إلى بعضها البعض إجبارا في دولة واحدة، مع وجود إحساس مشترك بينها وبين الجماعات الأخرى في الدول المجاورة، إضافة إلى أن الدولة في إفريقيا لم تجد المساعدة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة المتطورة، بل أصبحت دول إفريقيا مطمع للقوى الكبرى، ويمكن إبراز بعض مؤشرات فشل الدولة في الساحل الإفريقي فيما يلي:

- عدم قدرتها على تحقيق الأمن لمواطنيها.
- فقدانها لشرعيتها وعدم تمكنها من السيطرة الكاملة على ترابها.
- بروز مناطق مهمشة تعاني من انحطاط إقتصادي وإجتماعي وبيئي.
- كما أن حدود دول الساحل رسمها الإستعمار الفرنسي دون مراعاة خصوصيات تلك الدول الإثنية والعرقية والثقافية، ما أدى إلى نزاعات عرقية وحروب مثل ما حدث في مالي والنيجر.

- كما أن العولمة ساهمت كثيرا في إنفلات الأوضاع في المنطقة بسبب هشاشة الحدود والترابط بين كل ما هو داخلي وخارجي⁽²⁾، فالعولمة عملت على إحياء ظاهرة الارتباط العرقي والديني بين الأفراد والجماعات وسهلت سبل التواصل والتنقل بينهم مما يمكنهم من تولي ولاءات جديدة بدل تلك التقليدية، ولعل أبرز خاصية لفشل الدولة هي اعتبار نفسها فوق القانون محليا كان أم دوليا وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وحتى وإذا كانت تمتلك أشكالا ديمقراطية، إلا أنها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجرّد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي⁽³⁾.

(1) أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009-2010)، ص. 22.

(2) ظريف شاكر، مرجع سابق، ص ص. 75، 76.

(3) نعم تشومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية (لبنان، بيروت: دار الكتاب

العربي، 2007)، ص. 8.

ومنه فالدولة في الساحل الإفريقي تأخذ طابع الدولة الفاشلة، التي لم تتمكن من تحقيق حاجيات مواطنيها وضمان الأمن لهم.

المطلب الثاني : تحدي الإرهاب و الجريمة المنظمة: أولاً: تحدي الإرهاب :

تعرف منطقة الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة الإرهاب(*)، حيث أنه وعلى مدى العقد الماضي ركزت الولايات المتحدة وأوروبا بشكل متزايد، على الأمن في منطقة الساحل وهي محددة بموريتانيا ومالي والنيجر والجزائر وليبيا، وذلك بسبب الخشية من أن تصبح المنطقة ملاذاً آمناً جديداً للجماعات المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وبدأت هاته المخاوف تتأكد بعد التمرد الذي جري في 2012 في شمال مالي، عندما وقعت مدنها الشمالية تحت سيطرة جماعات من تنظيم القاعدة.(1)

فالعديد من الدراسات الأمريكية أكدت أن الساحل سيشهد نمواً واسعاً للإرهاب بسبب ظهور التطرف الديني في المنطقة، وذلك راجع لظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال، - التي أصبحت تدعى بتنظيم القاعدة- في المنطقة والتي بدأت تغلغلها في القارة السمراء مع بداية التسعينات من القرن الماضي، من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان، وتعتبر الجزائر أحسن مثال عن الإرهاب المحلي خلال الأزمة التي شهدتها في فترة التسعينات بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، حيث استمرت الأزمة إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، وإعلان سياسة المصالحة الوطنية 14 أوت 2005، كمحاولة لحل الأزمة بطريقة سلمية وقد نجحت الجزائر في ذلك.(2)

ويرجع إنتشار الإرهاب في الساحل إلى عدة أسباب أهمها:

- وجود ضعف في مراقبة الحدود من طرف الدول، بسبب ضعف إمكانياتها وشساعة حدودها الجغرافية.

(*) الإرهاب: إن تعريف الإرهاب لقي إختلافاً كبيراً عند الباحثين باختلاف المفاهيم السياسية والاجتماعية والفلسفية، حيث عرفه الفقيه الفرنسي جورج لافاسير بأنه: "الإستخدام العمدي للمنظم لوسائل من شأنها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف"

كما جاء في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية أن الإرهاب هو " إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكال مختلفة، كالإغتيال والتعذيب والتخريب بغية هدف سياسي معين مثل كسر المقاومة عند الأفراد، أو هدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات، أو مال أو بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشينة الجهة الإرهابية".

(1) ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء (الشرق الأوسط: مؤسسة كارنيجي للسلام

الدولي، سبتمبر 2012)، ص. 3.

(2) مريم براهيم، مرجع سابق، ص ص. 44، 45.

- فشل الدولة في الساحل ووجود تعدد إثني والذي يعكسه الانقلابات المتكررة لهاته الدول مثل: الانقلابات العسكرية في مالي، فالإرهاب يمثل شكلا قديما جدا للعنف السياسي، الذي تستخدمه الأقليات العازمة للإستيلاء على السلطة بالقوة في منطقة معينة.(1)
- كما لعبت تجارة الأسلحة دورا بارزا في تغذية العمليات الإرهابية.
- المشاكل الاجتماعية المزرية والأوضاع الإقتصادية المنهارة التي هيأت أرضا خصبة لنشاط القاعدة، حيث شهدت أعمالا إرهابية مثل قيام تنظيم القاعدة بهجومين في موريتانيا عام 2008.(2)

هذه الأسباب وغيرها ساهمت في زيادة الإرهاب في المنطقة والذي أصبح يتعاون مع المنظمات الإجرامية، فالمجموعتان قد تعملان معا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتظهر خطورة الإرهاب كذلك في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والنفسية، فهو من الناحية الأمنية يفضي إلى عدم الشعور بالأمن والطمأنينة ويحل بدلها القلق والخوف والذعر وفقدان الثقة بالحكومات (3). ويكون ذلك من خلال استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكال مختلفة، كالإغتيال والتعذيب والتخريب بغية هدف سياسي معين (4).

كما أن العمليات الإرهابية تؤثر على التنمية الإقتصادية للدولة نتيجة الشلل الذي يصيب عجلة الإنتاج، فضلا عن تحويل نفقات كبيرة كانت في طريقها لتوسيع مجالات التنمية فتتحول إلى المجال الأمني، كما يؤدي الإرهاب إلى انقطاع الاستثمار الأجنبي وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، كما يضعف من الحركة التجارية داخليا أو خارجيا نتيجة شيوع الفوضى وانعدام الاستقرار وانتشار الفساد الإداري والمالي (5). ومنه فالإرهاب يمثل تحديا كبيرا لدول الساحل الإفريقي ما يتطلب وضع إستراتيجيات أمنية فعالة للقضاء عليه، وذلك يكون من خلال الاهتمام بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، لاستئصال أحد أهم أسباب الإرهاب وهي التخلف والفقر والجهل، (6) وكذلك على الدول العمل على التعاون فيما بينها لمواجهة جرائم خطف الطائرات واحتجاز الرهائن وغيرها من أعمال الإرهاب.

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1999)، ص. 154.

(2) مريم براهمي، مرجع سابق، ص. 83.

(3) محمد المدني بوساق، الإرهاب وأخطاره والعوامل المؤدية إليه وأسباب مكافحته (الدوحة: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ديسمبر، 2004)، ص. 16.

(4) أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي- إنجليزي- فرنسي (لبنان: بيروت، مكتبة لبنان ناشرون ، 2004)، ص. 28.

(5) محمد المدني بوساق ، مرجع سابق ، ص. 17.

(6) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربه في العالم المعاصر(كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني (د

س ن))، ص. 178. www. Kotobarabia.coms

ثانيا: تحدي الجريمة المنظمة :

يعتبر الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي تشهد تغلغلا للعمليات الإجرامية^(١) بسبب الطبيعة الهشة لدوله، حيث أصبحت هذه الدول غير قادرة على أداء وظائفها بصفة كاملة وعجزها على تلبية حاجيات مواطنيها وضمان الأمن لهم، إضافة إلى عوامل أخرى ساعدت في بروز الجماعات الإجرامية في المنطقة مثل، الطبيعة المجتمعية التي تشهد تنوع إثني وعرقي كبير، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وكل هذه العوامل أنتجت لنا وضعاً أمنياً مزمياً والذي تفاقم أكثر في السنوات الأخيرة بسبب إفرازات العولمة وسهولة إختراق الحدود، فالجريمة المنظمة هي عبارة عن إجتماع عوامل ومؤثرات عديدة، فمنها العوامل الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها أيضا ما يعود إلى ذات الفرد الذي هو مرتكب الجريمة، وإن تفاعل هذه العوامل جميعا يعد في حقيقة الأمر المحور الذي يعول عليه في إرجاع الجريمة إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء إقترافها.⁽¹⁾

وتعرف منطقة الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها، باعتبار أن هذه الأخيرة قد أصبحت تنتشر في كل أنحاء العالم، فنجد أنها تنتشر في أفقر الدول وفي أكثر الدول ازدهارا-⁽²⁾، فمنذ عام 2003 إنتشرت وتوسعت ثلاث عمليات في المنطقة وهي: تهريب المخدرات المغربية، والكوكايين، و الثانية هي تجارة غير المشروعة للسلاح والثالثة تتمثل في المتاجرة بالبشر عمليات الإختطاف للحصول على فدية، وقد تمكن الأفراد من خلال هذه الأنشطة من تحقيق الأرباح الكبيرة وثروات مكنتهم من تحقيق نفوذ سياسي وقوة عسكرية في مناطق وجودهم.⁽³⁾

وأدى الحصار المفروض على ليبيا في تسعينيات القرن الماضي إلى زيادة عمليات التهريب، إضافة إلى أن الصراعات في الجزائر وشمال النيجر ومالي حولت المنطقة إلى مركز رئيسي للتجارة بالأسلحة، واليوم يستمر تهريب البضائع من موريتانيا والجزائر وليبيا.⁽⁴⁾

وازدهت ظاهرة تهريب السجائر في الثمانينات حيث زودت السجائر المستوردة من موريتانيا جزءا كبيرا من الأسواق الجزائرية، وعلى غرار تهريب السلع والسجائر،

(١) تعريف للجريمة المنظمة: نجد أن هناك عدة تعاريف لها وكلها تشترك في كونها: "نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط والعمل الجماعي يقوم به مجموعة من الأفراد لهم الخبرة العالية، بحثا عن الكسب السريع للمال، ويتم ذلك باستخدام أدوات متطورة".

(1) أحمد فتحي سرور، نظرية الخطورة الإجرامية (القااهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1964)، ص. 29.

(2) لويز شيلي، عولمة الجريمة والإرهاب، قضايا عالمية: تحديات العولمة. المجلة الإلكترونية يواس أيه، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، فبراير، 2006، ص. 43.

(3) ولفرام لآخر، مرجع سابق، ص. 4.

(4) المكان نفسه ، ص. 5.

انتشرت كذلك ظاهرة تهريب المخدرات، حيث زادت هذه الظاهرة بسبب إرتفاع الطلب في أوروبا والمشرق عليها فتحوّلت المنطقة إلى مكان عبور المخدرات الصلبة مثل: الكوكايين، الهيروين والكراك، وقد برزت موريتانيا لفترة وجيزة كبلد عبور رئيسي للنقل الجوي والبحري والبري للمخدرات في الفترة ما بين 2007 و 2008، حيث جرى ضبط أكبر شحنتين في مطار نواديبيو في ماي 2007 (360 كلغ من الكوكايين)، وفي نواكشوط في أوت من العام نفسه 830 كلغ من الكوكايين.⁽¹⁾ وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007، أنه تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بـ 45000 دولار، حيث ارتفعت نسبة إستهلاك الكوكايين من 0.6 % في 1996 إلى 2.6 % عام 2007 عند البالغين.

كما يشهد الساحل ظاهرة الإتجار بالأشخاص وتعد ليبيا أحسن مثال على ذلك، حيث تتاجر بالبشر خاصة الأفارقة منهم، حيث تجبرهم على العمل تحت ظروف لا إنسانية وتشير الإحصائيات أن نسبة المتاجرة بالبشر في ليبيا (الأجانب منهم) تصل إلى ما بين 1 % إلى 2 % أي بمقدار 1.2 مليون، وبذلك احتلت ليبيا المرتبة الثانية في قائمة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول المتاجرة بالبشر.⁽²⁾

كما ظهرت في المنطقة شركات نقل تقوم بنقل الأفراد على الطرق الوعرة فتزايدت الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا ومنه إلى أوروبا.

وإضافة إلى كل هاته الظواهر يشهد الساحل كذلك ظاهرة الخطف من أجل الحصول على فدية، مثل إختطاف 31 سائحا أوروبيا في 2003 في جنوب الجزائر من طرف جماعة جزائرية متمردة هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

ومنه يمكن القول أن الساحل يشهد العديد من العمليات الإجرامية تتداخل فيما بينها في أعمالها وأهدافها، وما زاد من خطورتها هي أنها أصبحت مستحدثة حيث أصبحت أنشطتها تستخدم التقنيات العالمية للمعلومات والاتصالات **organized High-tech**

criminality.⁽³⁾

(1) المكان نفسه ، ص. 7.

(2) أبصير أحمد طالب، مرجع سابق، ص. 88.

(3) محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة (المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية ، 2007)، ص. 19.

المطلب الثالث: التنافس الدولي:

بالنظر للحساسية الأمنية لمنطقة الساحل ووجود مصادر الطاقة كاليورانيوم خاصة في النيجر وموريتانيا، والإكتشافات النفطية والغازية في المنطقة⁽¹⁾، حيث تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (تشاد، موريتانيا والنيجر) يمثل ثروة بترولية هامة، أصبحت هذه المنطقة تجلب إهتمام الفواعل الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين... الخ، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تريد منذ 1992 توسيع مجال إهتماماتها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا أيضا ومنها الساحل الإفريقي، فعلى الصعيد الأمني أصبحت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، فتحركت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز التعاون بينها وبين دول المنطقة، فصانع القرار الأمريكيين يخافون من أن تنتقل هذه التهديدات خارج الحدود الإقليمية وكذا تهديد مصالح أمريكا في المنطقة خاصة النفط⁽²⁾، وبذلك قامت كلينتون بجولتين بالقارة السمراء وتم تبني مبادرة المعروفة "عبر الساحل" (PSI) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان الهدف منها تقوية دول الساحل الفاشلة، وإنشاء تعاون عملائي يمنع تحول هذه المنطقة لملاذ آمن للإرهاب الدولي، هذه المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ضرورية خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء، كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلقت الجماعة صراحهم مقابل مبلغ مالي حصلت عليه من ألمانيا عام 2004، وهذا بالإضافة أيضا للمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء والانطلاق في عمليات التدريب والمناورات المشتركة وكذلك تهدف أمريكا لبناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما وفي الساحل الإفريقي خصوصا، وتشكل مالي أحد الدول الأكثر احتضانا لأحد هذه القواعد.

كما تسعى فرنسا التي تتصدر قائمة أهداف القاعدة في المغرب الإسلامي جاهدة لتفادي حصول مثل هذا التصعيد، ولا شك أن الرهان الأكثر لها يتمثل في الحدود التي تمتد من المغرب العربي وموريتانيا ومالي والنيجر، والتي يزدهر فيها التهريب بكل أنواعه. والحقيقة أن الأمريكيين والفرنسيين يُنسّقون جهودهم العسكرية في بلدان الساحل من خلال محافل إقليمية ودولية متعددة، وهكذا فإن فرنسا تساهم مع دول المغرب العربي ودول الساحل في البرنامج الأمريكي (تي أس سي تي أي) أي مبادرة مكافحة الإرهاب العابرة

(1) أمحمد برقوق، مرجع سابق، ص.03،02.

(2) محمد نجيب السعد، مرجع سابق.

للصحراء والتي تهدف لمكافحة الجريمة المنظمة وذلك عبر مناورات "فينتلوك" العسكرية المتعددة الجنسيات التي تجري كل عام منذ 2005.(1)

إن الرهان على المقاربة الأمنية العسكرية لحل الأزمات في الساحل سوف يؤدي إلى تحول المنطقة إلى قاعدة عسكرية فرنسية، أمريكية، بريطانية وهو في حد ذاته تهديد للدول، وهذا ما لاحظناه في التدخل الفرنسي العسكري في مالي الذي ساهم في تفاقم الأوضاع بدل حلها. فتدخل الدول في شؤون الساحل الإفريقي تنصب دائما في إطار المحافظة على مصالحها، هذا ما أكدته تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر في مايو 2005 بعنوان "الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم؟"، الذي جاء بأن منطقة الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا بالدرجة الأولى التي تصورها الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في الساحل لا يكون بالوسيلة العسكرية، بل بالتعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بأفق واسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية.(2)

(1) آن جيو ديشيللي، "فرنسا والقاعدة بالساحل"، الجزيرة، 2014

<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/ef36c76E-F5 A2-4COA-A6A2-9F383OE5D.htm>. (2015-03-20)

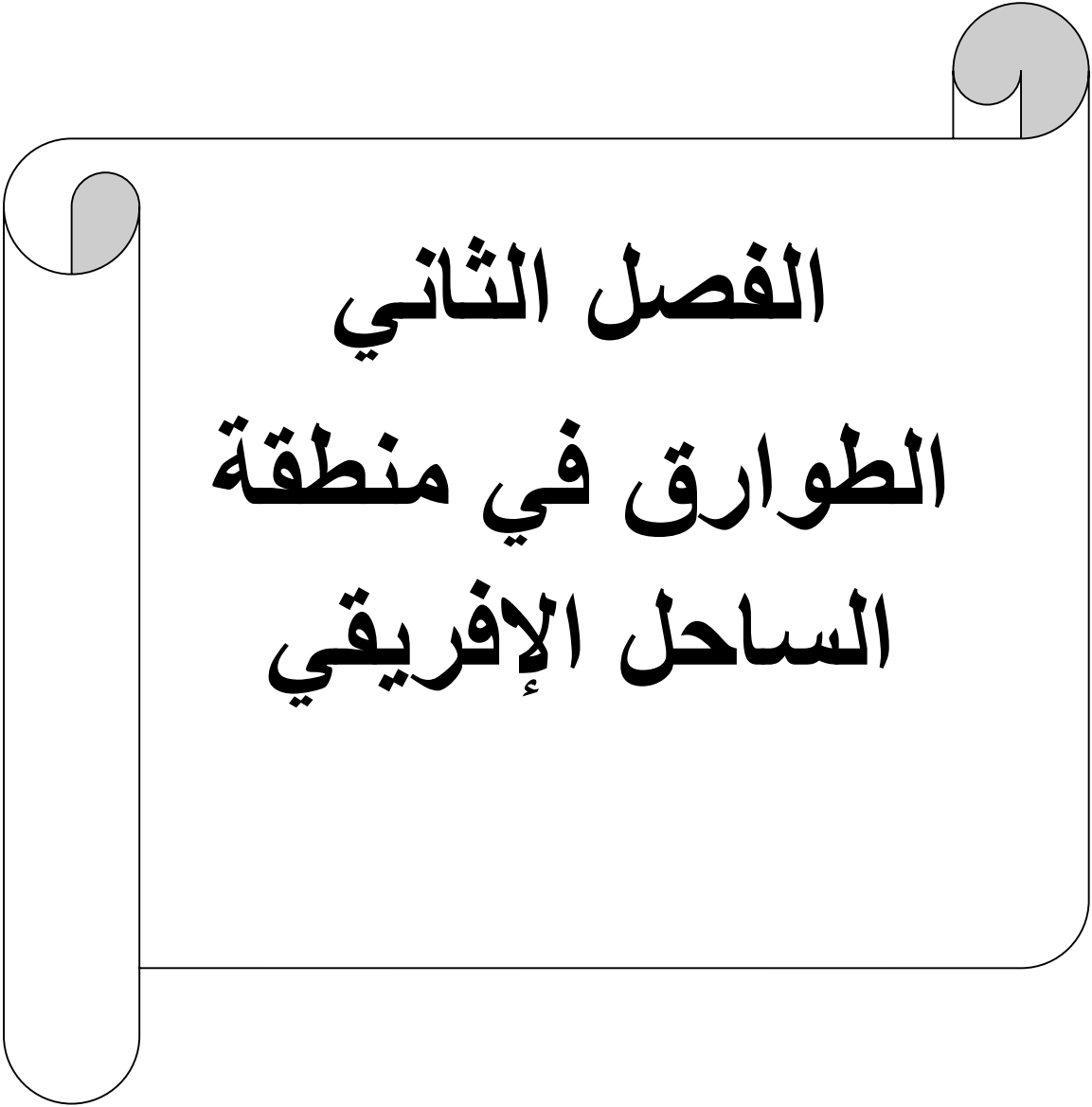
(2) محمد نجيب السعد، مرجع سابق.

خلاصة و استنتاجات:

من خلال دراستنا في هذا الفصل للواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي والسوسيوثقافي لمنطقة الساحل الإفريقي نخلص إلى أنه يتميز بخصوصية تميزه عن باقي المناطق، حيث نجد أنه يحتوي على كل التناقضات التي تفتح الباب على مصراعيه لكل من – النزاعات الداخلية – النزاعات الإقليمية وكذا التدخلات الخارجية فبالرغم من غناه بمختلف الموارد الطبيعية إلا أننا نجده من أفقر مناطق العالم .

كما أن المنطقة تتميز بالحساسية والهشاشة نتيجة تواجد العديد من الدول الفاشلة في المنطقة، تجعل من السهولة عبور التهديدات منه وإليه، خاصة مع ضعف الرقابة على الحدود وشساعة المساحة مما أدى إلى انكشاف أمني بالمنطقة، هذا بالإضافة إلى التنوع العرقي الذي تشهده المنطقة.

ولتأكيد ذلك قمنا بتسليط الضوء على حالة الطوارق، وكيف أنها مشكلة مستمدة ونابعة من طبيعة المنطقة ولخصوصياتها وأدت إلى تشابك وتعقيد المشكلة بسبب خصوصية المنطقة المعقدة.



الفصل الثاني

الطوارق في منطقة

الساحل الإفريقي

تمهيد:

تتواجد الأقلية الطارقية في دول الساحل الإفريقي منذ القديم، وتعتبر جزء لا يتجزأ من السكان الأصليين في المنطقة، لها خصوصية اجتماعية وثقافية، وتميزها عن باقي الأقليات الأخرى، إلا أن الممارسات التعسفية التي تعرضت لها من طرف بعض أنظمة الدول في المنطقة، جعلها تشعر بالتهميش والظلم، وهذا ما دفعها للمطالبة بمنحها كيان مستقل عن تلك الدول، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على الأقلية الطارقية من خلال الغوص في أصولها وتحديد أبعادها الدينية واللغوية وعلى جوانبها السوسولوجية والتنظيمية.

وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى المداخل والمقاربات المفسرة للنزاع الطارقي.

بالإضافة إلى تسليط الضوء على مسار تطور النزاع الطارقي في منطقة الساحل الإفريقي.

وسنتناول في المبحث الثالث انعكاسات التضامن بين الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: أقلية الطوارق : دراسة في الأصول و الخصائص:

إن شعب الطوارق هو شعب ارتبط بالصحراء الكبرى، ويشكل غالبية سكانها، ولهذا الشعب خصوصيات تميزه عن غيره يمكن إبرازها في النقاط التالية:

المطلب الأول: أصول ونسب الطوارق:

أولاً: أصل التسمية:

اختلف المؤرخون في أصل تسمية الطوارق، فهناك من رد التسمية نسبة إلى طروقهم في الصحراء وتوغلهم فيها، وهناك من رد التسمية إلى انتسابهم إلى طارق بن زياد، كما يحتمل أن تكون هذه الكلمة مشتقة من إسم الوادي الذي تسكن فيه قبائل الملمثين القريبة من العواصم المغربية في الشمال وهو وادي "درعة" الواقع جنوبي مراكش الذي يسمى بالطارقة "تاركا" وجمعها توارك، لكن عندما ما أخذت من الكتابات الأوروبية كلمة التوارق التي نقلتها من المراجع العربية غرب إفريقيا تم كتابتها باللغة العربية طوارق بإبدال التاء طاء.

إلا أن المتفق عليه هو استعمال حرف "التاء" بدلا من "الطاء"، بحيث يطلق عليهم اسم "ترقي" و"ترقية" عند المذكر والمؤنث المفردين، وهذا نظرا لاشتقاق كلمة "التوارق" من كلمة "تاركة" "TArga" وهو اسم كان يطلق على منطقة فزان بليبيا الآن، والتي تعد من أهم أماكن تواجد الطوارق.(1)

كما يطلق على الطوارق عدة مسميات أخرى مثل "أسود الصحراء" و"أمراء الصحراء" التي أطلقها عليهم المستشرقين، وقد سموا أيضا بـ "الرجال الزرق" من طرف الكتابات الأوروبية، نظرا لكثرة استعمالهم القماش الأزرق في لباسهم .

وإضافة إلى كل هاته التسميات فقد تم تسميتهم أيضا بـ "الرجال الملمثين" بسبب تغطية أفواههم، أما الطوارق فيفضلون أن يطلق عليهم اسم "إيماجن" أو "تماشق" وهما مرادفان لأمازيغ، وتعني "الرجال الأحرار".(2)

(1) لوهاب حدرباش، مرجع سابق، ص. 33.

(2) نبيل بويبية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغربية، إشكالية الأمنة في المغرب العربي"، مرجع

سابق، ص. 3.

ثانيا: الأصول التاريخية للطوارق:

يكاد يتفق أغلب المؤرخين على أن الشعب المعروف اليوم بالطوارق و "أماجن" و "أماشغن" - كما يسمون أنفسهم - ينتمون في الأصل إلى قبيلة "تاركا" الصنهاجية، التي كانت تقع ما بين وادي درعة والساقية الحمراء ، لكن القبيلة انزاحت جنوبا وكان لها دور في قيام الحركة المرابطية، ما أهلها لأن تلعب دورا مهما في منطقة الساحل الصحراوي خاصة بعد سقوط المرابطين، فانفردت مجموعة من الطوارق بالمنطقة الصحراوية المحاذية لنهر النيجر، وانتشرت بالمنطقة وقامت بتأسيس مدينة تمبكتو على يد "طوارق مقشرن" في نهاية القرن الخامس الهجري، وبالتالي ظلت المنطقة الممتدة من فزان واغدامس في ليبيا وجنوب الجزائر وشمال نهر النيجر مكانا لنفوذ الطوارق.

وقد ظلت علاقات هذه القبائل مع الدول السودانية (غانا، مالي، السنغالي) تتصف بالود أحيانا، وبالعدا في أحيانا كثيرة، وكانت مدينة "تيمبكتو" مركزا للقاءات الثقافية والسياسية بين الطوارق، فامتزجوا بالقبائل السودانية فكان هناك الطوارق البيض والطوارق السود، وفي العصر الحديث وقف الطوارق كغيرهم ضد الاستعمار الأوروبي.

وبعد استقلال الدول الإفريقية وجدت هذه المجموعات من الطوارق نفسها مقسمة بسبب الحدود التي تركها الاستعمار فأحسوا بالظلم وطالبوا بالانفصال.

ثالثا: اللغة والدين:

1- اللغة:

تشكل الاعتبارات اللغوية جانبا لا يستهان به من جوانب تحديد هوية الأقلية الطوارقية في مختلف الدول الإفريقية، إذ يعتقد جل المؤرخين وعلماء اللغة، أن جل القبائل الطوارقية تتكلم لغة واحدة وهي تماشكا "Tamacheq" (1).

يقول الأستاذ "محمد أحمد الشفيق" في عنوان فرعي في بحثه عن الطوارق "كيف يسمى هذا الشعب نفسه"، إن هذا الشعب يطلق على نفسه "كلتماجن" كما ينطقه الطوارق في النيجر، أو "كلتماشق" كما ينطقونه في مالي، أو "كلتماهق" كما ينطقونه في ليبيا أو الجزائر، فالاختلاف هو في نطق الحرف قبل الأخير من هذه الكلمة، وتنقسم الكلمة إلى قسمين:

- كل: وتعني أهل، أصحاب.

(1) حسين بوقارة، مشكلة الأقلية التركية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، ع.7.

(الجزائر، نوفمبر 2008)، ص ص. 6، 7.

- تماشق: ومعناها اللغة الطارقية.

وهذا يعني أن الطوارق يعرفون أنفسهم بأنهم أهل وأصحاب اللغة الطارقية.

فالطوارق هم مجموعات قبلية كبرى جمعتها خصوصيات الصحراء منذ ما قبل الميلاد، ويطلق على الطوارق أصحاب اللسان "الأمازيغي" وهي لغتهم الأولى والأصلية، وينتمي إليهم المرابطون الذين أسسوا دولة بهذا الاسم عرفت على أنها واحدة من أكبر الإمبراطوريات التي أنشأت في المغرب العربي، وكثيرا من القبائل العربية انضمت للطوارق واندمجت معها وتحول لسانها إلى لغة الأمازيغ أو لغة الطوارق.

ومنه فالتماشق هي لغة الطوارق الأصلية الوطنية، وحروف هذه اللغة تسمى "تفيناغ" تجعل منه أحد الشعوب الإفريقية النازرة التي تمتلك أبجدية نظيفة يرجع وجودها إلى ثلاث آلاف سنة قبل ميلاد سيدنا المسيح عليه السلام تقريبا، كما تشهد ذلك الكتابات والنقوش التي تمثل الصحراء وإفريقيا الشمالية.

واللغة الطارقية هي الوحيدة من بين اللهجات الأمازيغية التي حافظت على جذور الأمازيغية التي أميتت، كما يفيد محمد شفيق في معجمه الأمازيغي الوحيد الذي حافظ على أبجدية تيفيناغ التي تكتب من اليمين إلى الشمال ومن فوق إلى تحت.

2- الدين:

الطوارق مسلمون سنيون مالكيون⁽¹⁾، فهم مسلمون منذ عهد عثمان بن عفان إلى غاية الوقت الحاضر، بعدما استطاع عبد الله بن أبي سراح وصول شمال إفريقيا سنة 27 هـ، ولم يكن دخول الإسلام إليها سهلا بل واجه مقاومة كبيرة.

ولم يدخل البربر للإسلام إلا بعد قضاء المسلمين على الكاهنة ملكة البربر آنذاك التي أوصت قبل موتها أولادها باعتناق الإسلام، فانتشر الإسلام آنذاك عند أمازيغ الشمال لينتقل إلى الصحراء عن طريق التجار المسلمين الذين كانوا يمرون إلى بلاد السودان وعن طريق السرايا العسكرية التي كان يرسلها حكام المغرب الأوائل للمنطقة.

وفي القرن الخامس الهجري (11م) حدثت انتفاضة دينية إصلاحية زادت من إيمانهم ووحدت صفوفهم على أسس الدين الإسلامي، وقاد هذه الانتفاضة الزعيم السياسي لقبيلة

(1) فاطمة بقدي، "المسألة الطوارقية، المساعي الجزائري لاحتواء الفوضى الأمنية في الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، بجامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص. 4.

جدالة "يحيى ابن إبراهيم" الذي أحضر معه لدى عودته من الحج عام 440 هـ عبد الله بن ياسين" هذا الأخير الذي تولي نشر تعاليم الإسلام الصحيحة ومحاربة البدع، وسط قبيلتي جدالة ولمتونة وفقا للمذهب المالكي.

وعلى هذا الأساس كان بناء دولة المرابطون في القرن الخامس الهجري*، التي امتدت إلى غاية البرتغال⁽¹⁾، فانتشر الإسلام خاصة بعد أن تأسست مدينة تمبكتو التاريخية.**

وبالرغم من أن معظم الطوارق هم مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك بن أنس، إلا أن هناك أقلية إباضية "إحدى فرق الخوارج"، وأقلية كاثوليكية وأقلية يهودية، وقد تشيع الطوارق في البداية ولكنهم عادوا للسنة بعد ذلك.

المطلب الثاني: الفضاء الجغرافي للطوارق:

يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في إفريقيا جنوب الصحراء، والأكثر انفصالا عن السكان العرب بالشمال الإفريقي، حيث يتمركزون بين خطي طول 3° و 9°، ودائرتي عرض 14° و 27°، أي في المنطقة المسماة بالصحراء الكبرى وينقسمون إلى قسمين:

أولاً: طوارق الساحل: ويضم قبائل "كل آيير" بصحراء تنيري، و "كل يلمدن" بمنطقة غاو بالنيجر، و"كل إيترام" و"كل أدرار" من إيلمدن المتونة و"كل تدمكت" حوالي تمبكتو، ومنعطف نهر النيجر بمالي، وقبائل أخرى مثل "كل أنصار" (الأنصار) و"كل لغل" و"كل السوق" (التجار) و"كل غزاف" وغيرها من منطقة أزواد وأدرار إيفوغاس في جمهورية مالي.

ثانياً: طوارق الصحراء: فهم المتواجدون في الجنوب الجزائري ومنطقة فزان بليبيا، وأهم قبائلهم "الهقار" أو "كل الهقار" و"كل آجر" في صحراء الجزائر، ثم إيمينغاسن وأوراعن، "كل آجر" في فزان وسكان مدينة غدامس الليبية عند نقطة الحدود مع كل من تونس والجزائر، علما أن الطوارق يسمون القبيلة دائماً بـ"كل" وتعني "أهل" أو "بنو".

ومنه فالطوارق يوجدون في مناطق صحراوية تمتد من جبال الأهقار وجانت جنوب الجزائر إلى غاية دلتا نهر النيجر في كل من بوركينا فاسو والنيجر جنوباً، ومن الحدود

* تشكلت دولة المرابطين في البداية من رجال قبيلة جدالة ولمتونة ثم امتدت إلى غاية البرتغال.

(1) لوهاب حدرباش، مرجع سابق، ص 37.

** كانت مدينة تمبكتو التاريخية تعد من أكبر مراكز الإشعار الحضاري والديني، ومركزاً فريداً من مراكز التجارة في المنطقة بأسرها.

الليبية النيجيرية شرقا إلى غاية ضفاف نهر السنغال غربا، ويتوزع الطوارق على خمسة دول إفريقية هي: النيجر، المالي، بوركينا فاسو، ليبيا، والجزائر.⁽¹⁾

أما فيما يخص عدد الطوارق فهو غير واضح فلا توجد إحصائيات ثابتة لهم، حيث تشير بعض التقديرات الغير رسمية أن عددهم يناهز 3.5 مليون نسمة، يتواجد 85 % منهم في مالي والنيجر، وتوطن البقية في كل من الجزائر وليبيا وبوركينا فاسو، والمغرب وموريتانيا، وتذهب نفس التقديرات إلى أنهم يشكلون من 10 % إلى 20 % من إجمالي سكان كل من النيجر ومالي.

في حين يؤكد آخرون أن عددهم أقل بكثير من العدد السابق، بحيث لا يفوق عددهم في النيجر 800 ألف نسمة وفي مالي 500 ألف نسمة، وفي ليبيا 70 ألف نسمة، وبوركينا فاسو 35 ألف نسمة، والجزائر حوالي 25 ألف نسمة.⁽²⁾

إن التوزيع الجغرافي لمجموعات الطوارق فرض عليهم الوجود ضمن مجالات جغرافية بعيدة عن السلطة المركزية للدول التي تضم هذه الأقليات، مما جعل هذه المجموعات تعيش في هوامش هذه الدول

وقد عرفت المنطقة الصحراوية الفاصلة بين شمال ووسط إفريقيا عبر تاريخ طويل عدة تسميات باختلاف الفترات الزمنية المتعاقبة، ومن بين أبرز وأشهر هذه التسميات نجد "صحراء الملثمين"، "صحراء الطوارق" و"صحراء الرجال الزرق"، "الصحراء الكبرى".

(1) فاطمة بقدي، مرجع سابق، ص. 5.

(2) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص. 6-9.

المطلب الثالث: التنظيم الاجتماعي للطوارق:

سنتطرق في البداية إلى مصطلحين يستخدمان في المجتمع الطارقي وهما:

- **تامورت tamurt**: ويقصد بها مجموعة من الأفراد يشتركون في الثقافة واللغة والتاريخ، وتربطهم علاقات قديمة أو حديثة، فتامورت إذا مرادفة لمصطلح الأمة.

- **تموست tamust**: يقصد به الهيكل الاجتماعي الذي يربط بين الأفراد الذين لهم نفس الهوية والثقافية والسياسية، ويتبع أفرادها نفس قانون الشرف في ظل نظام فدرالي كبير

أولاً: تنظيم قبائل الطوارق:

يتم عادة تنظيم مختلف القبائل الطارقية في إطار ميكانيزمات أو مؤسسات هلامية، تم تسميتها بالكونفيدريالات **confédérations** وهي التسمية التي استعملها الإستعمار الفرنسي لأول مرة، ووفقاً لهذا التصور ينقسمون إلى خمسة كونيڤيدريالات أساسية وهي:

1- كونفيدريالية كل أهقار **kel ahaggar** في الجزائر وتضم قبائل: كل ريل **kel rela**، و تاجيهي ملال **tedjehe mellel**، إضافة إلى تاييتوك و إيمراد.

2- كونفيدريالية كل آجير **kel ajjer**، تضم طوارق في الجزائر وليبيا وتضم قبائل، إمانن **imenan**، أوراغن **oraghen**، إمنغاستن **imanghasten**، إضافة إلى كل من إيدنانارن **idnanaren** و إيفوراس الشمال **ivoras du nord**.⁽¹⁾

3- كونفيدريالية كل إير **kel air**، توجد في النيجر، وتحتوي على القبائل التالية، كل فروان **kel ferounane**، كل فدك **kel fedk**، إضافة إلى إغدالن **igdalan**.

4- كونفيدريالية كل أدرار **kel adrar** مالي، وتضم بعض قبائل كونفيدريالية إيولمندن.

5- كونفيدريالية إيولمندن **loulminden**، التوازا الماليين، النيجيريين وتتكون من القبائل التالية، كل دينيك **kol dinnik**، كل غرس **kel gress**، طوارق النهر.

ثانياً: كونفيدريالات الطوارق:

(1) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 6، 7.

ومنه فالطوارق يعيشون ضمن كونفيدراليات كبيرة، يمكن تقسيمها أفقيا وعموديا، ففي التقسيم الأفقي نجد أنها تنقسم إلى قبائل أو أوتواوسيطن ويوجد على رأس كل كونفيدرالية قائد يدعى أمنوكال ammukal⁽¹⁾، يتم اختياره عن طريق الانتخاب ويتولى تسيير الكونفيدرالية.

كما يتم تقسيم الكونفيدرالية تقسيما عموديا، فرغم التمسك بالدين إلا أن المجتمع الطارقي، شأنه في ذلك شأن المجتمعات البدوية التقليدية، ينقسم انقسامًا وظيفيًا حيث تحدد مكانة الشخص ودوره حسب انتماءه إلى طبقات اجتماعية محددة وهي:

1- إماجغن (imageren): وهم السادة والقادة في المجتمع مهمتهم تسيير شؤون القبيلة، ويلبهم.

2- إينسلمن (inslmen): وهم الطبقة المهمة بالتعليم والدين.

3- إيمغاد (imrad): تحتل موقعا وسطيا في السلم الاجتماعي الطارقي وهي متكونة بالأساس من الرجال المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها، في صالح طبقات أخرى⁽²⁾. وهي فئة كثيرة العدد.

4- إينادن (inadan): هم طبقة الصناع التقليديون مهمتها تلبية حاجيات القبيلة من أدوات ومعدات عن طريق الأعمال اليدوية.

5- بلاس أو بروس: وهم الأرقاء المحرومون يقومون بنفس مهام الطبقتين السابقتين.⁽³⁾

6- إيكلان (iklan): وهي طبقة العبيد القدامى تتكون من أفارقة سود البشرة، مهمتهم خدمة باقي الطبقات في المجتمع.

7- إزقاغن: وهم طبقة المزارعين، التي تمت إضافتها بعد القرن 19.

فشعب الطوارق هم شعب يتصف بالصبر والشجاعة وحسن استقبال الضيوف، كما تحظى المرأة الطارقية* فيه بمكانة كبيرة.⁽¹⁾

(1) لوهاب حدرباش، مرجع سابق، ص 39.

(2) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

(3) نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير في العلوم

السياسة والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر-3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011)، ص 39.

* في المجتمع الطارقي لا فرق بين النساء والرجال، بل إن المرأة هي التي تقوم بالأعمال الشاقة وهي محور الأسرة، فمجتمع الطوارق حسب الباحثين هو من المجتمعات الأمومية، فنجد لها دور في الحياة الاقتصادية فلها الحق في امتلاك الأراضي والمواشي وحتى العبيد، ويقوم الرجل بإنماء تجارتها وتوسيعها تحت رقابتها. كما لها الحق في اتخاذ القرارات داخل مجتمعها، وتمتلك جانبا كبيرا من الحرية في اختيار شريك حياتها وتبدير شؤون المنزل.

المطلب الرابع: التنظيم السياسي للطوارق:

إن أهم ما يميز المجتمع الطارقي عن باقي المجتمعات الأخرى هو تنظيمه السياسي، إذ يتميز بوجود سلطة مركزية يشغلها أمنوكال **Aménoukal** (حاكم أسمى) يمثل السلطة التنفيذية يساعده مجلس الشيوخ القبلي والأعيان كهيئة استشارية في اتخاذ القرارات والمتكون في الغالب من رؤساء القبائل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية، وينتج عن ذلك تكامل وظيفي بين الفاعلين السياسيين في المجتمع. ويتكون نظام الحكم في الكونفدراليات الطوارقية من الهياكل التالية:

أولاً: منصب الأمنوكال Aménokal: وهو رئيس الكونفدرالية، وينتخب من بين الوارثين الذكور ضمن القبيلة الأقوى المعترف لها بحق الحكم وينتخب من طرف كل القبائل الأخرى وشيوخ العائلات والأعيان ومن بين عدة مترشحين ورثة حق الحكم على الخط الأمومي. ويتم إختياره وفق معايير وميزات خاصة لا بد من توفرها مثل: الحنكة السياسية والشجاعة وحسن السيرة... الخ، ويتمتع الأمنوكال بعدة صلاحيات من بينها:

- تمثيل الكونفدرالية في كل علاقاتها الخارجية وهو الناطق الرسمي باسمها.
- استدعاء مجلس الرؤساء والأعيان.
- إعلان الحرب أو الهدنة.
- السماح بمرور القوافل التجارية.
- غلق مناطق الرعي وفتحها.
- تلقي الرسوم العامة... الخ. (2)

ويعتبر الأمنوكال زعيماً سياسياً وقائداً عسكرياً في نفس الوقت ويساعده كل من مجلس الشيوخ والأعيان.

ثانياً: شيخ القبيلة (أمغار): إلى جانب الأمنوكال يوجد شيخ على رأس كل قبيلة، يتولى الإشراف على قبيلته ويمثلها في الاجتماعات العامة ويحمي مصالحها وبعد أن مزق الاستعمار الفرنسي الكونفدراليات والدول الوطنية من بعده، ارتفعت مكانة شيوخ القبائل إلى مستوى الأمنوكال.

ثالثاً: مجلس الشيوخ والأعيان (المجلس العام): فالأمنوكال ليس حاكماً مطلقاً بل تشاركه في السلطة هيئة تستمد أهميتها من قوة شخصيات "أمغارن" أو شيوخ القبائل، فأمغار (شيخ القبيلة) يشارك في انتخاب أمنوكال ومناقشة القرارات الكبرى التي تخص الكونفدرالية في المجلس الذي يجمع: أمنوكال، أمغارن ومجموعة من الأعيان المرافقين.

(1) فاطمة بقدي، مرجع سابق، ص 4.

(2) نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص ص 26-28.

ويجتمع المجلس إذا دعي أمنوكال إلى ذلك، وكذا يجتمع في حالة شغور منصب أمنوكال أو وفاته، ويناقش المجلس القضايا المهمة والطارئة في السياسة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية⁽¹⁾.

المطلب الخامس: التنظيم الاقتصادي للطوارق:

كان الفقر بعيدا عن صحراء الطوارق طوال القرون الماضية بفضل قوافل التجارة التي لم تنقطع يوما حتى دخول الفرنسيين وهيمنتهم على الصحراء وإيقافهم لتلك القوافل التي أنقذت سكان الصحراء من الهلاك عدة مرات، فقد جعل الطوارق موقعهم في وسط الصحراء الكبرى حلقة وصل بين الشمال الإفريقي، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وبين قبائل الهوسا في ممالك كانم وقرو (نيجيريا الحالية)، وكذلك سكان بحيرة التشاد ووسط إفريقيا حتى بلاد غانا، مما أهلهم ليكونوا تجار قوافل، حيث تعود الطوارق على الترحال بقوافلهم المكونة من قطعان الإبل في سائر مناطق الصحراء الإفريقية الكبرى ودول الساحل الإفريقي دون الاكتراث بالحدود⁽²⁾. فينقلون إلى الجنوب الملح الذي يحضرونه من بلما ومن تاودني وهو من السلع النادرة قديما، حيث كان الملح يباع بوزنه ذهباً.

كما ينقلون القماش والأغطية والفرش المصنوعة من الصوف القادمة من الشمال، ويحملون من الجنوب الذرة والذهن والأرز إلى منتجاتهم ثم يسيرون في قوافل إلى الشمال تحمل ريش النعام والجلود والسيوف، أي أن الطوارق كانوا قبل الاستعمار يعملون كتجار قوافل، ورعاة في آن واحد، حيث شجعت الظروف الطبيعية السائدة في المنطقة على انتشار الرعي كنشاط اقتصادي مهيم لدى معظم السكان.

أما الآن فيشتغل الطوارق بتربية الماشية فقط من الإبل وماعز وضأن، حيث كان يربي طوارق الجنوب المتواجدون في منطقة سافانا البقر، حيث المياه الوفيرة ويحتل الرعي المرتبة الأولى في النشاط الاقتصادي في الكونفيدراليات الطوارقية، ويحترفون الصيد خاصة صيد الغزلان و الوغول والنعام والزرافة، لكن مهمة الرعي لاقت عدة عوائق وهي: - الإستعمار الذي ركز على القطاع الزراعي على حساب المراعي، إضافة إلى إلغاء "النظام العبيد"، حيث فقد النبلاء الطوارق اليد العاملة.

- كما لعب المناخ الصحراوي دور في نقص التساقط وقلة الغطاء النباتي⁽³⁾.

وبالإضافة إلى القوافل التجارية والرعي، تميز الطوارق بمهنة الحرف التقليدية، حيث تحتل حرفة الصناعات التقليدية مكانة هامة في المجتمعات الطوارقية، إذ تساهم هذه الأخيرة بثلاث مداخل الإنتاج الوطني الخام بالنيجر، وأمام تطورات الأسواق وزيادة الطلب على المصنوعات التقليدية قام الحرفيون بتنظيم أنفسهم في جماعات محلية على مستوى القرى،

(1) المرجع نفسه، ص ص. 29، 30.

(2) نبيل بويبية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، إشكالية الأمننة في المغرب العربي"، مرجع

سابق، ص 5.

(3) لوهاب حدرياش، مرجع سابق، ص 46.

لنتشارك في المعارض الوطنية والدولية، وأدى ذلك إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فأغلب الحرفيين طوروا أعمالهم وأصبحوا من الطبقة الغنية ويملكون عقارات في عواصم دول الساحل.

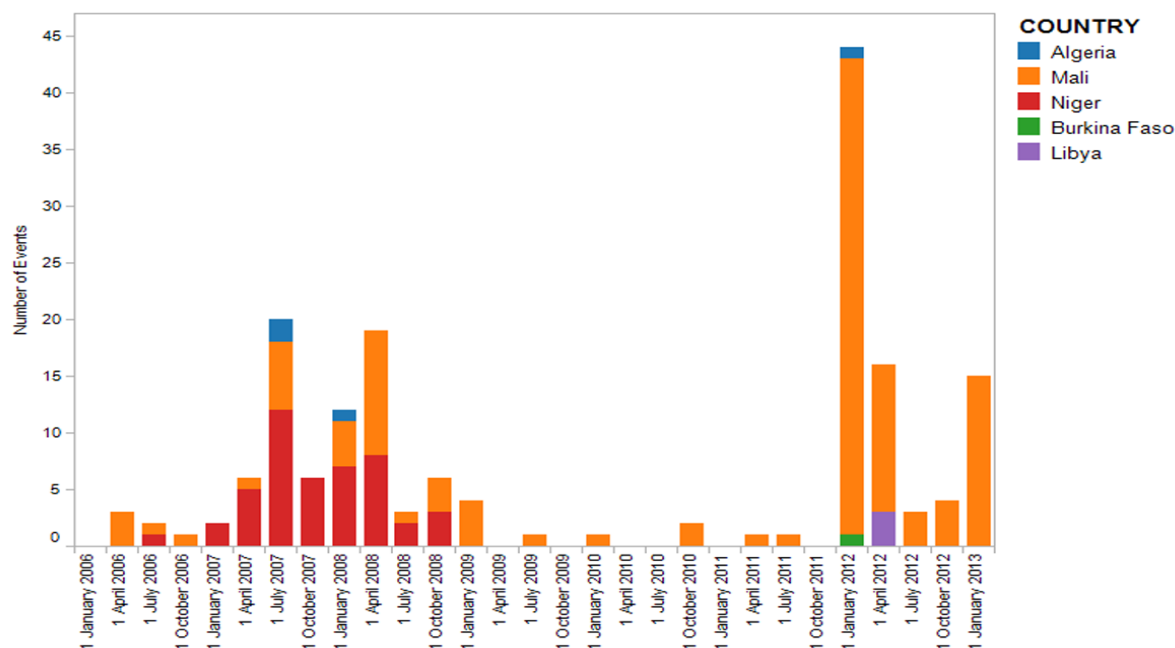
المبحث الثاني: المشكلة الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: تطور مشكلة الطوارق:

تعتبر أزمة الطوارق في الساحل الإفريقي الأخطر والأكثر تعقيدا وحساسية في المنطقة، ولعل السبب الرئيسي لذلك يرجع في كون الطوارق لا يتركزون في دولة واحدة، وإنما ينتشرون في عدة دول على غرار النيجر، مالي، الجزائر، ليبيا، وبوركينا فاسو مما زاد من خطر قضية الطوارق وصعوبة حلها، حيث يقيم أكثر من نصف الطوارق (والبالغ تعدادهم السكاني الكلي مليون ونصف المليون) في النيجر ومالي، مما جعل المشكلة ترتبط بشكل أو بآخر بهذين البلدين.⁽¹⁾

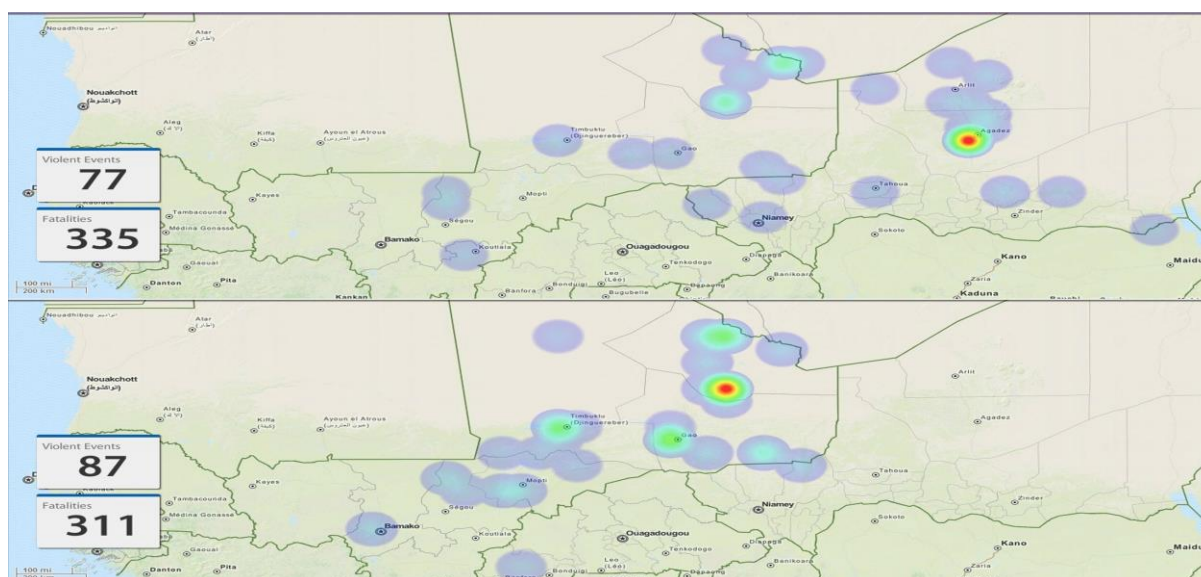
الشكل رقم (01) نشاط تمرد الطوارق بحسب البلدان في منطقة الساحل الإفريقي بين 2006 – 2013.

(1) انظر الشكل رقم (01) و الخريطة رقم 6.



Source: Caitriona Dowd and Clionadh Raleigh sahel State Political Violence in Comparative Perspective. Stability: International Journal of Security Development, 2(2): 25, p.9.

2013 (خريطة رقم 6) مناطق نشاط التمرد الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي بين 2006-2008 (الأعلى) و (2011-الأسفل).



Source: Caitriona Dowd and Clionadh Raleigh sahel State Political Violence in Comparative Perspective. Stability: International Journal of Security Development, 2(2): 25, p.9.

فالحديث عن نزاع الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدًا في مالي والنيجر والبحث عن جذوره وخلفياته الحقيقية ، يدفعنا للعودة إلى الإطار التاريخي الذي يعود لفترة الإستعمار واستقلال الدول المعنية بالقضية وهذا بحسب بعض المؤرخين. وتوجد ثلاث إتجاهات من الدراسات التي حاولت وضع إدراك صحيح لقضية الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية، وهي على التوالي .
الاتجاه الأول: يعتبر القضية الطارقية مسألة سياسية وظفتها الأنظمة السياسية لأغراض خاصة، ويمثل هذا التوجه "مانودياك" في مؤلفه: **touareg la tragédia**، وهو من قبائل الطوارق.

- **الاتجاه الثاني:** يصنف هذا الاتجاه القضية الطارقية كقضية أثنية ، ويبرز في هذا الإطار "أندري سال يفون" في كتابه "مسألة الطوارق في النيجر" .
- **الاتجاه الثالث:** ويحاول هذا الاتجاه الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا العامل الأخير ممثل في ظاهرة التصحر والجفاف التي ضربت مناطق عديدة يقطنها الطوارق. (1)

وفي بداية الحديث عن تطور المشكلة الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي لابد أولاً الإشارة إلى التغيرات الكبيرة والمحطات التاريخية الكبرى التي عرفها شعب الطوارق ، بخاصة بعد مرحلة الاستعمار وبعدها مرحلة الاستقلال:

أولاً: مرحلة الاستعمار:

في هذه المرحلة بدأت إنتفاضة الطوارق والوقوف في وجه فرنسا ، حيث لم تستطع فرنسا السيطرة على الطوارق للإحتفاظ بالمنطقة الغنية بالثروات ، فعمدت السلطات الفرنسية إلى إعطاءهم حكم ذاتي في محاولة منها لإغراء الطوارق بإقامة دولة على أساس إثني، باعتبارهم بيض يعانون من التمييز العرقي للسود، وكان هدفها إقامة بنية سياسية عن طريق التمييز الإثني، وغرس الأفكار الإثنية، والتي من شأنها فيما بعد إستغلالها كمبرر أو ذريعة للتدخل في المنطقة، إلا أن الإستعمار وبرغم كل هذه الإجراءات فقد مني بالفشل، وتتم رفض هذه الهيمنة الإستعمارية بكل أشكالها، وقام الطوارق قبل الإستقلال بعدة

(1) ظريف شاكر ، مرجع سابق، ص. 55.

ثورات، فجميع شعوب إفريقيا إلى الجنوب من الصحراء الكبرى عارض الطوارق بقوة الإحتلال الإستعماري الفرنسي. (1)

فرغم عدم التساوي في العتاد والأسلحة (الطوارق لديهم السيوف والسهام والرماح وبعض البنادق البدائية ضد المدافع الفرنسية القوية والتفوق العسكري الفرنسي)، إلا أن شجاعة الطوارق تفوقت على كل الأسلحة ، فالطوارق الذين اعتادوا على التنقل بكل حرية في الصحراء لم يتقبلوا الهيمنة الفرنسية واحتلالها للصحراء ، بل واعتبروا هذا الاستعمار نوعا من أنواع العبودية ، وتجلى هذا الرفض من خلال قيامهم بعدة ثورات وأشهرها، ثورة "فيريديكون" في مالي، وثورة "كوسين" في النيجر. وفي عام 1975 وبسبب زيادة الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية ، رغبت فرنسا في إنشاء منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية **O CRS** ، والتي تهدف إلى فصل مناطق من كل الجزائر، السودان الفرنسية (مالي حاليا) ، النيجر وتشاد، وهذه المناطق غنية بالموارد المعدنية، ومعظم قاطنيها هم من سكان الطوارق ، وهذا بدوره في فائدة السلطة الإستعمارية، وعلى الرغم من العداء والمعارضة من عدة أعضاء في البرلمان وممثلين منتخبين من إفريقيا شمال وجنوب الصحراء، أنشئت **O CRS** بموجب القانون الفرنسي رقم 1027-07-27 في جانفي من عام 1957، ونشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في 12 جانفي 1957.

وكان الهدف المعلن من **O CRS**: تحسين مستوى معيشة السكان ، وضمان التقدم الإجتماعي والإقتصادي وفي إطار التنمية التي تأخذ في الإعتبار تقاليدهم.

ولكن المشروع **O CRS** فشل لسببين رئيسيين هما:

- رفض حكومة السودان بشدة هذه المحاولة لأنها رأت في ذلك إعتداء على الأراضي الوطنية للسودان.

- رفض المشروع من قبل رؤساء القبائل والفصائل. (2)

ثانيا: مرحلة الاستقلال:

وجد الطوارق أنفسهم بعد الإستقلال مشتتين بين خمسة دول، مالي، النيجر، بوركينافاسو، الجزائر وليبيا. وهذه دول ذات سيادة ، وبالتالي تعقد الوضع بالنسبة للطوارق خاصة فيما يتعلق بأهم مكون لثقافتهم وهو الترحال، إذ أصبحت تطبق عليهم قوانين تلك الدول في المناطق التي ينتقلون إليها، وتميزت علاقتهم مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها بالتوتر، وخاصة في جمهورية مالي والنيجر، ولم تهدأ الأوضاع ، فلا

(1) Modibo Keita , "la Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger". Not de Recherche du GRIPCI , N :10 **Chaire Raoul-Dandurand** en Etudes Stratégiques et Diplomatiques , juillet 2002 , p.6-7.

(2) **Ibid**, p.7.

تنظيمات الطوارق حققت أهدافها ولا سلطات باماكو ونيامي نجحت في السيطرة على المناطق الواسعة المساحة ومسالكها الصعبة. (1)

وللإشارة فإن العديد من الكتابات الاستعمارية وما بعد الإستعمار ترى أن الصحراء مساحة يشغلها البدو الرحل، حيث ينظر إليها إعتباراً من الأساس الإثني والأقاليم (على سبيل المثال، الطوارق، العرب...)، كما أعطيت في كتابات ما بعد الإستعمار ومرحلة الإستقلال لأماكن تواجد الطوارق في الصحراء إسم الفضاء، وأعطيت هذه الفضاءات على إسم الكيانات السياسية المستقبلية، على سبيل المثال، kel الهوقار، kel أيير والتي هي مناطق نفوذ مرنة وغير دقيقة. (2)

تعود الإرهاصات الأولى للتمرد الطارقي في منطقة الساحل الإفريقي إلى فترة الإستقلال وبالضبط عام 1963، وكانت أول نتيجة لاستقلال دولتي مالي والنيجر هي التفرقة بين قبائل الطوارق على طول خطوط الحدود الطبيعية للدولتين، الأمر الذي قلص إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي والنيجر. (3)

فالممارسات التي قام بها الإستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها، وخاصة سياسة فرق تسد*، ورسم حدود تعسفية لدول المنطقة، بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات وكذا الولاءات، حيث لم تراعي في تلك التقسيمات الإمتدادات الإثنية والقبلية، ولا طبيعة التنظيم الاجتماعي في المنطقة، أدى إلى خلق أزمة هوية.

وكنتيجة للتفرقة بين قبائل الطوارق في دولتي مالي والنيجر خصوصا، بادر قائد استقلالي الطوارق "أمنوكال انتصار" وهو "محمد الطاهر" إلى المطالبة بالإستقلال، حيث قاد أول تمرد سنة 1959 في منطقة "أدغ أفوراس" على التراب المالي، لكن تمرده هذا قمع عسكرياً عام 1964.

إن تراجع أزمة الطوارق وغياب صوتها لم يكن يسبب حل القضية، بل إن هذه الأخيرة كانت تكبر مع الوقت نتيجة لعدة تراكمات. (4)

وقد تطور النزاع خلال فترة تسعينات القرن الماضي، وكانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق الطوارق، حيث كانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر للدرك الوطني في تشين تيرادن في 07 ماي 1990، ومنذ ذلك الوقت ومناطق الطوارق في نزاع مسلح ضد السلطات المركزية، دامت تقريبا 10 سنوات، قادها عدد من الحركات مثل الحركة والجبهة الموحدة لتحرير الأزواد MFUA.

(1) Ibid , p.8.

(2) André Bourgeot, Sahara : Espace Géostratégique et Enjeux Politiques (Niger) , CHargé de Recherche CNRS laboratoire d'antropologie Sociale, Autrepart (16), 2000 , pp. 21-23.

(3) Mahdi Taje , Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain, Op cit , p.63.

*تقوم هذه السياسات على إبقاء الدول الصغيرة مفككة ومنقسمة للحلول دون قيام أي شكل من أشكال الوحدة.
(4) خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010م، 2011م)، ص. 78.

وقد تطور النزاع خلال فترة تسعينات القرن الماضي من هدنة إلى إتفاق السلام، لكن هذه الإتفاقات لم تصمد طويلا في أرض الواقع ، كنتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية وتحريض طرف ضد آخر، وهو ما زاد من عمر القضية إلى غاية توقيع إتفاق السلام 1995، فقد كانت هناك العديد من موجات التمرد للطوارق والتي كانت بمثابة تحدي لسلطة الدولة، حيث أن السلطات المتعاقبة همشت الطوارق الموجودين في شمال مالي ، وكانت هذه الحركات والهجمات تعامل بالقمع العسكري من طرف الحكومات المتعاقبة على نظام مالي. ومع قدوم السلطات التي ترأست التحول الديمقراطي لعام 1991 بدأت تتفاوض مع المتمردين تحت رعاية الوساطة الجزائرية ، وذلك في محاولة منها لإيجاد حل سياسي للقضية الطارقية(1).

وفي هذا الحديث يمكن إعطاء ثلاث أسباب مباشرة لحركة التمرد الطارقية لعام 1990 وهي:

- **الجفاف:** حيث ولد الجفاف في فترة (1959-1964) تمرد الأقلية الطارقية وقد تم قمع هذا التمرد عسكريا من طرف سلطة مالي، وبالتعاون المباشر مع أصدقائهم في المغرب والجزائر، وهذا القمع ولد فيما بعد مشاعر الحقد والرغبة في الإنتقام، وفي بداية التسعينات جاءت موجة الجفاف التي غيرت من حياة الشعوب البدوية ، وزادت حالتهم سوءا، حيث كان الجفاف الشديد ما بين 1972-1973 ، ففي عام 1973 أصبحت موريتانيا تمتلك 600000 رأس من الماشية ، بعدما كانت تمتلك 2.5 مليون قبل الجفاف، كما تفاقمتم الأزمة بسبب المجاعة التي ظهرت عام 1973 ، ما أدى إلى زيادة النزوح الريفي إلى المراكز الحضرية ، كما اختار بعضهم الهجرة إلى دول الجوار: كالجزائر، نيجيريا، تشاد، ليبيا وآخرون توجهوا إلى الشرق الأوسط.(2)

- تدريب الشبان الطوارق في ليبيا: فالشبان المنفيين تعلموا استخدام الأسلحة في ليبيا وأغلبهم هم المقاتلين في حركة التمرد في : 1990-1997 في كل من النيجر ومالي.

- السبب الثالث هو العودة الجماعية للاجئين الطوارق من الجزائر: فقد قررت الجزائر في جانفي 1990 عودة الطوارق اللاجئين إلى بلدانهم ، والذين قدر عددهم بحوالي 20000 و 25000 لاجئ، والذين تم جمعهم في جوان قرب الحدود مع النيجر لتجنب المشاكل المحتملة.(3)

(1) Kalilou sidibe, "sécurité mangiment in Northern Mali: criminal Networks and conflit resolution Mesearche" **research raport Institute of Development Studies** n°77, August 2012, p. 36.

(2) Michel Vallet, "Les Touareg du Hoggar Entre Décolonisation et Indépendance (1954-1974)", **"Revue du Monde Musulman et de La Méditerranée**, N°57, 1990, Pp. 77-90.

(3) Modibo Keita, **op cit** pp.9,10.

وفي عامي 2006 و 2007 منحت حكومة النيجر سلسلة من التنازلات كالتعدين والتنقيب عن الغاز والبنزين مقسمة تقريبا بين جميع شركات التعدين الحالية في السوق الدولية (الصينية، الأمريكية، الأسترالية، الكندية والهندية وغيرها)، وذلك يكون في مناطق العيش للسكان الرعويين في الشمال، وفي ماي عام 2006 إندلع رابع تمرد للطوارق ، وذلك بعد الهجوم على موقع عسكري "بكيغال" و "مناكا" من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير.

وفي عام 2007 أعلنت الحكومة النيجيرية إعادة التفاوض حول سعر اليورانيوم المورد الطبيعي الأول للنيجر ، والذي ارتفع من 27.300 دولار إلى 40.000 دولار للكلغ الواحد، ونظرا للغموض الذي ساد إجراءات التفاوض حول سعر اليورانيوم ومناطق استغلاله من طرف الشركات الغربية أهمها شركة **Areva** الفرنسية (1)، حيث وضعت سلطات النيجر قانونا تشرح فيه أن مناطق الإستخراج والتي تقع في إقليم الطوارق ستستفيد من 15% ، وهذا ما أثار حركة النيجر من أجل العدالة ، (MNJ) التي طالبت الحركة بنسبة 50% من أرباح هذه الموارد.

في مارس 2007 عادت مجموعة منشقة تابعة لإبراهيم آغ باهنغا لحمل السلاح ضد سلطات مالي، وشنت هجوما على "تيتزاوتين" حيث خطفت 23 عسكريا وقامت قوات الجيش المالي والنيجيري بتعقب هذه الجماعة داخل حدود الجزائر ، وقادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية ، في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة، ما أوقع في الكثير من الأحيان خسائر بين المدنيين العزل، وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) في تقريرها الصادر عام 2007. (2)

وما يلاحظ أن حلقة العنف المضاد إرتفعت حدته بسرعة بين طرفي الصراع، فقد إتهمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW) ومنظمة العفو الدولية الجيش النيجيري بارتكاب إبادة في المنطقة ضد المدنيين العزل ، وفي هذا الصدد فقد شن متمردوا الطوارق في النيجر هجوما على مدينة إفران في عام 2007 ، وهاجموا بعدها القاعدة الفرنسية

(3) Ferdaous Bouhlel-Hardy, Yvan Ouichaoua Abdoulaye Tamboura, "Touareg Crise in Niger and Mali", Semiar on the 27 Novembre 2007, Saharan Africa Program , Janouary , 2008.
<http://www.ifri.org/files/afrique/sem-crisestouaregues-fr-pdf>

(1) ظريف شاكر ، مرجع سابق ، ص ص 59، 60.

AREVA ، ما دفع بالسلطات في النيجر إلى إعلان حالة الطوارئ بدءا من 24 أوت 2007 تتوجه لتصاعد أعمال العنف والتمرد في المناطق المتوترة. (1)

ثالثا: تجدد النزاع الطارقي:

ولقد كان للمرحلة التي تلت رحيل العقيد القذافي أولى التجليات الإقليمية ، حيث شهدت منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا مالي تجدد الصراع بين الطرفين في هذه المرحلة في سياق تداعيات سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من عودة آلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم الزعيم الليبي الراحل داخليا في قوات الشعب المسلح أو خارجيا في حروبه المباشرة مع تشاد أو في مناطق اشتباك خارجية كليا عن منطقة الساحل مثل : لبنان ، وهذا أدى إلى إعادة تنشيط الصراعات القديمة في المنطقة وخاصة الصراع في مالي. (2)

وكانت بداية تجدد هذا الصراع بين الطوارق والنظام المالي في منتصف شهر جانفي 2012، ويشبه في بداية تجدد الصراع عام 2008 ، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القوات العسكرية المالية في 17 جانفي 2012 في مدينة "مناكا" التي تعد ثالث أهم مدينة في إقليم "أزواد" من حيث الكثافة السكانية والأهمية الإستراتيجية بعد مدينتي غاو و تمبكتو ، وأمام تفاقم الأوضاع في مالي في ظل ازدياد المطالب الانفصالية للطوارق لإقامة دولة خاصة بهم وعجز الحكومة المالية عن إحتواء الوضع، وخاصة ما تشهده المنطقة من تغيرات وحراك سياسي واجتماعي كبير ، أدى كل هذا إلى فتح المجال أمام أطراف خارجية كدول الجوار للتدخل لحل الأزمة (3) ، إلا أن دور دول الجوار لم يكن بالكافي ما فتح المجال لتدخل أطراف خارجية ودولية أخرى خاصة التدخل الفرنسي في مالي.

وأخيرا يمكن القول أن دول الساحل الإفريقي وخاصة مالي والنيجر ونظرا لما تعانيه من أزمات قد أصبحت مهددة لأمن أفرادها ، حيث عجزت عن تحقيق إدماج سياسي واجتماعي لإثنياتها . وفقا للرضا والإقناع والولاء لها، والذي هو في الحقيقة أساس الوحدة الوطنية وتماسك الدول.

(1) الحاج ولد إبراهيم ، أزمة شمال مالي...إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2012، ص. 4.

(2) Laurence Aida Ammour, « Les Enjeux de Sécurité Emergents au Maghreb et au Sahel Depuis « Le Printemps Arab » , L'institut D'études Politique, Bordeaux Med, 2012, pp. 1-4.

(3) عبد الله مامادو باه ، أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012 ، ص.9.

المطلب الثاني: المقاربات والمداخل المفسرة لنزاع الطوارق:

ويمكن التطرق إلى أهم الأسباب الكامنة وراء المشكلة الطارقية في الساحل الإفريقي من خلال المرور على أهم المقاربات والمداخل المفسرة للنزاعات الإثنية، هذه الأخيرة من شأنها تبسيط وإعطاء تفسيرات عامة عن النزاعات الإثنية وأهم دوافعها.

أولاً: المقاربات المفسرة للنزاع الطارقي:**1- النظرية البنائية وتفسيرها للنزاع الإثني: ***

إن الإثنية حسب البنائية هي جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحويل في ظل ظروف إجتماعية معينة، وترى أنه لا يمكن جعل النخبة الحاكمة عامل تابعا للجماعات الإثنية التي يمثلونها، فهناك تأثير متبادل بين النخبة الحاكمة والجماعة الإثنية ، بالإضافة إلى المجتمع المدني. (1)

كما أدخل البنائيون متغير البنية القيمية وإدراك الهوية الإجتماعية لفهم النزاعات الإثنية ، فالهوية تمثل المتغير الحاسم في استقطاب الأطراف ، كونها تؤثر العمل الجماعي ، وقد تصاعدت حدة النزاعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى المأزق الإثني المجتمعي ، وينجم عن ذلك إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقة مع الآخر.

ومن خلال هذا المنطلق يمكن النزاع الطارقي في منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا في دولتي مالي والنيجر ، حيث نجد أن الأقلية الطارقية لها خصائص ومميزات تميزها عن باقي المجموعات الإثنية في المنطقة، وأن شعور هذه الأقلية بأن هويتها مهددة من خلال دمجها في مجتمعات الدول التي ينتمون إليها ، دون إعطاءها لحقوقها المشروعة بل وحتى تهيمشها ، ولد هذا الشعور مشاعر العصيان والمطالبة بالتغيير ، وإذا عرفنا أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد تنوع إثني وأقليتي، فإن كل أقلية في ظل هذه الظروف تسعى لإثبات وجودها والإعتراف بها ومنحها حقوقها، وفي ظل هذا التفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية المطالبة بإثبات هويتها، ينشئ ما يسمى "بالمأزق الإثني المجتمعي" ، وهنا تصبح الدولة وحتى دول الجوار أمام خطر المطالب الانفصالية لتلك الأقليات ، وذلك راجع لدرجة القرابة بين الإثنيات التي تتوزع في عدة دول مجاورة.

وهذا ما نلاحظه في مالي والنيجر خاصة ، ومطالبة الحركات الأزواذية بالانفصال وتشكيل دولة الطوارق المستقلة.

*يعتبر ألكسندر واند Alexander wented من أبرز رواد هذه المقاربة ، حيث لقب بأب البنائية، من خلال إدخال إشكالية العلاقة كالبنية في العلاقات الدولية وذلك عام 1987.

(1) فاطمة الزهراء حشاني ، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الحديثة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر : 2007-2008)، ص.132.

2- تفسير النزاع الإثني لدى النظرية الواقعية الإثنية:

قام الواقعيون الإثنيون بتكييف مفهوم الفوضى الدولية مع الأوضاع الداخلية للدول التي تعاني من النزاعات الإثنية ، وتعتبر المعظلة الأمنية كمنطلق رئيسي لدى أصحاب هذه النظرية لتفسير الحرب التي يسميها الواقعيون بالفوضى التي يتميز بها النظام الدولي ، وترتكز في تفسيرها للنزاع الإثني على ما يلي:

المعظلة الأمنية: la dilemme de sécurité ، والتي تعني عموماً وجود تهديد ضد أو اتجاه قيم مكتسبة وإقترانه بالمخاوف والشك ضد الآخر⁽¹⁾ ، وقد تم إعادة صياغة مفهوم المعظلة الأمنية، من مستوى التحليل الدولي إلى مستوى التحليل الإثني والعربي ، خاصة عندما ينشأ الإحساس لدى الجماعات الإثنية التي تجد نفسها مسؤولة فجأة عن الأمن الخاص بها.

وفي إسقاطنا لهته النظرية على وضع الأقلية الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي، نجد أنه وفي ظل التعدد الإثني وتنوع الأقليات الذي تشهده المنطقة ، كل إثنية أو أقلية هي في شعور دائم بوجود تهديد ضد قيمها المكتسبة ، وتشعر بأن ثمة تهديد يواجه وجودها ، خاصة في ظل الشك والمخاوف ضد الآخر، سواء من الجماعات الإثنية الأخرى أو الخوف من ممارسات الأنظمة الحاكمة التعسفية، وفي ظل هذه الأوضاع نجد هذه الجماعات الإثنية تتبنى سلوكيات وحتى تمردات لإثبات وجودها.

ثانياً: المداخل التفسيرية للنزاعات الإثنية:

1- المدخل الاقتصادي:

يفسر هذا المدخل أسباب النزاعات الإثنية من خلال متغيرين أساسيين وهما: الجشع والظلم.

حيث يمكن للتهميش على مختلف المستويات بالمقارنة مع المجموعات المكونة للدولة أن يثير الرغبة في شعار إسترجاع الحقوق المهضومة ومحاربة اللامعالة في توزيع الثروة والسلطة ، ويمكن الإشارة إلى فرضية والتي تربط بين النزاع والموارد في تفسير النزاع الطارقي في منطقة الساحل الإفريقي ، بحيث نجد في هذا أن أغلب المناطق التي يتواجد بها الطوارق شمال النيجر هي مناطق استخراج اليورانيوم الذي تسيطر عليه شركة AREVA الفرنسية، في المقابل نجد أن الإقليم لا يحصل إلا على 15% من الأرباح، وهو ما لم يرضى قبائل الطوارق الذين طالبوا بقيادة حركة النيجر للحصول على 50% من الأرباح ، ولقد رفضت السلطات في النيجر المقترح، وهذا ما أحدث شعوراً بالإحباط والخيبة لأقلية الطوارق وخاصة في ظل ظروفها الصعبة والمزرية التي يعيشونها، وهذا ما دفعهم للدخول

(1) عادل زقاغ ، إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة باتنة: 2003- 2004) ، ص.64.

في مواجهات مسلحة مع الأنظمة الحاكمة⁽¹⁾، وهذا يتضح من خلال النزاعات بين الطوارق والسلطة الحاكمة في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة في دولتي مالي والنيجر، و يعتبر التغير الكبير في مناخ وبيئة المنطقة الساحلية الصحراوية، خصوصا سنوات **1972-1973**، ظرفا مناخيا صعبا شهدت المنطقة إنخفاضا كبيرا في عدد الماشية بسبب فقدانها للماء والعشب، وفي هذا الصدد تصف فردوس بوليل – هاردي كيف يؤثر تفاقم مشاعر الإحباط داخل السكان الرعويون من شمال مالي، وهذا يبرز من خلال الطريقة التي عالجت بها النيجر الأزمة الغذائية لعام **2005** .

حيث أن أبرز العيوب في نهج الدولة تجاه السكان الرعوية، هو عدم وجود آلية إنذار مبكر وبرامج محددة للتغلب على الأزمة ومساعدة السكان الرعويين، وهذا أدى إلى فقدان المجتمعات المحلية في الشمال من 50% إلى 90% من مواشيهم، كما أن قضية ملكية الأراضي هي قضية حساسة جدا، ففي شمال النيجر هناك صعوبة في إمتلاك الأراضي التي يستخدمها الرعاة للرعي ، بينما المزارعون في الجنوب يكتسبون العديد من المزايا ، وهنا يمكن إسقاط مدخل الحرمان من الموارد المتوفرة في الدولة بالنسبة لفئة معينة، فهذا يشعرها بالتهميش ويولد مشاعر الحقد لدى شعبها ومطالبته بحقوقه التي وإن إستدعى الأمر اللجوء إلى القوة المسلحة.⁽²⁾

2- مدخل تيدغر للحرمان:

يقوم هذا المدخل على "تصور الحرمان النسبي" الذي إستعمل لأول مرة من طرف تيدغر، حيث إعتبر أن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة، حيث تكون هناك مجموعة أو إثنية معينة تعاني الحرمان الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وهو في نفس الوقت سبب لكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات الإثنية والتقسيم الإجتماعي والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة يؤدي لانفجار الأوضاع.

ويرتكز هذا المدخل على عنصرين أساسيين لإثارة مشاعر الجماعات الأقلية وهما:
أ-القهر: وهو التقيد للمشاركة السياسية من خلال استعمال العنف من طرف الأنظمة السياسية ، ويتجلى ذلك من خلال غياب أي تمثيل لأقلية معينة وعدم تمتعها بالحقوق والحريات على عكس الأغلبية، وهذا ما يمكن ملاحظته في وضع الأقلية الطارقية في الساحل الإفريقي على غرار النيجر ومالي، حيث يكاد تمثيلها السياسي والبرلماني يغيب، واقتصار تمثيلها في مناصب أقل مستوى كالإدارات وغيرها...، في المقابل نجد تمثيل الأغلبية في الدول المقيمين بها مناصب سياسية عليا في البلاد، وهذا التمييز بين الأقلية والأغلبية في المناصب والأعمال السياسية ولد لدى الأقلية المهمة مشاعر الإحباط

(1) frédéric deycard, « le niger entre deux feux, la nouvelle rebellion touarague face a niamey, » **politique africaine n °108 ,decembre 2008**, pp.127-144 .

(2) Ferdaous Bouhlef-hardy, Yvan Guichaoua Abdouloye Tamboura, **Op. cit** , p.1,2.

والرغبة في تغيير الأوضاع والثورة ضد الأنظمة الفاسدة. كما تدفعهم مشاعر الإحباط إلى الهجرة إلى دول المجاورة ومن ثم إستغلالهم ويتضح هذا من خلال التكوين العسكري الذي تلقاه عدد كبير من الطوارق نتيجة هجرتهم نحو ليبيا من طرف النظام الليبي ، بالإضافة إلى التكوين الإيديولوجي الذي يمجّد مقومات اللغة والحضارة والانتماء العربي، ولد كل هذا لذا شعب الطوارق الرغبة في تغيير أوضاعهم المزرية ، وقد عقد عام 1987 مؤتمر لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر ، وتلت أحداث أخرى في نفس السياق كنهاية حرب تشاد وعودة اللاجئين ، وكذا وفاة ساني كنانشي، والذي كان يعتبر النيجر مهددة من طرف اللاجئين ، ثم في نفس الفترة إقترحت ليبيا على الطوارق الذين بدأوا في تنظيم أنفسهم شراء عتاد عسكري (عربات وأسلحة). (1)

ب-الفقر: حيث نجد أن أزمة التوزيع قد تشكل دافع الانتفاضة أقلية معينة ومطالباتها بنصيبها من الثروات المتوفرة (2) وهذا ما اتضح جليا من خلال دراستنا للنزاع الطارقي في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا في مالي والنيجر، فاللاعادلة في التوزيع وحرمان هته الأقلية وغيرها من الأقليات الأخرى والإثنيات المتنوعة من الموارد المتوفرة في البلاد، جعل مشاعر الحقد والرغبة في الإنتقام تتولد لديهم وتجسد ذلك من خلال النزاعات التي نشبت بينهم وبين النظم الحاكمة مطالبين برفع مستوى معيشتهم وإخراجهم من الفقر المدقع الذي يتخبطون فيه ، وأن لهم الحق في الموارد المتوفرة مثل باقي الأغلبية التي تستحوذ على الثروات التي تسخر بها المنطقة.

المبحث الثالث: إنعكاسات مشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الإنعكاسات الأمنية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي:

بالرغم من قدم تواجد الأقليات الطوارقية في الكثير من دول الساحل الإفريقي ، إلا أن التصعيد في حدة النزاعات بينها وبين الدول القطرية التي تنتمي إليها لم يتم إلا خلال مرحلة التحولات التي عرفت العلاقات الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وتبلور وضع دولي جديد، ففي الوقت الذي عرفت فيه النزاعات الدولية تراجعاً معتبراً إزدادت وتيرة النزاعات الداخلية خاصة في دول العالم الثالث، بسبب عدة عوامل سياسية ، إقتصادية، إجتماعية، وعرقية.

(1) Geory klute, « hostilities et Alliances Archéologie de la Dissidence des Touareg au Mali », Cahiers d'études Africaines, 1995, vol 35 , Numéro, p. 58

(2) خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص 80،81.

أولاً: بروز الدولة المنهارة والفاشلة:

لقد أصبحت مشكلة الطوارق حالة تهدد استقرار دول منطقة الساحل الإفريقي بكامله، فمعظم هذه الدول تستند لشرعيات لا تتجدد، وتقاليد عنيفة في الإستيلاء على السلطة، وهذا ما أضعف إمكانية فرض الإكراه الشرعي على كافة أقاليمها، فدول الساحل عاجزة على تفكيك التحالفات الماتحت دولانية ذات الطابع الإثني والقبلي، أمثلة طوارق النيجر ومالي، خاصة في ظل وجود العامل الإستعماري الذي عمل على تقسيم المنطقة دون مراعاة للتنوع الإثني والإجتماعي لشعوب المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن قادة الدول لا يملكون تصوراً موحداً يمكنه التأسيس لسياسات أمنية وإقتصادية مشتركة.

ونتيجة لتفاوض الحكومات مع الأقليات الطارقية إزدادت ثقة هذه الأخيرة في مطالبها، وبالمقابل نجد رفض حكومتي مالي والنيجر لتلك المطالب، وهذا ما يفسره عودة الخيار المسلح في كل مرة. (1)

وأمام هذا التعدد الإثني في دول الساحل الإفريقي تبرز بوضوح مشكلة بناء الدولة حيث عجزت كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو على خلق هوية مشتركة تضم كل الإثنيات المكونة لمجتمعاتها، وتجلّى هذا في النزاعات العديدة بين هذه الجماعات الإثنية وسلطات الدول في المنطقة منذ الإستقلال.

ثانياً: جعل المنطقة ملاذاً للحركات الإرهابية و التنظيمات الإجرامية:

حيث أن طول مدة النزاع وتكرار ظهوره من جديد في فترات مختلفة جعل من منطقة الساحل الإفريقي فضاءاً خصباً لحالة اللاستقرار وهذا بدوره فتح المجال لبروز العديد من المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية.

ويرجع بعض الباحثين إنتشار الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء إلى خلق ظروف محلية خاصة، فهناك من يربط الإرهاب بالفقر وهناك من يربطه بالدول المنهارة، حيث تبحث هذه الجماعات عن أسس تمكنها من الحصول على التمويل والدعم وكذا التخطيط ووضع إستراتيجيات لشتى الهجمات (2) حيث هناك تحالف إستراتيجي بين الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية التي تنشأ منه إلتقاء المصالح، فالإرهابيون يستفيدون من الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية كتجارة المخدرات، حيث يحصلون من تجار المخدرات على الأسلحة والمعدات وأدوات الإتصال (GPS) (3)، وفي دراسة إحصائية قدر عدد البنادق من نوع كلاشينكوف المتداولة في المنطقة أكثر من 8100 بندقية، وقد تم إستخدام هذا النوع من البنادق في الصراع داخل تشاد وموريتانيا، وتشمل الأسلحة

(1) السعيد ملاح، "تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي"، العالم الاستراتيجي، ع. 07 (الجزائر، نوفمبر 2008)، ص. 28.

(2) Kalilou Sidibé, op. cit, p. 25.

(3) Ibid, p.40.

الصغيرة المتداولة والمنتشرة في منطقة الساحل على ، الرشاشات، المسدسات، بنادق الصيد نصف أوتوماتيكية، مدافع الهاون ، رشاشات ثقيلة، قنابل يدوية والمدافع المضادة للطائرات وتوفر هذه الأسلحة ساهم في إنعدام اللأمن في شمال مالي والدول المجاورة.

- في سبتمبر 2006 أعلنت أربع جماعات إرهابية تحالفها مع القاعدة ، وسمت نفسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهذه الجماعات هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال (الجزائر)، الجماعة الإسلامية المقاتلة في المغرب، الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، والجماعة الإسلامية المقاتلة في تونس، فضلا عن إنضمام الجماعات الصغيرة الأخرى في بلدان مثل: موريتانيا ، مالي، النيجر.

ثالثا: خطر التحالف بين الحركات الإرهابية والجماعات الطارقية :

فالتهميش الذي تشهده أقلية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي جعلها تتحالف مع الجماعات الإرهابية و الشبكات الإجرامية في المنطقة، وتمكنها من الحصول على الأسلحة والمعدات خاصة في ظل الأزمة الليبية .

هذه المجموعات الإرهابية وجدت ملاذا لها في منطقة الساحل الإفريقي، لتدريب الجهاديين من الطوارق وغيرهم ، وتنفيذ عمليات الإختطاف من أجل الحصول على الفدية، حيث تم إختطاف 32 سائح أروبي في ماي 2003 ذات أصول ألمانية، سويسرية ، هولندية في الصحراء الجزائرية، وهؤلاء السياح تم الإفراج عنهم عبر مجموعتين ، بحيث تم إطلاق سراح المجموعة الأولى في 13 ماي 2003 ، أما المجموعة الثانية فتم الإفراج عنها في 18 أوت 2003 ، (1) حيث أن العمليات الإرهابية توجه ضد أهداف ذات صلة بمواطنيها أو بمواطني دول أجنبية معينة. (2)

رابعا: خطر انتقال عدوى المطالب الانفصالية للدول الأخرى:

وأمام هذا الوضع الأمني المتردي والبيئة الأمنية المعقدة في منطقة الساحل الإفريقي في ظل تزايد المطالب الانفصالية للأقليات، وخاصة الطوارق في كل من مالي والنيجر يبرز خوف دول الجوار من إنتقال المطالب الانفصالية لداخل أقاليمها ، وهذا من شأنه المساس بأمنها واستقرارها، بالإضافة إلى تزايد نشاط الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية التي إستفادت من الإنفلات الأمني في المنطقة وزيادة إنتشار السلاح خاصة بعد سقوط نظام القذافي، حيث شجعت كل هذه الظروف على جلب القوى الأجنبية للمنطقة على غرار الو.م.أ بحجة محاربة الإرهاب، وكذا التدخل الفرنسي مؤخرا عام 2012 في مالي، حيث زاد هذا التدخل العسكري من تأزم الأوضاع بدلا من تسويتها.

(1) Ibid, pp 26-35.

(2) كريستوف كافلام ، الإرهاب في إفريقيا ، مشاكل التعريف والتاريخ والتطور، من كتاب : إفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001م : إستراتيجيات الانخراط والتعاون، ترجمة كاظم هاشم نعمة(طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005م)، ص 51.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي:

إن عدم قدرة دول الساحل الإفريقي على التحكم في الإقليم ككل، في ظل ضعف الأداء الاقتصادي، نجد أن المقاربة الاقتصادية تفسر لنا تزايد تأثير مشكلة الطوارق على استقرار دول المنطقة، فالطوارق يقيمون بأفقر المناطق في إفريقيا، وهذا الفقر متعدد الأسباب.

- أسباب طبيعية متعلقة بالجفاف والتصحر، وأسباب أخرى متعلقة بعدم استفادتهم من الموارد المتوفرة في المنطقة، وتهميشهم وحرمانهم منها.

ظل هذا الوضع يشهد تورط شعوب المنطقة في مختلف الأعمال غير القانونية، وظهور العديد من أشكال الجريمة المنظمة وتجارة السلاح، إفلاس السياسات الاقتصادية خاصة في النيجر ومالي يقف وراء تزايد المطالب الانفصالية ومطالب الحكم الذاتي لأقلية الطوارق.⁽¹⁾ وقد تحقق ذلك لطوارق مالي، وبدرجة أقل طوارق النيجر، وتعاضمت هذه المطالب بقوة خاصة بعد الدعم الليبي لمشروع الجمهورية الطارقية، كامتداد لمشكلة الطوارق بدأ يظهر نوع من الصراع على النفوذ في المنطقة الساحلية الصحراوية سواء بين الجزائر وفرنسا أو بين الجزائر وليبيا، وهذا من شأنه التأثير على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة المعنية، وفي هذا السياق إتهمت الجزائر أطراف أجنبية بمحاولة زعزعة استقرارها، وأنها تتابع بعض النشاطات الأجنبية لإحياء مشروع الدولة الصحراوية القديم، كما إتهمت فرنسا في إنقلاب باماكو، وكذا ليبيا بسعيها لاختلال دورها في الوساطة، وهذا الصراع والتنافس الجزائري الليبي ظهر واضحا عام 1997 في قمة طرابلس أين تم إقناع مصر وتونس والسودان وبعدها المغرب باستثناء موريتانيا بما يسمى بتجمع الساحل والصحراء.

ويمكن إبراز آثار نزاع الطوارق على الأمن الاقتصادي والغذائي في دول الساحل الإفريقي، من خلال أنه: هناك أكثر من 64% من سكان دول المنطقة يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وذلك جراء النزاعات الإثنية بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2001، كما أن أكثر من 40% من سكان الساحل الإفريقي تحت خط الفقر، وإرتفاع نسبة الأمية نظرا لعجز الدولة عن توفير البنية التحتية ومتطلبات التعليم والجدول التالي يوضح ذلك:

(1) السعيد ملاح، مرجع سابق، ص. 29.

جدول يوضح تأثير النزاعات الإثنية على التنمية البشرية :

مرتبة الدولة حسب تقرير التنمية البشرية 2009م	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أقل من \$1.25 بين 2000 و2007	الناتج الإجمالي للفرد الإجمالي، 2007، بالدولار الأمريكي	سكان يعانون نقص التغذية	أطفال أقل من الوزن بالنسبة للسن (% من الأطفال أقل من 5 سنوات 1996-2005م
104 الجزائر	6.8%	7.740	4%	22%
150 السودان	10%	2.086	26%	48%
154 موريتانيا	21.2%	1.927	10%	40%
158 نيجيريا	64.4%	1.969	9%	43%
166 السنغال	33.5%	1.666	20%	20%
175 تشاد	61.9%	1.477	35%	45%
177 بوركينا فاسو	56.5%	1.124	15%	43%
178 مالي	51.4%	1.083	29%	43%
182 النيجر	65.9%	0.627	32%	54%

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2008 و 2009 (بتصرف)

إن هته الأرقام المخيفة تبين لنا مدى تأثير النزاعات على التنمية من خلال أن البيئة المضطربة أمنيا تشهد قلة أو غياب مشاريع الاستثمار الأجنبية ، لأن اللأمن عامل يؤدي إلى نفور المستثمرين من تلك المنطقة وهذا ما نلاحظه في دول الساحل الإفريقي التي تشهد ضعفا في المشاريع الاقتصادية التي من شأنها مساعدة تلك الدول على النهوض بإقتصادها، كما أن تزايد النزاعات الإثنية يؤدي إلى إرتفاع مستويات الفقر من خلال إنهيار المنظومة الغذائية وانتشار الجوع وسوء التغذية ، على غرار ما حدث في السودان وتشاد والنيجر، ففي دراسة للبنك الدولي أشار هذا الأخير إلى إنهيار الاقتصاد بنسبة 2.2% كل سنة بسبب

هته النزاعات الإثنية ، ومن جهة أخرى فإن النزاعات الإثنية حالة دون تحقيق أهداف الألفية للتنمية، والتي تعتبر أساسا منطقيا لتحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي عموما. (1)

كما أن للمشكلة الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي إنعكاسات إقتصادية أخرى، فتفاقم المشكلة بالإضافة إلى الطبيعة المناخية للمنطقة أثر على ضعف الإنتاج الزراعي في شرق الساحل، هذا بدوره أدى إلى اللأمن الغذائي في معظم هته الدول خاصة في ظل التوافد الكبير للنازحين من الدول التي تشهد نزاعات خاصة بمالي والنيجر وتدهور الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول المستضيفة ، ووقوعها في فخ المديونية الخارجية ، ما يجعل من منطقة الساحل الإفريقي عرضة للضغوطات والمساومات الخارجية للقوى الكبرى. (2)

كما أن إنخفاض المحاصيل الزراعية والإنتاج أثر على دخل الأسر ، وهذه المؤشرات مؤهلة للإرتفاع ، وعليه فإنه لا تزال هناك إجراءات لتسيير وصول المساعدات الغذائية خاصة ، ولعل الوضع المتدهور للطوارق أهم أسباب الأزمة الاقتصادية ، حيث أتى بانعكاسات سلبية على الدول المقيمين بها وكذا دول الجوار.

المطلب الثالث: الإنعكاسات الإجتماعية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي:

كثيرا ما تؤدي النزاعات الإثنية إلى إنتهاكات هامة لحقوق الإنسان خاصة ما تعلق بمشكل اللاجئين أو ما يطلق عليه حاليا " الحالات الإنسانية المعقدة"، (3) ففضلا عن ما يخلفه النزاع الإثني من مشاكل إجتماعية داخلية كخلق مستويات هائلة من التمدن خاصة في الصورة المتمثلة بمستوطنات اللاجئين وتجمع الأفراد النازحين في داخل العواصم والمدن الرئيسية وذلك بسبب المستويات العليا من عدم الإستقرار، فإن النزاع الإثني يخلق كذلك مشاكل إجتماعية تمس الدول الأخرى، وبالأخص دول الجوار (4) وهذا ما نلاحظه في دول الساحل الإفريقي، حيث أدى النزاع الطارقي إلى خلق أوضاع إجتماعية مزرية.

(1) Rapport Mondial sur le développement humain 2001, **Mettre les Nouvelles Technologies au Service du Développement Humain**, Boech of Iarcier S.a : Département de Boech , Université Paris, Bruxelles , 2001, p.66.

(2) "Sahel et Afrique de l'ouest perspectives sur la Sécurité Alimentaire" **United State Agency International Développement (U.S.A.I.D)** . Janvier à juin 2010.

www.few.net/foodhmsecurity.p2.

(3) برايان وايت وآخرون، قضايا السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث (الكويت: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص . 186.

(4) كريستوف كلافلام، مرجع سابق، ص. 51.

إن التقسيمات العشوائية للحدود بين الدول دون مراعاة التنوع الاجتماعي والإثني للمجتمعات، دفعت بالطوارق بعد الاستقلال للمطالبة بتشكيل دولة خاصة بهم⁽¹⁾ فتعرضت هذه الأقلية للعنف في كل من مالي والنيجر ما ساهم في خلق موجات هجرة كبيرة إلى الدول المجاورة ما انعكس بالسلب على هته الأخيرة. حيث بلغ عدد اللاجئين النيجريين في نهاية الثمانينات حوالي 40 ألف، وبعد المفاوضات مع السلطات الجزائرية وافقت الحكومة النيجيرية الجديدة على إعادة نحو 10 آلاف لاجئ نحو بلدهم.

كما أن النزاع الطارقي في شمال مالي خلق موجات هجرة إلى دول الجوار حيث بلغ عدد النازحين إلى موريتانيا قرابة 100.000 (مليون) نازح، وخوفا من تحول البلد إلى ملاذات للجماعات الجهادية بادرت السلطات الموريتانية إلى إغلاق الحدود مع مالي، متهمة مالي بعدم جديتها في محاولتها لحل المشكلة.⁽²⁾

كما أن النزاع في مالي ساهم في زيادة عدد اللاجئين إلى الجزائر، حيث أنه فر من شمال مالي منذ جانفي 2012 حوالي 350000 شخص إتجه منهم حوالي 200000 إلى الجزائر نظرا لوجود الحدود الطويلة بينهما.

ونظرا لوجود العديد من الدول المصدرة للاجئين في الساحل الإفريقي مثل: مالي، النيجر، وهناك العديد من الدول المستضيفة كالجزائر وموريتانيا⁽³⁾، وبالإضافة إلى تزايد أعداد اللاجئين الطوارق الباحثين عن الأمان، فيمكن إبراز الانعكاسات الاجتماعية للاجئين على الدول المستضيفة في:

- 1- إختلال التوازنات الإثنية في دول الملجأ التي تضم نفس البنية الإثنية في دول المنشأ.
- 2- كثيرا ما يتم الإستعانة باللاجئين من طرف بعض الأنظمة، وذلك لتعزيز قبضتهم على الحكم، مثلما فعل معمر القذافي، الذي إستغل الطوارق الفارين من مالي والنيجر، وقام بتدريبهم لحماية نظامه.
- 3- تهديد الأمن في دول الملجأ من خلال إستهداف معسكرات اللاجئين.
- 4- يؤدي اللاجئين إلى الإضرار بالإقتصاد في دول الملجأ، من خلال ضعف القدرات الإقتصادية، حيث تمثل إستضافة اللاجئين ضغطا حادا على دول الملجأ.⁽⁴⁾
- 5- دخول اللاجئين ضمن جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة، ما يؤثر على الأوضاع الاجتماعية داخل الدول المستضيفة.

(1) الطاهر السعيد أشقيفة، "الديمقراطية والقبيلة في إفريقيا: الصومال نموذجا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول: إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل: نيامي، النيجر 2008، ص. 6.

(2) الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة: (نموذج مالي) (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية (د.س.ن.))، ص. 69.

(3) سميرة بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2009-2010)، ص. 92.

(4) المرجع نفسه، ص. 94، 93.

6- كما أن الدول المستضيفة سوف تجد نفسها ملزمة بتسطير برامج للتكفل بهته الفئة النازحة .

7- كما تشكل الأوبئة تهديدا وتحديا كبيرا لهذه الدول، فالمالاريا والسيدا إنتشرت بشكل مخيف بسبب تنقل الأفراد عبر الحدود بأعداد هائلة ما ضاعف إنتقالها بشكل مخيف وخطير خاصة في المناطق الحدودية كما هو الحال مثلا في الجزائر، أين نجد إرتفاع كبير لنسبة مرضى الملاريا ، حيث أحصت وزارة الصحة في مارس 2008 أكثر من 3500 حالة في تنزاوتين، بالإضافة إلى السيدا أين تعتبر ولاية تمنراست الولاية الأولى وطنيا في عدد حاملي الفيروس،⁽¹⁾ فالأوضاع الاجتماعية المزرية تؤدي إلى إنتشار الأوبئة والأمراض حيث نجد أن داء فقدان المناعة المكتسبة حصد أزيد من مليون شخص، و 30 مليون من الأفارقة حاملون لهذا الفيروس.⁽²⁾

فحسب منظمة اليونيسيف فإن هذا النوع من النزاعات الإثنية يخلق ظروف صعبة تقود دوما إلى خرق القانون الإنساني كالإغتصاب والإستعباد الجنسي والقتل.

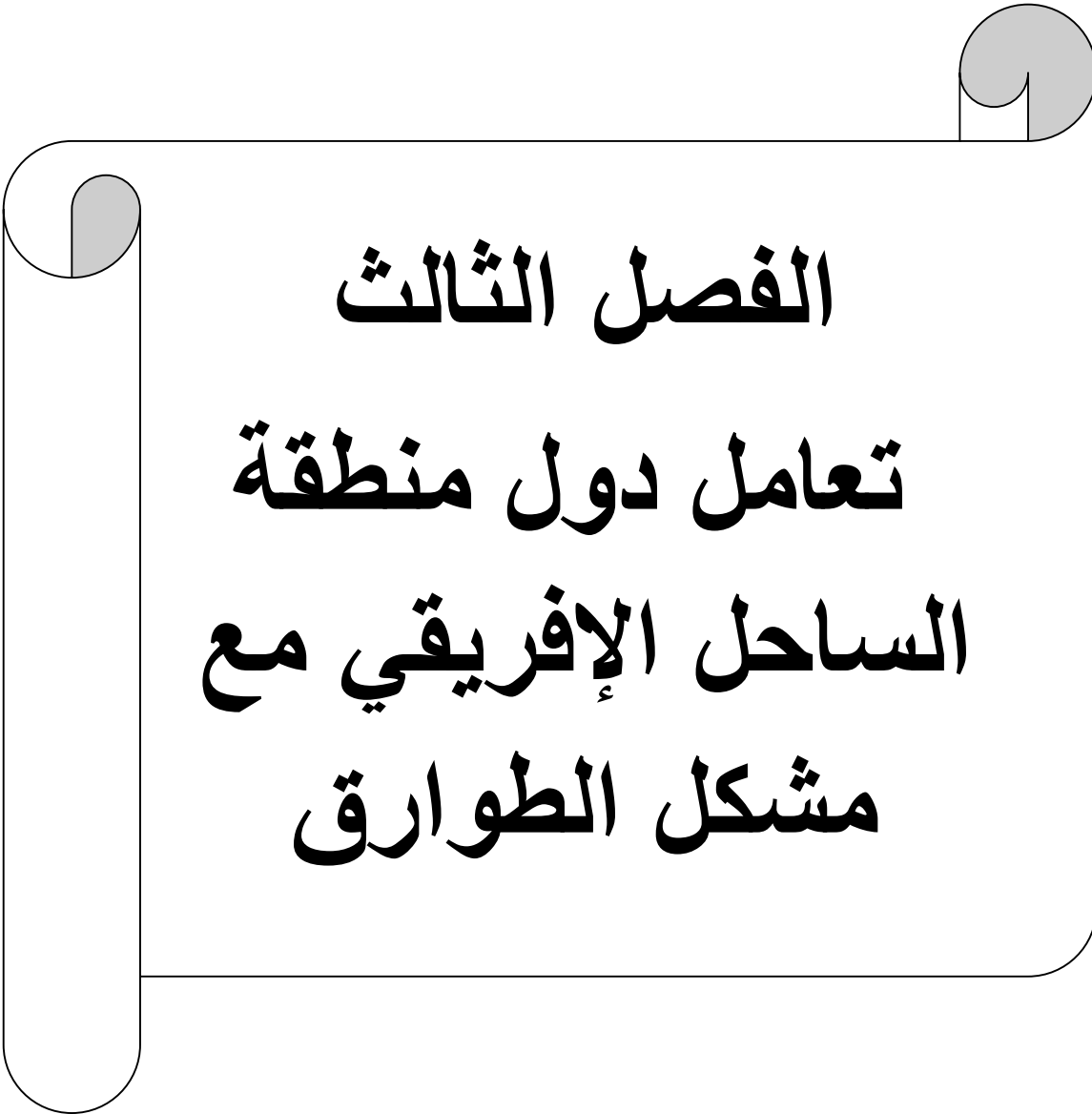
(1) فؤاد جدو ، "التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي : بين طبيعة التهديدات وإستراتيجية مواجهتها إفريقيا"، العالم الإستراتيجي، ع . 7 (الجزائر، نوفمبر 2008)، ص.18.

(2) حسين قادري، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، العالم الإستراتيجي، ع .7 (الجزائر، نوفمبر 2008)، ص.4.

خلاصة و استنتاجات :

إن انتشار الآثار السلبية للنزاعات الداخلية في عصر العولمة حسب رؤية ألفن تولفر تدفع بالدول إلى ضرورة البحث عن حلول جذرية لهذه الأزمات ، بالاعتماد على نظريات جديدة والمركزة على مسارات بناء السلام، وبدون مراقبة شاملة لمشكلة الأقلية الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي يمكن أن يصبح هؤلاء بمثابة الأفراد الحقيقيين لإفريقيا.

إن العدد المتواضع للطوارق في دول الساحل قد لا يمثل بالمنظور الإحصائي خطرا كبيرا على استقرار الدول في المنطقة، ولكنه قد يساعد على بروز ظواهر شاملة، قد تكون فعلا بمثابة الأسباب الحقيقية التي تدفع بالدول المحلية وبعض الأطراف الدولية إلى ضرورة البحث عن حلول لمشاكل هذه الأقلية، حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي أرضا خصبة لتنامي ظاهرة الإرهاب والإجرام والهجرة .

A decorative scroll graphic with a light gray background and a black outline. The scroll is partially unrolled, with the top right corner and the bottom left corner visible. The text is centered on the unrolled portion of the scroll.

الفصل الثالث

تعامل دول منطقة

الساحل الإفريقي مع

مشكل الطوارق

تمهيد:

تعتبر مشكلة الطوارق قضية مشتركة بين دول الساحل الإفريقي، ما دفع بهته الأخيرة إلى تبني مجموعة مبادرات ومشاريع سواء كانت فردية أو جماعية كمحاولة منها لإيجاد حل المشكلة

وفي هذا الفصل سنتناول بالدراسة في المبحث الأول: أهم المقاربات والمبادرات من طرف دول الساحل الإفريقي على غرار المقاربة النيجيرية والمالية باعتبارهما أكثر الدول المعنية بالقضية، بالإضافة إلى المبادرات المغربية والليبية.

أما في المبحث الثاني فسنتناول المقاربة الجزائرية بجوانبها السياسية والدبلوماسية وكذا الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى الأمنية والعسكرية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

المبحث الأول: أهم مقاربات دول منطقة الساحل الإفريقي:
المطلب الأول: مشكلة الطوارق في المقاربة المالية والنيجيرية:
أولاً: المقاربة المالية:

تعتبر مالي من أبرز الدول التي تعاني من أزمة الطوارق في الساحل الإفريقي، وفيه هذا الصدد تسعى الحكومة المالية جاهدة لاحتواء الوضع وإيجاد سبل تخرجها من الأزمة، وعليه يمكن التطرق إلى الآليات التي اعتمدتها مالي للتعامل مع القضية الطارقية وذلك منذ استقلالها في 22 سبتمبر 1960، فبالرجوع إلى استقلال مالي نجد أن الرئيس موديبو كيتا استخدم آليات قمعية مع الطوارق فبدأ حملته بعملية قمع واسعة ضد حركة التمرد الطارقية لعام 1963، وتم استبعاد الطوارق من أية وظيفة عقب هذا التمرد، بالإضافة إلى التهميش وعدم الاهتمام بالإقليم الذي تقطنه الأقلية الطارقية تنمويا، وكذا إقامة قواعد عسكرية لقمع كل حركات تمرد الطوارق، كما أصبحت منطقة كيدال منطقة رمادية، ولقد تلقى الرئيس كيتا مساعدات من مجتمعات السونغاغي أثناء القمع، وأدى كل ذلك إلى انعدام الثقة بين هذه المجتمعات السوداء والبيضاء من البدو الرحل.⁽¹⁾

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي وخاصة دولتي مالي والنيجر موجة جفاف في الفترة من سنة 1975-1983 أدت إلى رحيل الطوارق إلى دول الجوار ومنها الجزائر، ولما تحسنت الأوضاع ببلدانهم رغبت الجزائر في إرجاعهم إليها، فنفدت سلطات من مالي والنيجر أن يكونوا ينتمون إليها، فقالت مالي أنهم ينتمون للنيجر، وعليه يمكن اعتبار هذا الموقع الرسمي لحكومة مالي بمثابة الفتيلة التي أشعلت الصراع بين الحكومة المالية والطوارق، وتجلّى هذا الصراع في الهجوم الذي قام به الطوارق في 7 ماي 1990 على مقر الدرك، ورافق هذا الهجوم رد فعل من سلطات مالي، وكانت المطالبات الطارقية تصب في مجملها على ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجهة للمنطقة، والتوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الطارقية من طرف سلطات الحكومة، ولقد أدى هذا الوضع المتردي الذي لم تشهده مالي إلى محاولة البحث عن صيغ وإجراءات كفيلة لاحتواء الأزمة، وهكذا تم عقد اجتماع يضم قادة كل من النيجر، مالي، ليبيا، الجزائر في سبتمبر 1990 م، بمدينة جانت الجزائرية للنظر في مسألة الطوارق من مختلف جوانبها، لكن

⁽¹⁾ Traoré Adama, **Le Pouvoir Central Malien Face An Insurrection Touarègues (1960-2014)**, Mémoire De Master2 Ethnique Et Gouvernance, Institute De La Dignité Et De Droit Humains, Ecole Des Sciences Morales Et Politique d'Afrique De L'ouest, Mais, 2014, pp. 34-36.

وبالرغم من الطابع الاستشاري لهذا اللقاء إلا أنه ساهم في إرساء قنوات الوساطة والتفاوض بين الحركات الطارقية المسلحة والحكومة المالية، والذي من شأنه توفير أرضية صلبة لبداية العمل الجاد ولأجل التوصل إلى حل للقضية الطارقية، ولقد بقي الوضع متأزماً بين الحكومة المالية والزعيم الطارقي عياد آغ غالي بالرغم من إمضاء اتفاقية تمناست في 11 جانفي 1991، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها: (1)

أن الحكومة المالية قامت بمجموعة سلوكات اعتبرت من طرف الطوارق بمثابة الخرق الصارخ لاتفاقية تمناست، حيث شجعت السلطات المالية عملية تكوين فرق الدفاع الذاتي من أصل صونجي **songhai** للدفاع عن هذه الأقلية من اعتداءات الحركة المسلحة، وهو ما أشعل نار الفتنة بين الأقليتين، وهي الاعتبارات التي دفعت الكثير من الحركات الطارقية إلى رفض اتفاقية تمناست.

وبعد الإطاحة بنظام موسى تراوري في سنة 1991 والسلطات السياسية الإنتقالية في مالي تقوم بإجراء محادثات مع الجماعات المتمردة للتوصل إلى سلام دائم في المناطق الشمالية من البلاد والتوصل إلى صياغة ميثاق وطني هدفه الأخذ في الاعتبار جميع حاجيات السكان الاجتماعية والسياسية، ولقد حاول المؤتمر المؤتمر الوطني في الفترة من 29 جوان إلى 12 أوت 1991 إنشاء أداة للتوصل إلى حل نهائي لقضية الطوارق، وهو الميثاق الموقع بين الحكومة المالية والجبهات الموحدة للأزواد في أفريل 1992، وأن كل الطرفين من الحكومة المالية والحركات الطارقية حريصين على الوصول إلى حل سلمي عن طريق التفاوض فقط، وبالفعل فقد تم التوصل إلى عدة نقاط بعد مشاورات وأهمها:

- إعادة الإدماج وتقديم المساعدات للضحايا.
- إنشاء صندوق التنمية وإعادة التأهيل لإنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مركز خاص لمناطق شمال مالي يستفيد منه الطوارق. (2)

كما حاولت الحكومة المالية الربط بين الحركات الإرهابية وحركات الطوارق، من خلال أن هاته الأخيرة تتلقى الدعم من الحركات الإرهابية في منطقة الساحل هذا من جهة، ومن جهة أخرى لجلب الدعم العسكري والأمني باسم مكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات مع رؤساء دول منطقة الساحل الإفريقي ومسؤوليها، سواء على مستوى المسؤولين السياسيين أو العسكريين والأمنيين، ولقد شارك رؤساء سبعة دول من منطقة الساحل مطلع شهر جويلية 2008 في ندوة حول الإرهاب والتهريب، عقدت بالعاصمة المالية باماكو، وأوضح الجزائري "سعيد جنيت" ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في غرب

(1) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 7، 8.

(2) Traoré Adama, **op.cit**, pp. 37-40.

إفريقيا على هامش اللقاء أن قادة مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، بوركينا فاسو، ليبيا والجزائر، قد نشطوا أشغال الندوة التي سمحت حسبته بتطوير مقاربة مشتركة لمشاكل المنطقة بغرض الوصول إلى حلول ملموسة، وفي هذا الصدد أعلن الرئيس المالي أمادوا توماني توري في 20 جويلية 2009 بعد لقاء جمعه مع الرئيس الجزائري بوتفليقة والقذافي بمصر أن الجزائر، ليبيا، مالي ستضع معا وسائلها العسكرية لمكافحة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، لأنه يهدد أمن الساحل والصحراء، كما أنه وفي سبيل البحث عن معالجة جدية لقضية الطوارق قامت مالي بالإنخراط في عدة ترتيبات أمنية منها: (1)

1- البرنامج الخاص للسلم والأمن والتنمية للشمال PSPSDN في 20 جويلية تحت رقم 102010-381:

يضم البرنامج ثماني محاور استراتيجية، تسعى من خلاله الدولة المالية لتعزيز وجودها في المنطقة الشمالية من خلال تبني إجراءات إدارية تشريعية وعسكرية، وإعادة تقييم التنظيم الإداري في الأقاليم الشمالية الثلاثة كيدال، تمبكتو، قاو، وكذا العمل على الحفاظ على القانون والنظام من خلال نشر البعثات الخاصة، التوزيع الإقليمي لقوات الأمن في الشمال على النحو التالي، القوات المسلحة: يقدر حجم الجيش بـ 2000 جندي لمنطقة غاو، 1500 لمنطقة كيدال، 1700 لمنطقة تومبكتو، بالإضافة إلى نقاط تفتيش أمنية في مناطق مثل: رأس الماء، ناكر، تاماليت، تأسيس الحرس الوطني والذي هو فرع من الجيش المكلف بالمسائل المتعلقة بالأمن الوطني، وقد أنشئ وحدة خاصة من بين صفوفه والمعروفة باسم "وحدة مارسة"، متخصصة في القيام بعمليات لمساعدة الجيش البدوي.

2- إتفاق مالي 2011:

كما أنه وفي إطار سعي مالي لاحتواء ومعالجة مشكلة الطوارق ومطالبها الانفصالية إلتقى قادة جيش مالي، الجزائر، موريتانيا والنيجر في بامكو في أفريل 2011، حيث تم وضع لجنة تنفيذية مشتركة تعد الأداة الأمنية العابرة للحدود الوطنية، والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

(1) جهيدة ركاش، "البعد الدولي واستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013، ص

أ- أمنيا وعسكريا: تحقيق التفاوت والقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد الإرهاب وتحديد قواعد الاشتباك، وضمان تنفيذ تلك العمليات بصورة فعالة، وإنشاء نظام أمني يتبادل المعلومات الاستخباراتية في الوقت الحقيقي، كما تعمل اللجنة الأمنية على التقليل والقضاء على أسباب انعدام اللأمن في شمال مالي، وترتكز خطة عملها على تشييد أو تجديد الثكنات، وإنشاء مواقع استيطانية جديدة للأمن من كتائب الدرك ومراكز الشرطة، ونزع السلاح نتيجة انتشار الأسلحة الصغيرة، وتهدف إستراتيجية البرنامج الأمني هذا إلى تحسين الوقاية والتدخل.

ب- إجتماعيا و إقتصاديا: من خلال إنشاء بنية تحتية جديدة (مراكز صحية، مدارس، وآبار مجهزة، المكاتب الإدارية والإقامة المشروطة لصالح المجتمعات المحلية)، كما حرصت مالي على تطوير النظام الجنائي والاتصالات وتغطية أفضل للمنطقة المستهدفة للتعبة الإجتماعية للحد من نفوذ الطوائف الدينية والجماعات الإجرامية (1)، ويستهدف بالأساس المجتمعات الشعبية من خلال إعادة تأهيل وإنشاء مناطق البدو المعترف بها، إضافة إلى إنشاء المحاور الإقتصادية المحلية الجديدة حول المدن الرئيسية، وتقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج ب 32 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية، ويمتد البرنامج على فترة زمنية مدتها سنتين، يجري تنفيذها على مرحلتين الأولى من 2010-

2011، والثانية من 2011-2012.

وفي إطار الدعم المقدم لمالي من طرف القوى الغربية نجد أنه ومنذ بداية الأزمة في مالي، وفرنسا حريصة على تتبع الأوضاع وتقديم الدعم الدبلوماسي ووساطة سياسية لإحداث المصالحة (2)، وذلك بالتنسيق مع مالي وسلطاتها، وفي هذا الصدد يقول السفير سيديكي توربوكير سفير مالي في فرنسا في خطاب له بمناسبة عقد مؤتمر تحت موضوع الأمن والتنمية في إفريقيا الغربية أنه لاستتباب الأمن في منطقة مالي وخصوصا الجزء الشمالي، لا بد من القيام بعمليات تنمية واسعة، وأكد أنه لا سلام من دون أمان، ولا تطور من دون سلام، وأنه بغياب الأمان والتنمية الإقتصادية فهذا يؤدي إلى اللأمن والإختلاف،

(1) Kalilou sidibé, **op. cit**, pp. 49-59.

(2) Patrio Gourdin, **Geopolitique du mali, un etat faille**, Dialoneeb, com, reoue geopolitique, articles, cartes, relation international, 23-11-2012, p.19-21.

وفي إطار الحديث عن التعاون الأوروبي المالي لتحسين الأوضاع المالية تم سنة 2006 استثمار 120 إلى 201 مليون أورو في منطقة شمال مالي من طرف الاتحاد الأوروبي لتحسين الأوضاع الاقتصادية وكذا الاجتماعية لمختلف مكونات وشرائح المجتمع المالي.(1) وعليه يمكن القول أن المساعدات الغربية للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدول الساحل عموما ومالي خصوصا لتحقيق الإستقرار والأمن، تصب في مجملها على التعاون العسكري والأمني فقط، نظرا لما يمثل أمن منطقة الساحل الإفريقي من أهمية بالنسبة لهته القوى الكبرى وبالتالي حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

3-الجهود المالية في إطار الإيكواس:

قامت مالي بعقد اجتماعات في إطار الإيكواس برزت من خلال اجتماعات الإيكواس على مستوى رؤساء الأركان في كل من أبيدجان وبامكو في أوت 2012، وهو ما تأكد في اجتماع 17 سبتمبر 2012، لوزراء خارجية ودفاع الإيكواس ومجلس الوساطة والأمن التابع لها في أبيدجان، وقد جندت الإيكواس في أوت 2012، قوات واسعة لاحتواء الأزمة في مالي، وطلبت من هذه الأخيرة استحداث مؤسسات جديدة في جويلية 2012 بما في ذلك مجلس عالي للدولة وتشكيل لجنة مفاوضات، بالإضافة إلى تعيين ممثلين عن الجماعات المختلفة في الشمال وتحضيرها للحوار، وكذا تسهيل عودة اللاجئين وتأسيس بيئة أمنية خالية من الإرهاب، وهذا من شأنه تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة والتوصل إلى حل للأزمة(2)، وقد تم التوصل إلى استعمال القوات التابعة للإيكواس في مالي مدة سنة واحدة، ووافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس في قمته الاستثنائية التي عقدت في أبوجا 11 نوفمبر 2012، وبصورة نهائية على إرسال قوات عسكرية تابعة لها في مالي، من أجل الإسهام في تسوية الأزمة التي شهدتها البلاد منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في 21 مارس 2012، ورغبة الطوارق في الانفصال، ويبلغ عدد هذه القوات

(1) أنظر الملحق رقم-2-.

(2) "Mali and the sahel-sahara :from crisis managment to sustainable strategy" internationnal peace institute.777 united Nations plaza, new York, Ny 10017-3521, U.S.A. February, 2013
www.ipinst.org.(07-05-2015)

3300 جندي معظمهم من نيجيريا، النيجر، بوركينا فاسو، فضلا عن قوات دول أخرى من أعضاء المنظمة والبالغ عددها 15 دولة، وقد تم التوصل في الأخير إلى خطة تدخل متدرجة تقوم على الانتشار العسكري التدريجي في مالي نتيجة الخوف من انتقال عدوى الانفصال إلى دول الجوار التي تتواجد بها الأقلية الطارقية.⁽¹⁾

كما أنه وفي ظل الانقلاب العسكري على مالي وتدهور الأوضاع بالبلاد ومطالبة الجماعات الطارقية بحقوقها، طلبت مالي من فرنسا التدخل العسكري، وقد نشرت فرنسا بناء على طلب الرئيس تراوري - نظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن 2085- قوة **Afisma** بمالي في 11 يناير 2013 لوقف تقدم الإسلاميين الذين أظهروا عزمهم على غزو باماكو.⁽²⁾

وكأخر التطورات عن الجهود المالية لمعالجة القضية الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة على أراضيها، تجتمع الحركات الأزوادية بمالي في اتفاق السلام والمقرر التوقيع عليه في 15 ماي 2015 بباماكو المالية، بعدما تعذر توقيعها في الجزائر منتصف أفريل الجاري مع فريق الوساطة الدولية في الحوار المالي برئاسة الجزائر، حيث يضم الطرف المالي أهم الفصائل المعارضة المتمسكة بتعديل الدستور، وقال فريق الوساطة في بيان له صدر عقب اختتام جولة غير رسمية في محادثات السلام، شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالجزائر العاصمة، بأنه سيقوم بإخبار الهيئات الدولية المعنية بشأن كل سلوك قد يعرض مسار السلام الجاري للخطر، وأن هذا الاتفاق الذي تشارك فيه مالي سيفتح عهدا جديدا في تاريخ مالي، حيث يشارك فيه جميع الفاعلين الماليين من أجل ضمان إطلاق ديناميكية من قبل الماليين.⁽³⁾

ثانيا: بالنسبة للنيجر: تعتبر النيجر إلى جانب مالي الدولتان المعنيتان أكثر بمسألة الطوارق نظرا للانتشار والتواجد الكبير لهذه الأقلية على أراضيها، وتسعى النيجر جاهدة لوضع استراتيجية وخطط كفيلة لمعالجة القضية الطارقية، حيث عملت النيجر على تسوية الوضع المعقد للطوارق في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد الهجوم الطارقي في 7 ماي

(1) بدر حسن الشافعي، "إشكاليات التدخل العسكري لإيكواس في شمال مالي"، السياسة الدولية، 28 أفريل 2015

www.siyassa.org.eg (19-04-2015).

(2) فريدهوم أوتوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تقرير مركز الجزيرة

للدراسات، 14 فيفري 2013

Studies.aljazeera.net/raports/2013/02/201321480481143942.htm (12-04-2015)

(3) جلال بوعاتي، الوساطة تحذر الحركات الأزوادية من إفشال اتفاق الجزائر، جريدة الخبر، ع. 7768، الجزائر، 20

أفريل 2015، ص. 2.

1990 على مقر الدرك، لكن في هذه المرة كان الإجراء قمعياً، وهو ما زاد الوضع تآزماً، وقد كان لاتفاق جانت في 1990 أثر إيجابي على الوضع في النيجر من خلال توفير قنوات إتصال بين الحركات الطارقية المسلحة والحكومة النيجرية، وفي هذا الصدد تم التوصل إلى "معاهدة سلام" بين الحركات الطارقية وحكومة النيجر في 24-04-1990 ومن أهم ما تضمنته، إدماج المقاتلين الطوارق بصفة كلية في الجيش أو القوات المسلحة النيجرية، والقيام بعملية تنمية حقيقية في المناطق الشمالية.⁽¹⁾ كما أنه ونتيجة للهجرات المكثفة للنيجريين نحو الجزائر بسبب النزاع المسلح والجفاف فترة التسعينات تنقل الوزير الأول النيجري في 8 ماي 1992 إلى الجزائر في زيارة عمل، وكان ملف الطوارق أهم الملفات التي نوقشت، حيث انعقد لقاء بين الوزير الأول النيجري ومحمد أوتشيكي أحد قادة الطوارق في مدينة غرداية الجزائرية، أين وقع على هدنة لمدة 15 يوم، لينعقد لقاء بين الوفد النيجري الحكومي والمتمردين الطوارق في 27 من نفس الشهر، لكن هذه المرة في باريس عوض عن الجزائر تحت الضغط الفرنسي وبطلب من المتمردين.⁽²⁾

وبعد الإنقلاب العسكري الذي قام به باراي ماينسارا، والذي كان سفير لبلاده في الجزائر سابقاً قال أن وصول العسكر إلى السلطة في النيجر يعتبر الوسيلة الوحيدة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها وتسيير مؤسسات الدولة بالشكل الذي يستجيب لآمال مختلف العناصر المشكلة لأمة النيجرية.

ونتيجة لإخفاق دول الساحل الإفريقي ومنها النيجر في توفير بيئة ملائمة لإقامة الأقليات الموجودة بها وخاصة الأقلية الطارقية، بالإضافة إلى عدم استفادة هذه الأخيرة من الخبرات المتوفرة زاد من تقوية مشاعر الغضب والشعور بالإحباط لدى هذه الجماعات الإثنية، وهو ما تجلّى في قيامها بعدة انتفاضات كانت تقمع في العديد من المرات من طرف السلطات الحاكمة في البلاد.⁽³⁾

(1) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص. 8،9.

(2) نبيل بوربية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية : دراسة في طرق التوظيف"، مرجع سابق، ص ص. 20،21.

(3) Mahdi Tage, *Les Enjeux Securitaires Dans Le Sahel Africain : Grille D'analyse*, Centre Français De Recherche Sur Le Renseignement, Tribune Lisre N°=8, Paris, France, Juin 2010, pp 4,5.

ولقد اعتمدت النيجر إستراتيجية جديدة للتعامل مع الطوارق في 19 أكتوبر 2012 وهي إستراتيجية للتنمية والأمن، وُسِّطرت لذلك مبلغ 2.5 بليون، مدتها 5 سنوات، وتستهدف هذه المبادرة 6 من 8 مناطق في البلاد، وهذا المشروع هو جزء من جهود النيجر لمنع انتقال الفوضى من مالي إليها، ودعت الحكومة النيجرية في هذا الصدد إلى أن التوعية المالية والسياسية سوف تحافظ على السلام داخل حدودها، وعليه لابد من إستراتيجية تنمية طويلة للأمن وإعادة إدماج الطوارق داخل الدولة النيجيرية.⁽¹⁾ ويتضح هذا من خلال اجتماع في باريس 13 نوفمبر 2013، حيث أكد الرئيس النيجيري مامادو إيسوفو على العلاقة بين الأمن والتنمية، وقد تحدث على ضرورة إدارة الموارد المتوفرة في النيجر، وإعطاء كافة الأطياف داخل المجتمع نصيب من هذه الخيرات لتجنب الشعور بالتهميش لدى تلك الأقليات ومنه الحد من انتفاضاتها ومطالبتها بالإنفصال.⁽²⁾

كما تسعى النيجر في إطار التعامل مع القضية الطارقية إلى التعامل مع أطراف خارجية ومنها فرنسا، حيث بحث رئيس وزراء فرنسا جون مارك أيروت والنيجر بريجي رافيني الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة بدولة مالي، وأكد أيروت رغبة فرنسا في تعميق العلاقات مع النيجر في المجالات المختلفة لاسيما الأمنية منها، في إطار الإستراتيجية المشتركة في منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى دعم باريس لتنمية النيجر؛ ولقد أكد رئيس الحكومة الفرنسية رغبة بلاده في دعم وإرساء السلام والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في ربوع النيجر في الوقت الذي تواجه فيه دول الساحل الإرهاب، وفيما يخص مالي أكد الرئيسان احترامهما للنظام الدستوري بمالي وأثنيا على الجهود التي تقوم بها المنظمات الإقليمية وتعبئة المجتمع الدولي إلى تسوية الأزمة التي تعصف بمالي.⁽³⁾

⁽¹⁾ Alex thuestion, " withe eye on mali iger adopts new strategy for tonareg North", Briefing, 9 october, 2012, p. 4.

<http://www.orld.politicsrview.com/articl/12400>. (2015-04-08)

⁽²⁾ Damieu Deltenre, **Gestion Des Ressources Minerales et Conflicts Au Mali et Au Niger**, Groupe De Recherche et D'information Sur La Paix et La Sécurité, 12 Décembre 2012, p. 25.

⁽³⁾ "رئيس وزراء فرنسا والنيجر يبحثان الوضع في منطقة الساحل"، صدی البلد، 9 جوان 2012 www.masress.com/elbalact/186386. (06-04-2015)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن كل من مالي والنيجر قد اعتمدتا على آليات مختلفة للتعامل مع قضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن الملاحظ أن كلا البلدين قد اعتمدا على الأسلوب القمعي والتعسفي في معظم حالات تمرد الطوارق.

المطلب الثاني: مشكلة الطوارق في المقاربة الليبية والمغربية :

أولاً: بالنسبة لليبيا: منذ سنة 1960 وقيام جماهيرية ليبيا، والسياسة الخارجية الليبية مرتكزة على الدعوة للوحدة مع الدول القومية العربية، وقد ترتب عن هذه السياسة الخارجية في المنطقة عدة محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أين يتواجد الطوارق، وهو ما إنجر عنه في العديد من المرات قطع العلاقات الثنائية وتجميد اتفاقيات التعاون وتوتر العلاقات، فالنيجر ومالي يشكلان عنصرا فعالا في إستراتيجية ليبيا، على اعتبار أن النيجر من أولى الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع ليبيا غداة وصول القذافي إلى الحكم، وقد قدم هذا الأخير مساعدات كبيرة للنيجر خلال فترة حكم رئيسها ديوري حماني، الذي أطيح به بواسطة انقلاب عسكري اعتبرته ليبيا موجها ضدها، وهو ما أثر على العلاقات بين البلدين خاصة مع رفض حكومة النيجر بيع اليورانيوم لليبيا لأن هذا الأخير تحتكره فرنسا⁽¹⁾.

فليبيا تتابع التطورات التي تحدث في منطقة الطوارق بشكل مستمر، بل وتسعى في الكثير من الأحيان التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه هذه التطورات، فابتداء من سنة 1974 ارتكزت السياسة الخارجية الليبية على نشر الدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية بواسطة بناء المساجد والمراكز الإسلامية والبعثات الدينية وإرسال معلمين للغة العربية، ويأتي نشر الدين الإسلامي في المرتبة الثانية بعد النضال ضد إسرائيل وقبل مساعدة الحركات التحررية، فهي الدولة الوحيدة التي أنشأت إذاعات تبث برامجها باللغة الترقية، وإذا كانت الجزائر قد استقبلت المهاجرين الطوارق أثناء فترة الجفاف لاعتبارات إنسانية فإن نظام القذافي قد أرغم في الكثير من الأحيان اللاجئين الطوارق على الانخراط في جيشه، وبناءا على النداءات التي وجهها العقيد القذافي عبر المحطات الإذاعية الناطقة باللغة الترقية، والموجه إلى فئة الشباب الترقى من أجل الالتحاق بليبيا لتلقي التدريبات العسكرية الضرورية لإقامة الجمهورية الترقية، التحقت أعداد هائلة من الشبان الطوارق بمراكز التدريب العسكري في ليبيا، وهو الإجراء الذي أثار موجة من الاحتجاجات من طرف الدول المعنية بالقضية الترقية، حتى وصل إلى حد اتخاذ حكومة النيجر لقرار طرد جميع الدبلوماسيين الليبيين في نيامي جانفي 1981.

(1) نبيل بويبية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف"، مرجع سابق، ص. 8.

وإلى جانب هذا فقد استمرت ليبيا في توفير السلاح لمجموعة من الجماعات الترقية المسلحة، وأسهمت في تكوين ما يسمى الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى، التي تضم عناصر من قبائل ترقية منتشرة تقريبا في كل الدول المعنية بالقضية الطارقية⁽¹⁾، وبعد الأزمة التي ميزت العلاقة بين الطوارق والحكومتين المالية والنيجرية، وبداية الوساطة الجزائرية، فقد غير النظام الليبي من طرف تحقيقه لأهدافه، فقد أعلن العقيد القذافي في ماي 1991، عن نيته في تمويل المشاريع التنموية في المناطق الطارقية في كل من دولتي مالي والنيجر، وأحيانا أخرى حاولت ليبيا القيام بدور الوسيط بين الطوارق والحكومتين المالية والنيجرية، وإذا كان صانع القرار الليبي يدعي رسميا أن السياسة الليبية تجاه القضية الطارقية يميلها واجب قطع الطريق أمام النفوذ الأجنبي وخاصة الفرنسي، فإن من بين الحقائق المؤكدة على هذا الدور الليبي هي الرغبة والإصرار على ضرورة فرض نوع من الوصاية على أطراف هذا النزاع، ومن ثم عدم استبعاد الدور الليبي في أية ترتيبات مستقبلية في المنطقة.⁽²⁾

فمن جهة جمهورية الطوارق إلى دولة تارقيستان تطور توظيف ليبيا للقضية، إذ أنشأت بين سنتي 1979-1981، الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى، بهدف إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس نحو موريتانيا، وفي هذا الصدد يقول عياد آغ غالي، كانت لنا في عامي 1978-1979 اتصالات مع البوليزاريو للتعرف على هذه الظاهرة الثورية، ثم اتصلنا بعد ذلك بالإخوة الليبيين، وتوج بعقد أول مؤتمر كمناقشة القضية الأزوادية، وكان ذلك بمدينة الخمس الليبية يوم 1 سبتمبر 1980 بالجنوب الليبي، وتم بدأ التدريب شهر نوفمبر من نفس العام وفي سنة 1987، تم عقد المؤتمر الثاني بإحدى المدن الليبية لدراسة شؤون الحركة السرية للأزواد، وتم الاتفاق على إعادة تنظيم شؤون الحركة السرية للأزواد، والإسراع في القيام بتفجير الحركة المسلحة بالشمال المالي، وقبل اندلاع العمل المسلح في جوان 1990، تم التأسيس الرسمي للحركة الشعبية للأزواد MPA بزعامة إياد آغ غالي بليبيا، أين كانت تتم التدريبات العسكرية في معسكرات خاصة وتحت الإشراف المباشر للعقيد القذافي، كما أن الأفكار والطموحات النظرية له شكلت البذور الأولى لمنهج الحركة.

(1) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص. 6-9.

(2) jeremy keenan, *le defi de la sécurité susahel, perspectives en algérie, au maroc et en libye*, écoult d'études orientales et Africaines (S.O.A.S), université de londres, pulo, 2011, p p 162-167.

لما تعرضت منطقة الصحراء الكبرى للجفاف الشديد خلال عقد الثمانينات، اضطرت أعداد كبيرة من الطوارق إلى الهجرة إلى ليبيا، وتم هناك تجنيد الكثير منهم في مراكز التكوين والتدريب على الأسلحة، فيدرب الضباط في الأكاديمية العسكرية في طرابلس، ويصاحب هذا التكوين تكوين ايدولوجي متركزا على الانتماء للأمة العربية وأهمية اللغة والحضارة العربية عن تلك التي ينتمي إليها السود في الجنوب، هذا بالإضافة إلى دراسة الكتاب الأخضر ونظريات الحرب النفسية، ولقد كان طوارق مالي والنيجر يتلقون نفس التدريب والتكوين مختلطين في نفس المراكز.⁽¹⁾

كما تتضح الجهود الليبية في تسوية القضية الطارقية في الساحل الإفريقي عموما وخاصة في دولتي النيجر ومالي من خلال:

1- تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء* عام 1998: وهو منظمة إقليمية فرعية تضم حاليا 28 بلدا، وباب العضوية فيه مفتوح للدول الإفريقية الأخرى الراغبة في الانضمام وتم التوقيع على معاهدة إنشاء التجمع بمدينة طرابلس الليبية في 4 أبريل 1998، وقع عليها (ليبيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، تشاد، السودان)، وهي الدولة المؤسسة له، ويعمل أساسا من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي بين أعضائه، ومحاولة التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي، والمتمثلة أساسا في عدم الاستقرار الأزمة الغذائية ومشاكل طبيعية كالتصحّر .

ولقد أراد القذافي من خلال إقامته لتجمع دول الساحل والصحراء احتضان جميع حركات التمرد الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي ودعمها خاصة في النيجر ومالي، وقد استغل الزعيم الليبي معمر القذافي قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر عام 1999 لأجل الترويج لتجمع دول الساحل والصحراء ودعمه لمواقفه اتجاه القضايا الإفريقية ويعلن عن وجوده على الساحة الإفريقية.

2- مشروع دولة توارقستان: لقد كانت ليبيا في عديد المرات طرفا وسيطا لتسوية الأوضاع في الساحل الإفريقي عموما، وخاصة ما تعلق بالطوارق والنزاع في مالي والنيجر، حيث أعاد القذافي طرح فكرة مشروع دولة توارقستان* يوم 27 ديسمبر 2005،

(1) نبيل بويبية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف"، مرجع سابق، ص 9، 10.

* ويضم هذا التجمع في عضويته، البنين، بوركينا فاسو، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، إريتريا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غانا، ليبيا، ليبيريا، كينيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، جمهورية ساوتومي وبرنسيب، تشاد، الطوغو، تونس.

* تعود جذور هذه الفكرة إلى المشروع الفرنسي القديم الذي طرحه ديغول سنة 1956، والمتمثل في المنظمة المشتركة للمنطقة الصحراوية (OCS).

كما ساهمت ليبيا في وساطة بين أطراف النزاع المالي وقد أسفرت هذه الأخيرة عن ما سمي بـ: بروتوكول تفاهم وقع عليه الطرفان يوم، 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي، الذي وقع على بعد 150 كلم شمال كيدال والذي شكل خرقا لاتفاقية الجزائر⁽¹⁾، وقد استطاع القذافي أن يصبح ذا تأثير قوي في مسائل تخص منطقة الساحل الإفريقي، عبر ربطه علاقات مع قادة الطوارق ودعمه لمطالب الأقلية الطارقية التي تطالب بالإنفصال وتشكيل دولة خاصة بها، نظرا لما تعانيه من تهديد وإقصاء في الدول التي تعيش بها، كما عمل القذافي على زيادة الإستثمارات الليبية في مالي، حيث أصبح الطوارق يتداولون بينهم فكرة أن من يريد أن يتقلد منصب دبلوماسي في مالي عليه أن يتجه إلى طرابلس أولا، وذلك نظرا للتأثير الليبي الكبير في مالي⁽²⁾، كما تراهن ليبيا على لعب دور إقليمي في الحرب على الإرهاب والوساطة لحل الأزمات في المنطقة لكسب الرضى الأمريكي ورفع نسبة التعاون مع الغرب، كما أن الخلاف الليبي الجزائري حول منطقة شمال مالي تجدد مع إقدام ليبيا على فتح قنصلية لها بمدينة كيدال على الحدود الجزائرية المالية، وقد زادت حدة الخلاف بعد خطاب القذافي في تمبكتو بمناسبة عيد المولد سنة 2005 ، والذي دعى فيه الطوارق إلى التوحد في فدرالية، وإعلانه عن انطلاق عدة مشاريع بتمويل ليبي، أهمها حفر قناة مياه نهر النيجر مما زاد في شعبيته، خاصة أنه لعب على نقطة حساسة بالنسبة للطوارق ألا وهي الوحدة وحرية التنقل داخل الفضاء الطارقي بالإضافة إلى التنمية، وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيعا على الانفصال⁽³⁾، بالنسبة للأقلية الطارقية.

وبالرغم من هذا الدور الليبي الكبير في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة في دولتي مالي والنيجر والعمل على إيجاد حلول لقضية الطوارق، إلا أنه وعقب انهيار نظام معمر القذافي في انتفاضة شعبية عرفت منطقة الساحل الإفريقي منعرجا خطيرا، وازدادت قوة حركات التمرد في مالي بفعل السلاح الذي تم الحصول عليه من مخازن أسلحة الجيش الليبي وعودة العناصر التي كانت تقاتل إلى جانب القذافي، فبانتهاة فترة القذافي وسقوط نظامه فإن الدولة الليبية الحديثة لا تزال تبحث عن ذاتها، وأن سياستها في منطقة الساحل الإفريقي لم تتضح بعد.

(1) إبراهيم ولد الحاج، مرجع سابق، ص ص. 2، 3.

(2) نبيل بويبية، "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف"، مرجع سابق، ص. 11.

(3) سيكوبا ساماكيه، الإنقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية، ترجمة: محمد بابا ولد اشفع، مركز

الجزيرة للدراسات، 5 أفريل 2012، ص. 5، 6.

ثانياً: بالنسبة للمغرب: يبدي المغرب اهتماماً كبيراً بالطوارق وبأوضاعهم، حيث تعد الثانية التي حاولت توظيف القضية الطارقية لتحقيق أهدافها وإدارة علاقاتها الصراعية مع الجزائر، وفي هذا الصدد يقول الملك المغربي حسن الثاني أنه إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية، فلا أرى مانعاً من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم، فلقد أصبحت الأجهزة السرية المغربية جد نشطة في تمبكتو، ولا يدخل هذا في إطار زعزعة المنطقة فحسب، بل لتحقيق هدف "المغرب الكبير" الذي يطالب به المغاربة، والذي يشمل جزءاً كبيراً من الجنوب الغربي الجزائري كل الصحراء الغربية وكل موريتانيا وشمال غرب مالي.

فالمغرب وبالرغم من أنه لا توجد بها أقلية طارقية، إلا أنها حاولت استغلالها في قضية الصحراء الغربية، من خلال التهديد بدفع الطوارق إلى المطالبة بالإستقلال وتشكيل كيان خاص بهم، (1) وبالنظر للعلاقة الجيدة بين المغرب واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد زودت المخابرات المغربية إسرائيل بمعلومات مفادها أن هناك بعض والقبائل الطارقية ذات الأصول اليهودية مثل: قبيلة داي شاك **dai chak** التي اعتنقت الإسلام، وهو ما جعل القادة الإسرائيليين يفكرون في إمكانية القيام بعملية في منطقة الساحل الإفريقي، (2) كما اتهمت المغرب الجزائر بإرغام الكثير من الشباب الطوارق على الانخراط في صفوف القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقيا الحمراء وواد الذهب البوليزاريو. (3)

ولقد قامت المغرب بتأسيس وتدعيم واستغلال "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد" بزعامة أبو بكر الأنصاري الذي درس بالمغرب وأسس حركته هناك سنة 2006، وفي هذا الإطار يبين رئيس هذه الحركة أن سبب تأسيسها بالمغرب في قوله: "ولدت حركتنا في المغرب لأن ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا مثل ارتباط كيدال بالجزائر، فقد التزمت المغرب الصمت حيال قضية الطوارق في التسعينات بسبب دعم البوليزاريو للجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد، على الرغم من أن قبائل الطوارق في تمبكتو ترتبط بروابط البيعة مع ملوك المغرب الأشراف، وهو ما جعلهم مقربين من الرباط، بالإضافة إلى أن محمد علي الأنصاري أمير طوارق تمبكتو كان لاجئاً في الرباط وتوفي فيها سنة 1994، ويكمل رئيس الحركة عن الأهداف التي تسعى إليها حركته يقول: " نهدف

(1) العيد زغلامي، "الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي"، جريدة الشعب، 17 نوفمبر 2009

www.djazairress.com/echchaab/8358. (24-04-2015)

(2) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 6-9.

(3) محمد سيدمو، "التدخل العسكري الجزائري في ليبيا إشاعات"، جريدة الخبر، ع. 7514، الجزائر، 7-8-2014، ص.

للتعريف بعدالة قضيتنا، ونسعى للاستقلال عن مالي، ونرغب في رفع الوصاية الجزائرية والليبية عنها، حتى يتمكن المغرب من تدويلها وعرضها على الأمريكيين بصورة تجلب لنا الإستقلال"، كما يهدف المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد وحليفه المغرب للتقرب من إسرائيل والغرب بطرح مشروع سمي بـ **الهلال السامي**، وهو حسب رئيس هذه الحركة عبارة عن مبادرة من ملك المغرب محمد السادس لحماية شعب الطوارق من المآمرات مالية، حيث يسعى الملك المغربي لاسترجاع الصحراء التي تحاول مالي والجزائر سلبها له عبر الدعم الإفريقي والليبي الزنجي، وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركة إقليميا في مواجهة الجزائر، يقول: "أنه من مصلحة الحركة الطارقية التحالف مع الرباط ضد الجزائر، فالجزائر عدو الطوارق والمغرب وحليف لمالي والبوليزاريو، ثم إن اليهود المغاربة الذين يخدمون القصر الملكي ويقربونه من واشنطن لعبوا دورا في إقناع المغرب باحتضان قضية الطوارق ردا على دعم الجزائر للبوليزاريو، ثم إن منسقية "عرب مالي" التي تضم عرب مالي المتحالفين مع الصحراويين ومالي ضد الطوارق، وبالتالي خيار الرباط والحركة الطارقية هو التحالف الأبدى ضد الجزائر ومالي منسقية "عرب مالي".

كما أكد أبو بكر الأنصاري أن الجزائر أصبحت مطوقة دبلوماسيا جنوبا منذ تشكيل المؤتمر الوطني لتحرير أزواد، مطوقة شرقا بليبيا التي يتنامى بها شباب داعم للطوارق بقيادة سيف الإسلام القذافي، وغربا مغرب جعل من دعم الطوارق سبيلا لنيل دعم المرجعيات البربرية لمغربية صحرائه.⁽¹⁾

وتسعى المغرب لمعالجة القضية الطارقية من خلال تجمع دول الساحل والصحراء، حيث تم عقد دورة استثنائية في الرباط، وتم تشكيل لجنة تنفيذية مصغرة من 9 دول مهمتها العمل على إعادة هيكلة المنظمة لمواكبة التحولات التي شهدتها المنطقة منذ انقلاب 21 مارس 2012، في مالي، وقال وزير الخارجية والتعاون المغربي سعد الدين العثماني أن تجمع دول الساحل والصحراء مرغوم اليوم إلى إعادة النظر في قانونه التأسيسي والتنظيمي وأجهزته أيضا، وإعطاء ديناميكية جديدة الحوار السياسي بين الدول، ودعا إلى إيجاد الحلول الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار كدعامة للجهود التي تبذلها دول المنطقة، من أجل النهوض باقتصاديات وتوفير العيش الكريم لشعوبها بما فيهم شعب الطوارق في كل من دولتي النيجر ومالي.⁽²⁾

(1) نبيل بويبية: "مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف"، مرجع سابق، ص 14-11.

(2) أخبار سكاى نيوز عربية، "أزمة مالي تبعث أوراق دول الساحل"، أبو ظبي، 11 جوان 2012

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية:

أولاً: الآليات السياسية:

1- على المستوى الداخلي:

بادرت الجزائر بعد استقلالها إلى فتح قنوات سياسية من أجل إدماج سكان الصحراء ضمن الهوية الوطنية الجزائرية، وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى تحويل نمط الحياة التارقية من السلطة الجماعية أو المشتركة التي يمثلها "الأمنوكال" "Amenokale"، كرئيس محلي إلى ممثلي عن الشعب التارقي في مختلف هياكل الدولة.

فالجزائر حرصت دائماً على تواجد الطوارق ضمن المؤسسات الشعبية السياسية، فقد تم تعيين أحد قادة الطوارق كنائب رئيس للمجلس الشعبي الوطني في عهد الرئيس "أحمد بن بلة"، وبقي تمثل الطوارق في البرلمان الجزائري موجوداً دائماً لحد الآن.⁽¹⁾ كما قامت الجزائر بتوطين حوالي 500 ألف طارقي من مالي والنيجر.

2- على المستوى الخارجي:

باعتبار أن تكاليف الفشل لا تعير اهتماماً للحدود الوطنية فقد أحدثت الدول الفاشلة في الساحل تأثيراً سلبياً على الجزائر.⁽²⁾ لذا قامت الجزائر بالعديد من المبادرات من خلال العمل على تنسيق الجهود بينهما وبين الدول المجاورة لأن قضية الطوارق لا تخص مالي والجزائر فقط، بل هناك دولاً أخرى تمسها هذه القضية كالنيجر وليبيا وبوركينا فاسو، لأنها تحتوي على نسبة كبيرة من الطوارق على أراضيها.

وتوجت الجهود الدبلوماسية * في هذا الاتجاه بعقد قمة رباعية ضمت كل من الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي في 08 و 09 سبتمبر 1990، بمدينة جانت بالجزائر للنظر في المسألة الطارقية في مختلف الجوانب،⁽³⁾ نتج عن هذه القمة إتفاق يقضي باستبعاد العمل العسكري

(1) فيصل بولجدي وعبد السلام د خليل، الأبعاد السياسية للمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: أزمة التوارق في شمال مالي نموذجاً، مقالة غير منشورة (سكيدة: جامعة 20 أوت 1955 (د س ن))، ص. 8.

(2) إكرام أبركان، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، بجامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، ص. 9.

* تندرج السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بدول الجوار، والتي تقوم على: مبدأ حسن الجوار، وإقامة تعاون جهوي وحل النزاعات بالطرق السلمية -مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل كان.

-عدم المساس بالحدود الموروثة على الاستعمال.

(3) فيصل بولجدي وعبد السلام د خليل، مرجع سابق، ص. 8.

وتبني الحلول السياسية والعمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق، وتم إنشاء لجنة دائمة تضم وزراء داخلية الدول المعنية، ويتم متابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء خارجية هذه الدول، الذين يجتمعون مرة كل سنة، (1) حيث أكد وزراء الدول المجتمعة على رغبتهم في تحقيق عدة أهداف أبرزها:

- مكافحة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وكذا احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة مبدأ استخدام الطرق السلمية في حل المشاكل.

- إضافة إلى احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن هته الأهداف لم تحقق بسبب تماطل الدول في تطبيق هته الأهداف، كما انسحبت ليبيا من القمة بسبب تفضيل الطوارق وساطة الجزائر بدلا من ليبيا. ثم انعقد بعد ذلك أول اجتماع لوزراء داخلية الجزائر ومالي والنيجر بمدينة قاو Gao المالية في يومي 25 و26 أكتوبر 1990، وفي هذا الاجتماع تم التركيز على محورين أساسيين هما: - تنقل الأشخاص والممتلكات. - تنمية المناطق الحدودية. ثم عقد بعدها لقاء لقلعة بالجزائر 1991، إضافة إلى تفعيل ندوة الدول الصحراوية تحت إطار الأمن والتنمية والتي انعقدت في نوفمبر 1993، جمعت الدول المعنية، حاولت فيه الجزائر إقناع الدول الأخرى بضرورة التعاون لحل المشاكل المشتركة. (2)

- **منظمة صحاري العالم:** منظمة دولية تنشط في مجال البيئة، وهي من ثمار مبادرة التنمية الجديدة في إفريقيا (النيباد) التي تعد الجزائر من مؤسسيها رفقة جنوب إفريقيا ونيجيريا، وقد أخذت على عاتقها منذ تأسيسها في 2002 في معالجة مشاكل البيئة من خلال النشاطات الاجتماعية والثقافية والعلمية التي تنظمها، ومن أهدافها حماية المناطق الجافة والتصدي لخطر التصحر بإفريقيا (3)، فالمطلوب هو الحفاظ على الحياة في الصحراء وحماية مصادرها وتنوعها. علما أن منظمة هيئة الأمم المتحدة اعتمدت مقترحات منظمة صحاري العالم، التي تنشط في مجال البيئة في المناطق الجافة ومكافحة التصحر، وعليه قرر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان تعيين وزير البيئة الجزائري شريف رحمان-بصفته رئيسا لمنظمة صحاري العالم-سفيرا للمنظمة في مجال البيئة. (4)

(1) محمد دخوش، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، يومية الرائد

[http://elraaed.com/ara/.\(22-04-2015\)](http://elraaed.com/ara/.(22-04-2015)).

(2) ظريف شاكر، مرجع سابق، ص. 64.

(3) أحمد رواية، "وزير البيئة الجزائري، التصحر خطر عالمي يهدد البشرية"، الجزيرة، 19 جانفي 2006

[http://www.aljazeera.net/news/reportson.\(06.05.2015\)](http://www.aljazeera.net/news/reportson.(06.05.2015)).

(4) المكان نفسه.

ثانياً: الآليات الدبلوماسية:

1- الوساطة الجزائرية في مالي:

قامت الجزائر بالتوسط بين الحكومة المالية والجبهات الموحدة للطوارق خاصة وأن الدول المجاورة لمالي في حالة هشاشة وأي منها غير آمنة من الاضطرابات الإجتماعية أو العسكرية أو السياسية.⁽¹⁾ فالجزائر قامت بوساطات عديدة ^{2*} ومن أهمها:

- أ- **إتفاق سلام الجزائر جويلية 2006:** أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي و متمردي حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير، وذلك بهدف تسوية النزاع المسلح الذي يهدد منطقة الساحل الإفريقي، وقد أشرف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب.
- حيث قامت الحكومة المالية بالموافقة على مطالب الطوارق السابقة ونص الاتفاق على:
- التأكيد على الحرص على السلام والاستقرار والأمن في البلاد والتفرغ لمهام التنمية الإجتماعية والإقتصادية لمناطق الشمال ومنها "كيدال".
- ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجه منطقة "كيدال" في المجال الإجتماعي والإقتصادي.⁽³⁾ (انظر النص الحرفي للاتفاقية)

⁽¹⁾ Mathieu pellerin, " le sahel et la contogion libyenne, " **politique étrangère** (Reberas), 2012, p p. 854-847.

*أ- **إتفاقية تمناست 1991:** تم التوصل إلى هذه الاتفاقية على إثر لقاء تم في 05 و 06 جانفي 1991 جمع بين ممثلين عن الحكومة المالية وممثلين عن "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد"، و"الجبهة العربية الإسلامية للأزواد"، في ولاية تمناست بالجنوب الجزائري، وانتهت هذه المفاوضات بالتوقيع على اتفاق تمناست والذي تضمن ما يلي: - وقف إطلاق النار، وتبادل الأسري. - انسحاب قوات المتمردين إلى مناطقهم. - تخفيض عدد الجيش المالي في الشمال، منطقة كيدال. الإسراع في مسار اللامركزية الإدارية في مالي.

ب- **إتفاق تمناست 30/27 جوان 1994:** والذي تم التوصل إليه من خلال اللقاء الذي جمع طرفي النزاع في تمناست في 30/27 جوان 1994.⁽²⁾ حيث أدان فيه الأطراف الإعتداءات التي حدثت والذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996 من خلال التوقيع على الميثاق الوطني بين الحكومة المالية والحركات المتمردة،

ج- **لقاء الجزائر العاصمة الثاني 24/22 جانفي 1992:** جمع الأطراف المتنازعة تحت إشراف الجزائر، وتم الإتفاق على نقاط أهمها: توقيع هدنة والإطلاق المتبادل لسراح المسجونين، وتنصيب لجنة مستقلة للتحقيق.

د- **الإتفاق الوطني المالي أبريل 1992،** وتم التوقيع عليه في باماكو بتاريخ 11 أبريل 1992، ونص هذا الإتفاق على إدماج المتمردون في الجيش والحكومة، وإنشاء هرمية محلية إقليمية من المجالس لانتقال السلطة بشكل حقيقي.

ه- **لقاء الجزائر 15/10 ماي 1994:** تم الاتفاق عدة نقاط أهمها: فيه على عدد مقاتلي وإطارات MFUA الذي سيتم إدماجهم في الأسلاك العسكرية للدولة والوظيف العمومي .

⁽³⁾ أنظر الملحق -1-

- العمل على ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال.
- تنظيم منتدى كيدال حول التنمية لإنشاء صندوق خاص للإستثمار لإعداد برنامج لتنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية، هذا البرنامج سيعطي كل النشاطات مثل الري وتربية المواشي، النقل، الاتصال، التعليم، الثقافة، الحرف اليدوية، واستغلال الموارد البشرية.
- تسريع مسار تحويل الكفاءات للجماعات المحلية.⁽¹⁾ (أنظر النص الحرفي للاتفاقية).
- إصلاح البنى التحتية كالطرق لسهولة تحرك الطوارق.
- تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين وإنشاء صندوق لدعم الإعمار.
- ولتجسيد هذه الأهداف تم الاتفاق على إنشاء مجلس جهوي للمتابعة والتنسيق⁽²⁾، إلا أن هذا الاتفاق اعترضته عراقيل من طرف الحكومة المالية التي لم تقم بتنمية مناطق الجنوب، كما هاجمت المجموعات المسلحة من الطوارق الماليين بلدة بنزاوتين المحادية للحدود الجزائرية، وهذا ما يبرز انعدام الثقة بين أطراف النزاع الذي بدأ مع استقلال مالي عام 1906.

لكن ورغم كل هاته المشاكل استمرت الجزائر في بذل جهودها من خلال عقد اجتماعات مع كلا الطرفين لمحاولة انقاذ اتفاق "سلام الجزائر" الموقع بين الطرفين في الجزائر سنة 2006، حيث تصر الجزائر في كل المناسبات على الضغط على حكومة مالي لتنفيذ ما تعهدت به في الاتفاقات خاصة ما تعلق بتنمية مناطق الطوارق قاو Gao، وكيدال وتينزاوتين، وتوفير فرص العمل.⁽³⁾ مع استمرار الأزمة في مالي أدى بالأطراف إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 على بروتوكول إضافي يضم ثلاث محاور، يتعلق المحور الأول بالإجراءات التطبيقية العالقة في إتفاق جويلية، أما الثاني فيضم بجدول زمني يحدد آجال تسليم 300 من عناصر التحالف لسلحهم، أما الثالث فيتعلق بشروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو، قاو)، وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في 23 و 24 مارس 2008.⁽⁴⁾

(1) المكان نفسه.

(2) المكان نفسه.

(3) ظريف شاكر، مرجع سابق، ص. 68.

(4) توفيق بوسني وإسماعيل بوقنور، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي في مالي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمه، الجزائر، ص. 15.

لكن هذا الإتفاق لم يؤدي إلى نتيجة بل اشتد القتال مجددا في مارس 2008، فقامت الجزائر بجمع الفرقاء مرة أخرى في الجزائر العاصمة 24-27 جويلية 2008، (1) تم الإتفاق فيه على وقف القتال وإطلاق سراح المسجونين لدى كل طرف وإنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مئتي عضو من الطرفين بالتساوي. (2)

ب- اتفاق الجزائر للسلم و المصالحة 2015:

دفعت الأحداث الأخيرة في المنطقة بالجزائر لاستئناف دورها بسبب تفاقم التهديدات، حيث انطلقت في الجزائر 16 جويلية 2014، المفاوضات بين الطرفين في مالي، و تم التوقيع على الاتفاق النهائي يوم 15 / 05 / 2015 و قد نص مشروع الإتفاق على مجموعة من المحاور كما يلي: (5)

- عقد العزم على القضاء نهائيا على الأسباب الجذرية للوضع الراهن، وتعزيز مصالحة وطنية حقيقية تستند إلى التاريخ والوحدة الوطنية التي تحترم التنوع لأنه سمة الشعب المالي
- تؤكد مالي في هذا الصدد على ضرورة إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على أسس مبتكرة تحترم سلامة أراضيها، وتعكس التنوع العرقي والثقافي، والمحددات الجغرافية والاجتماعية والثقافية في شمال مالي من خلال نظام ملائم .
- الاعتراف بالحاجة إلى إستعادة الأمن دون تأخير وتعزيز السلام الدائم في البلاد، وذلك من خلال تفعيل قواعد الحكم الراشد والشفافية في الإدارة، واحترام حقوق الإنسان والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب .
- الاعتراف بضرورة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ورفض العنف و استخدام الحوار.
- عملية صنع القرار تكون مشتركة بين الشعب المالي.
- إحترام الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية و السيادة لدولة مالي و شكلها الجمهوري و طابعها العلماني.

(1) المرجع نفسه. ص. 15.

(2) يوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية، في الساحل الإفريقي"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 3 جوان 2012

<http://studies.aljazeera.net/report/2012/06/20126310429208904.htm>. (12-05-2015)

(5) أنظر الملحق رقم-3-

- الإعراف بتعزيز التنوع الثقافي واللغوي وتقييم مساهمة جميع مكونات الشعب المالي وخاصة الشباب والنساء في بناء الأمة، من خلال نظام حكم يراعى تطلعات الأمة واحتياجاتها الخاصة .
- رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي واستخدام الحوار والتشاور لتسوية المنازعات، بالإضافة إحرار حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الدينية.
- إتحاد الخطوات اللازمة لاعتماد التدابير التنظيمية والمتطلبات التشريعية أو الدستورية لتنفيذ هذا الإتحاف.
- يهدف الإتحاف إلى تعبئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في مالي، والمساهمة في الإستقرار الإقليمي والفرعي وكذا الأمن الدوليين.
- إسم الأزواد هو مصطلح إجتماعي ثقافي ورمزي تتقاسمه مجموعات مختلفة من شمال مالي التي تشكل مكونات المجتمع الوطني؛ فلا بد فهم مشترك للتسمية التي تعكس الواقع الإنساني، وينبغي أن تشكل أساس توافق الآراء اللازم فيما يتعلق بالطابع الوجودي لدولة مالي وسلامة أراضيها.
- أأد التدابير الرامية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية والإجتماعية.
- البعد السياسي للأزمات الدورية التي ميزت شمال مالي يتطلب معالجة سياسية، وفي هذا الصدد سيتم تنظيم مؤتمر الوفاق الوطني خلال الفترة الإنتقالية بدعم من لجنة المتابعة والتمثيل العادل للأحزاب على أساس يمكن من مناقشة الأسباب الجذرية للصراع ، وهذا النقاش يجب أن يأخذ بعين الإعتبار جملة من الأمور منها قضية الأزواد، فإنه سيتم تحديد عناصر حل لتمكين مالي من تجاوز محنتها.
- تسوية نهائية للصراع من خلال إيجاد نموذج يأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات المحلية والتي تدور حول : (1)
- إنشاء بنية مؤسسية تقوم على سلطات الإقليم مع الهيئات المنتخبة مباشرة .
- تمثيل أكبر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية ،وتعزيز سيادة القانون من خلال جلب نظام العدالة .

(1) أنظر الملحق رقم-3-

- تعهد الأطراف بتنفيذ هذه السابقة بحسن نية من خلال الإعراف بمسؤوليتها الأساسية في هذا الصدد.

- تعزيز سيادة القانون من خلال الوحدة والشمول والتمثيل ومشاركة فعالة وحقيقية. ومنه يمكن القول أن السياسيون الجزائريون استطاعوا أن يلعبوا دورهم في مالي، رغم أن الجزائر كانت ترى دائما أن حكومة مالي لا تقدم تعهدات كافية لمواجهة الأزمة.

ثانيا: الوساطة الجزائرية في النيجر:

بدلت الجزائر منذ بداية الأزمة في النيجر كافة مجهوداتها لحلها بطريقة سلمية، حيث تحملت الجزائر الهجرات المكثفة للمواطنين النيجريين الهاربين من النزاع المسلح، حيث قام الوزير النيجيري في 8 ماي 1992 بزيارة عمل إلى الجزائر، وكان ملف الطوارق أحد الملفات الرئيسية التي نوقشت بينه وبين محمد أوتشكي أحد قادة الطوارق في غرداية الجزائرية، وقع خلالها الطرفان عل هدنة لمدة 15 يوم.⁽¹⁾

كما قامت الجزائر بجمع الطرفان المتمثلين في المقاومة المسلحة (CRA) والسلطات النيجرية في 13-22 جوان 1993، تم التوصل فيه إلى عقد هدنة، لكن المشكلة لم تحل بسبب تفاقم الأوضاع.⁽²⁾ وكلفت الجزائر بدور الوسيط في العديد من اللقاءات ساهمت في التوصل إلى معاهدة السلام بين الحركات الطوارقية وحكومة النيجر في 24-04-1995⁽³⁾، وتنص هته الإتفاقية على:

- إدماج المقاتلين الطوارق بصفة كلية في الجيش أو القوات الأمنية النيجرية.
- القيام بتنمية مناطق الشمالية.
- وقد انطلقت المفاوضات بين الحكومة والطوارق في بوقادوقو في فيفري 1994 بعدما تم تأسيس محافظة سامية أوكلت لها مهمة إخلال السلام بالبلاد وقد أعدت المقاومة برنامجا، يعد بمثابة قاعدة للتفاوض تتكون من شقين:
- الأول:** يتضمن جذور المشكلة الطوارقية ووضعية الطوارق التي تتميز بالتهميش السياسي والفقر، والقمع والتهديد.
- الثاني:** يتضمن مختلف مطالب الشعب الطوارقي بحيث يعتبر تلبيتها شرط لتحقيق السلام.

(1) فيصل بواجدي وعبد السلام دخيل، مرجع سابق، ص. 10.

(2) نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص. 143.

(3) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص. 6-9.

ويمكن تقسيم هاته المطالب إلى مطالب سياسية واقتصادية، الإقتصادية تتمثل في تخصيص ربع الميزانية الوطنية و 40% من الربح الصافي من الضرائب التي تدفعها الشركات الأجنبية للمنطقة، أما السياسية فتتمثل تحديد خريطة لتقسيم المناطق التي تشبه كثيرا المنظمة المشتركة للجهات الصحراوية "O.S.R.S" التي أعدتها السلطات الفرنسية الإستعمارية، إضافة إلى نوع النظام الفدرالي الواجب اتباعه.⁽¹⁾

ومباشرة بعد التوقيع على نص الإتفاق الإضافي أعلن "إيساق بولا" وهو أول مؤسس لجبهة تحرير طوارق النيجر المعروفة تحت اسم جبهة تحرير الأبيد والأزواك، عن نهاية عمليات التمرد والانضمام إلى عمليات السلام بعدما اقتنع أن مطالبه تتطلب وقتا طويلا لتحقيقها، واستجابة الحكومة لكل مطالبهم ما عدى الطلب المتعلق بتطبيق النظام اللامركزي، لذلك قام "إيسا" بضم جميع الأطراف المقاتلة إلى عملية السلام وعمل على مكافحة قطاع الطرق في منطقة الشمال، وهذا للحفاظ على السمعة الجيدة للطوارق.⁽²⁾

المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية والإجتماعية:

أولا: الآليات الإقتصادية:

1- على المستوى الداخلي: ففيما يخص أمنها الداخلي فقد أقامت الجزائر إجراءات إقتصادية فورية طويلة من خلال برنامج تنمية الجنوب الكبير.

أ- تجارة المقايضة:

قامت الجزائر بتقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق والمتمثل في تجارة المقايضة، حيث تعتبر المقايضة نظاما تجاريا بدائيا يركز على مبدأ تبادل البضائع والسلع بين الجماعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، وذلك بهدف تموين السكان المقيمين في ولايات الجنوب، أدرار، إيليزي، تندوف، تمنراست وتتم تجارة المقايضة مع دولتي النيجر ومالي، وتخضع ممارسة تجارة المقايضة إلى شروط وهي :

- يمكن أن يمارس تجارة المقايضة الحدودية أي شخص طبيعي أو معني مقيم في الولايات التالية: تمنراست، أدرار، إيليزي، تندوف، ويجب أن يمتلك سجلا تجارية بصفته تاجر الجملة، وتكون لديه وسائل لنقل البضائع بالإضافة إلى هيكل التخزين. كما تتحدد قائمة تجار الجملة المسموح لهم بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بقرار من السيد الوالي المختص إقليميا.⁽³⁾

(1) لوهاب حدرباش، مرجع سابق، ص. 91.

(2) المرجع نفسه، ص. 92.

(3) نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص ص

144، 145.

- ويتم سحب رخصة ممارسة تجارة المقايضة إذا قام الشخص بممارسة التجارة لصالح طرف آخر، أو إذا لم يحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية، الجبائية، التجارية والجمركية المعمول بها، كما تخضع تجارة المقايضة إلى إلزامات* لتنظيمها.

ب- المعرض التجاري "أسيهار":

كما أقامت الجزائر معرض تجاري سنوي "الأسيهار" بولاية تمنراست، يجمع المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين ومتعاملي الدول الإفريقية الصحراوية السفلى، وينعقد المعرض مرة واحدة سنويا لمدة لا تتجاوز 21 يوما، يحدد السيد الوالي المختص إقليميا فترة انعقاده أما من الناحية الإجرائية فهو يخضع لشروط تجارة المقايضة نفسها، مع إضافة بعض الإلزامات وهي كالتالي:

- لا يمكن إيداع السلع المستوردة من البلدان المجاورة في إطار تظاهرة الأسيهار إلا ضمن نطاق هذه المعارض كما تحدده السلطة الإدارية المختصة في شكل مستودع عام ووفقا للشروط المحددة في المادة 141 لقانون الجمارك، وعلى المشاركين في الأسيهار أن يفتحوا حسابات بنكية جارية خاصة بالأسيهار لدى البنوك الأولية الموجودة في تمنراست.⁽¹⁾

- عند نهاية التظاهرة يجب إيداع المبلغ المستعمل في الشراء-خلال معرض الأسيهار- لدى بنك في الثلاث الأيام الأولى على الأكثر من غلق الأسيهار، كما يشترط استعمال هذا المبلغ في تسديد المشتريات من السلع الجزائرية، وبعد انتهاء دورة الأسيهار بـ 90 يوما يعاد تصدير تجار الجزائريين والعارضين الأجانب التي لم تبع، أو القيام بتحويلها إلى مستودع تحت الرقابة الجمركية.

* التزامات ممارسة تجارة المقايضة:

يشترط في قبول البضائع المستوردة في التراب الوطني على احترام قواعد الطب البيطري والصحة النباتية، كما لا يمكن تخصيص ناتج البيع إلا لشراء البضائع الجزائرية الواردة في قائمة محددة من طرف السلطات التجارية، كما يجب أن تعبر المبالغ الناتجة عن هذه العمليات على حساب خاص "مقايضة" يفتح لهذا الغرض، كما لا يمكن أن يتجاوز مبلغ المنتجات المشتراة قصد التصدير المبلغ المصرح به عند الدخول.

-لا يمكن تسويق البضائع المستوردة في إطار تجارة المقايضة خارج الحدود الإقليمية لولايات أدرار وإيليزي وتندوف وتمنراست.

-تكون عمليات التصدير التي تتم في إطار تجارة المقايضة موضوع تصريح لدى الجمارك ترفق به نسخة من التصريح بوضع البضائع المستوردة للاستهلاك وفواتير المنتجات التي يراد تصديرها ويجب أن تصاحب هذه المستندات التاجر المعني حتى اجتياز الحدود.

-يترتب على استيراد البضائع في إطار تجارة المقايضة الحدودية اكتساب سند بكفالة ويحضى هذا السند بتصريح لوضع البضائع للاستهلاك يودعه المتعامل الجزائري.

⁽¹⁾ أنبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص. 146.

ج- تفعيل السياحة في الجنوب:

فالجائر من باب الحفاظ على الخصوصيات المحلية قامت بإبرام العديد من التشريعات التي تهدف للمحافظة على التراث الطارقي فقامت برسم سياستها السياحية باتجاه الجنوب،⁽¹⁾ وفي هذا الإطار تطور قطاع السياحة بشكل ملفت للإنتباه في ولاية تمنراست، حيث أدى ذلك إلى اندماج جيد للطوارق في المعاملات النقدية من خلال امتهان وظائف مثل وظائف "المرشد أو الدليل" "guide" إضافة إلى كراء الجمال والسيارات رباعية الدفع.

بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت الجزائر بأشغال البناء المختلفة (الورشات الخاصة، الأشغال العمومية)، الحراسة والزراعة باعتبارها من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي خصتها الجزائر بسياسات تهدف إلى خلق استقرار إقتصادي لهذه الأقلية الطارقية، حيث تسعى الجزائر من خلال الإهتمام بهاته النشاطات إلى رفع القيمة الاجتماعية لنمط المعيشة الطارقي.⁽²⁾ كما تم إنشاء "صندوق لتنمية الجنوب" الذي يتم تمويله عن طريق نسب تقطع من عائدات البترول المصدر⁽³⁾، وفي جانفي 1995 تم تخصيص حوالي 35 مليار دينار جزائري لتمويل المشاريع التنموية في الصحراء الجزائرية، وفي أفريل 2001 تم تخصيص 12 مليار دينار من الميزانية لتنمية مناطق الجنوب.⁽⁴⁾، بالإضافة إلى تخصيص 16.8 مليار دينار لتمويل 5 مدن من الجنوب بغاز البوتان، (انقرت) ورقلة، بشار، الوادي، الغرارة (غرداية)، المنيع.⁽⁵⁾

2- على المستوى الخارجي:

وتتجسد المبادرة الجزائرية على المستوى الخارجي في التعامل مع مشكلة الطوارق من خلال تبني وتجسيد عدة مشاريع تنموية من شأنها فك العزلة عليهم وإدماجهم مع سكان الدول الذين يعيشون فيها، نذكر منها:

(1) فيصل بولجدي وعبد السلام دخيل، مرجع سابق، ص. 8.

(2) حكيمة علالي، "طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول:

المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، ص. 22.

(3) المكان نفسه، ص. 24.

(4) خالد شايب، بوتفليقة الرئيس وحصيلته: التحدي، ترجمة: كابويا عبد الرحمان، (الجزائر، دار الحكمة، 2004)، ص. 234.

(5) خالد شايب، المرجع نفسه، ص. 232.

أ- مشاريع أنابيب نقل البترول والغاز وكابل الألياف البصرية: اللذان يربطان بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي كما أن الطرق التي تمر عبرها أنابيب نقل البترول والغاز تفرض عليها رسوم وأتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى قيام الجزائر ومنذ فترة بتمويل عملية حفر آبار المياه وكذا المراكز الصحية ومراكز التكوين الإحترافي خصوصا في شمال مالي والتشاد.

ب- مشروع الطريق السيار عبر الصحراء (طريق الوحدة الإفريقية): هو مشروع أطلق في ستينيات القرن الماضي، حيث يمر هذا الطريق بكل من الجزائر (3.400 كلم) وتونس (900 كلم) ومالي (1.974 كلم)، والنيجر (740 كلم) والتشاد (900 كلم) ونيجيريا (1.313 كلم)، الهدف من هذا المشروع زيادة نسبة المبادرات التجارية بين هاته البلدان وتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة من خلال كسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادرات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة.⁽¹⁾ وقامت الجزائر برصد حوالي 200 مليار دج (حوالي 3 مليار دولار) لاستكمال وتطوير شطر الطريق العابر للصحراء الواقع على أراضيها في إطار البرنامجين 2009-2005 و 2010-2014، وبهدف جعل الطريق العابر للصحراء مربحا من الناحية الإقتصادية ثم إنشاء لجنة الربط للطريق العابر للصحراء برئاسة الجزائر.⁽²⁾

ج- مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد": تعتبر الجزائر من الدول المؤسسة للنيباد في 2001، هته الأخيرة التي جاءت بهدف التصدي للفقر ونقص التنمية في كل القارة الإفريقية، كما تسعى إلى التصدي للتحديات التي تواجه القارة الإفريقية حاليا، ومن ضمنها:

- مساعدة البلدان الإفريقية على الإنخراط في مسيرة النمو والتنمية، وزيادة اندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي على نحو كامل ومفيد.⁽³⁾
- أما الهدف الأساسي للنيباد فهو جلب الإستثمارات الإقتصادية للقارة الإفريقية لجعلها خالية من النزاعات.

(1) أ. أسماء، الطريق العابر للصحراء: "مشاريع هامة لعصرنة طريق الوحدة الإفريقية"، جريدة النهار ، 2013/08/28
http://www.ennaharline.com/ar/. (03-05-2015)

(2) المكان نفسه.

(3) الشراكة الجديدة من أجل التنمية

http://www.un.org/arabic/africa/osaa/ne. (06-05-2015)

كما أكدت الدول الإفريقية المشاركة في ندوة الدول الساحلية على العمل بشكل أكثر جدية، فيما يخص علاقات التعاون بين دول الجنوب، أو ما يعرف بتعاون جنوب جنوب، في سبيل التصدي إلى التحديات التي تعرفها المنطقة.

ورغم كل التحديات تعد الجزائر من أكثر الدول إصرارا على مساعدة دولة مالي وغيرها،⁽¹⁾ ويتضح ذلك من خلال مساعداتها الإقتصادية لمالي في ماي 1994 بتقديم عدة

وسائل المتمثلة في 7 سيارات و 1000 بدلة عسكرية كاملة ، كما أن حكومة الجزائر قررت وضع مبلغ مقدر بمليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية التي تستعملها من خلال تطبيق الإتفاق الوطني من شراء أجهزة مصنوعة في الجزائر.⁽²⁾ وقدرت فاتورة المساعدات للدول الإفريقية في شهر جوان من عام 2010 بعشرة ملايين دولار تجسدت في 15 ألف طن من الأرز،⁽³⁾ كما أنه وفي إطار حرص الجزائر على تحسين الأوضاع الإقتصادية للطوارق ،

يبرز لنا بوضوح مساهمتها في إتفاق السلام المنعقد في مالي في 15 ماي 2015 والذي نص على:

- إنشاء منطقة تنمية المناطق الشمالية، مع المجلس الإستشاري للأقاليم واستراتيجية التنمية تتكيف و الطبيعة الإجتماعية و الثقافية لدولة مالي.
- تمويل إستراتيجية التنمية هته من طرف صندوق خاص للتنمية المستدامة،و التي سوف تأتي من المصادر العامة الوطنية و المساعدات الدولية.
- إلزام المجتمع الدولي بالإمتثال الفعال لأحكام هذه الإتفاقية ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية من خلال السياسة و الدبلوماسية و المالية و التقنية واللوجستية.
- تجهيز و بناء مركز التدريب المهني الزراعي الرعوي في كيدالو تمبكتو.
- إعادة تأهيل مركز التدريب المهني لتعزيز الزراعة في منطقة غاو.
- تقديم الدعم اللازم لتنشيط الإقتصاد المحلي و تعزيز فرص العمل و بناء مهارات الشباب و النساء.
- دعم التعاونيات والشركات التي يمكن ان تولد فرص العمل من خلال الدعم المالي و غير المالي :مثال التدريب و الدعم الإداري.⁽⁴⁾

(1) حكيمة علالي، مرجع سابق، ص. 25.

(2) نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص. 147.

(3) لوهاب حدرباش، مرجع سابق، ص. 81.

(4) أنظر الملحق رقم 3-

- تحسين الإنتاجية و القدرة التنافسية بين الحرفيين و المؤسسات الحرفية من خلال التدريب المهني .
- تعزيز الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالقطاع الثقافي .
- تشجيع الصناعات الإستخراجية في المناطق الشمالية.
- تطوير البنى التحتية من خلال إقامة طرق تربط بين كيدال و تمبكتو و غاو في الطريق العابر للصحراء.(1)

ثانيا: الآليات الاجتماعية:

1-على المستوى الداخلي:

تؤكد الجزائر في جميع المناسبات على مدى أهمية الاندماج الإجتماعي والتوعية السليمة في معالجة مسألة الطوارق، ولهذا اتبعت الجزائر مجموعة من الطرق والمشاريع ومن بينها:

أ- **توظيف دور المسجد:** يعتبر المسجد أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي يمكن أن يساهم في التوعية، وتكوين وبناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور يخدم مجتمعه، خاصة وأن دول الساحل الإفريقي تشهد أوضاعا مزرية بسبب انتشار الفقر والجهل، فضلا عن التمردات المستمرة لأقليات الطوارق.

ب- **إنشاء إذاعة القرآن الكريم:** والتي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر (مالي والنيجر)، وذلك بهدف نشر الأفكار المنافية للعنف، ونشر تعاليم الدين الإسلامي، كما يوجد مشروع إنشاء إذاعة خاصة بدول الساحل تكون باللغات المحلية، وذلك بهدف الحرص على خصوصيات الأقليات والحفاظ على تماسكها ما يخلق تماسك إجتماعي. (2)

- وباعتبار أن الطوارق يركزون على المزيد من التمكين الإجتماعي قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بافتتاح المركز الجامعي بمدينة تمنراست في 2004/02/24، كما تم إفتتاح مركز جامعي بولاية إليزي 2012-2013،(3) كما قام بإصلاحات إدارية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، حيث قام بترقية كل من تمنراست وإيليزي إلى ولايتين، وذلك من أجل التقرب من مشاكل المواطنين في الصحراء.

(1) المرجع نفسه.

(2) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص. 181.

(3) فاطمة بقدي، مرجع سابق، ص. 13.

2- على المستوى الخارجي: يمكن لاتحاد المغرب العربي أن يسهم في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي، وهذا ما تحرص عليه الجزائر باعتبارها عضوا في هذا الاتحاد، لذا تسهر على تطبيق المشاريع والطرق التالية:

أ- الطريقة التجانية: تعود نشأة الطريق التيجانية، حسب المؤرخين، إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن محمد بن المختار التيجاني (1150هـ-1230 هـ / 1737-1815) المولود بعين ماضي بالجزائر، وتقوم التيجانية على أساس مبايعة الخليفة من أبناء التيجانية عملا بمبدأ الأكبر سنا. وقد حظيت هذه الطريقة باهتمام كبير لما لها أهمية للتصدي للعنف خصوصا وأن أتباعها يعدون بالملايين في العالم، لذلك فمنذ مجيء بوتفليقة للحكم ركز على دعم الطرق الصوفية والطريقة التيجانية بالخصوص.

وقد أكد محمد التيجاني على أن الطريقة التجانية لها إمتداد إفريقي هام، حيث تمتلك الزاوية تمثيلات في مختلف دول الساحل أهمها موريتانيا والنيجر ومالي وتشاد والسنغال، ويعمل مشايخ هذه الزوايا على القيام بدور التوعية داخل المدارس والمساجد والزوايا⁽¹⁾، ضد الإغراءات التي يتعرض لها الشباب من التيارات الدخيلة والتي تدفعهم إلى الهلاك، كما شدد الشيخ أحمد التيجاني دعوته إلى إتباع الطرق الصوفية التي قال إنها تربية للروح.⁽²⁾

فالجزائر قدمت دعم كبير للطريقة التجانية فهذه الطريقة من شأنها القضاء على الإرهاب والعنف إضافة إلى إمكانية التعامل مع قضية الطوارق من خلال نصحتهم وترشيدهم وإيجاد حلول لمشاكلهم بالطرق الصوفية.

ب- المساهمة في إنشاء رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل: ساهمت الجزائر في إنشاء هذه الرابطة التي تم الإعلان عن تأسيسها بالجزائر العاصمة يومي 29-30 جانفي 2013 من خلال إجتماع أئمة من دول الساحل ممثلين بـ: بوركينافاسو، الجزائر، مالي، وموريتانيا، النيجر ونيجيريا بالجزائر العاصمة، حيث أكد البيان التأسيسي للرابطة على أهدافها وأهمها:⁽³⁾

1- إعتقاد مرجعية الكتاب والسنة وإجماع علماء المسلمين على مراعاة المذهب المالكي السائد في المنطقة.

(1) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص. 181.

(2) نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص. 153.

(3) "رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل"

2- بدل الجهد فيما ينشر ثقافة السلم والحوار ويحقق التماسك الاجتماعي في المنطقة والتعايش مع أهل الديانات والطوائف والثقافات الأخرى.

3- رفض كل ما من شأنه أن يمس بسيادة الدول.

ج- إنشاء منتدى الوسيطية: ساهمت الجزائر في إنشاء منتدى الوسيطية في شمال وغرب إفريقيا والذي تم الإعلان عنه في مارس 2010 بنواكشوط، ويعد المنتدى تجمعا لعدد من التنظيمات الإسلامية سواء الشعبية أو الرسمية (جمعيات وهيئات أو منظمات إسلامية)، التي تسعى إلى نشر قيم الوسيطية والاعتدال في منطقة تتميز بنشاط مكثف للجماعات المتطرفة وتعرف إشكالات عرقية، ومذهبية ودينية خاصة في الدول التي تعرف اضطرابات أمنية بسبب الاختلالات الحاصلة بين مكوناتها العرقية مثل مالي والنيجر، (1) وقد اتفقت الهيئات والمنظمات المتمثلة فيه على أن يتم تداول رئاسة المنتدى كل سنتين. (2)

ويمكننا القول أن انخراط الجزائر في هذه المشاريع يهدف إلى حل النزاعات بالطرق السلمية خاصة منها التي تهدد كياناتها الاجتماعية والسياسي والاقتصادي.

وبسبب خوف الجزائر من التهديدات الناتجة عن كثافة الهجرة من كل من مالي والنيجر إلى صحراها، قامت الجزائر بتحمل أعباء الحركات الهجرة من خال بناء مراكز عبور في كل من "جانت" "عين قرام" "تين زاوتين" و"تيميمون" على نفاقاتها، كما قامت بتجهيز هذه المراكز بشروط الحياة الكريمة (غذاء، ملابس، وتغطية صحية ومدارس للأطفال) لتفادي اختلاطهم بطوارق الجزائر.

وقد نص مشروع الاتفاق الموقع في الجزائر في مارس 2015 على أن:

- التدابير المؤقتة وفقا لأحكام الباب السادس من الاتفاق على الفترة الإنتقالية، وتكون هذه الإجراءات التالية التي حددتها الأطراف تحت ختم الإستعجال ووفق أولويات لصالح السكان المتضررين من الوضع الأمني في المناطق الشمالية، وتكون كما يلي:
- تنظيم السنة الدراسية 2014-2015 في جميع مناطق غاو، تمبكتو، كيدال، وتحديد الوضع الحالي في جميع المدارس من هذه المناطق.
- تعزيز الخدمات المدرسية في 314 مدرسة ضمن خدمات الغذاء والمعدات.
- تعزيز وظائف المدارس عن طريق إعادة تأهيل المنشآت المتضررة.

(1) "قيادة الوسيطية بغرب إفريقيا"، جديد بريس، 26-12-2013

[http://www.jedidpress.cil.categor.\(09-05-2012\).](http://www.jedidpress.cil.categor.(09-05-2012).)

(2) التوحيد والإصلاح تستضيف الدورة الثالثة لهيئة رؤساء منتدى الوسيطية في إفريقيا، 19 مارس 2013

[http://www.alislah.ma/index.php.\(09-05-2015\).](http://www.alislah.ma/index.php.(09-05-2015).)

- العودة الفعالة و السريعة للمعلمين إلى مناطق غاو، تمبكتو و كيدال، من خلال تقديم حوافز للعودة.
- توجيه الطلاب المقبولين في اكااديمية غاو و تمبكتو. (1)
- ضمان إشراك المجتمعات المحلية في دعم عودة الأطفال و خاصة الفتيات إلى المدارس في المناطق المتضررة.
- تحقيق التنمية الريفية و الأمن البيئي و الغذائي .
- ضمان مراقبة الأوبئة في المناطق الثلاثة تمبكتو و غاو و كيدال.
- تنظيم أيام طبية للرعاية المتخصصة في المستشفيات الإقليمية من طرف الممارسين في المستشفيات الوطنية . لأجل تحسين وصول الخدمات للسكان.
- تشجيع البحوث المتعددة التخصصات حول قضايا التراث و الثقافة.
- تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال إحياء المناسبات الثقافية في المناطق الشمالية.
- تأهيل وضمان نهوض الفئات الاجتماعية الضعيفة .
- تتعهد الحكومة بإعادة تنفيذ هذه المشاريع أذا بمبدأ الشفافية و التشاور مع شركائها في العملية كالجزائر، و بمشاركة من المجموعة المحلية المعنية، و تتعهد الحكومة المالية بتعبئة الموارد البشرية و المالية لتحقيق هذه المشاريع، بما في ذلك استخدام فرص التمويل، التي سيقدمها الشركاء التقنيين و الماليين مثل: لجنة شؤون التنمية الاجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، لجنة المتابعة المسؤولة عن التقييم الدوري لتنفيذ هته الأعمال و المشاريع، و ستعقد إجتماعات تقييمها حسب الضرورة. (2)

المطلب الثالث: الآليات الأمنية والعسكرية:

أولاً: داخليا:

يبلغ طول الحدود الجنوبية الجزائرية المتاخمة للدول المشكلة لمنطقة الساحل الإفريقي 6280 كم²، هذا الإتساع زاد من صعوبة المراقبة والسيطرة عليها بصورة كاملة، حيث مثلت هذه الحدود معابر للجزائر نحو إفريقيا باتجاه الجنوب، ومنطقة لمختلف التفاعلات المؤثرة ومصدر العديد من التهديدات، لذلك عملت الجزائر على بناء مقاربة أمنية تهدف إلى احتواء مصادر التهديد. (3)

(1) أنظر الملحق رقم 3-

(2) المرجع نفسه.

(3) فيصل بولجدرى وعبد السلام دخيل، مرجع سابق، ص. 6.

وفي هذا الإطار ونظرا لتفاقم أزمة الطوارق في كل من مالي والنيجر، عملت الجزائر على حماية تواجد الطوارق في الجنوب الجزائري، وحمايتهم بتعزيز الأمن على الحدود الجنوبية وضمان تواجد شرعي لإقامتهم.⁽¹⁾

حيث قررت السلطات المركزية وبمناسبة زيارة رئيس الحكومة إلى الجنوب في شهر جويلية 1993، تعزيز عملية مراقبة الحدود الجنوبية وذلك من أجل التصدي إلى حركات الهجرة غير الشرعية، ومحاربة التهريب بكل أنواعه وتعزيز الأمن، مع الإبقاء على كل من هو طوارقي، ولهذا تم إحصاء المواطنين مرتين خلال أربع أشهر الأولى في ولاية تمنراست في أكتوبر 1993، أما الإحصاء الثاني فشمّل كل الجنوب الجزائري والذي تم في جانفي 1994، وكان الهدف من الإحصائيين هو تحديد هوية المهاجرين وكذا تسهيل عمل الأمن والجمارك.

وكنتيجة لذلك تمت بين 1993-1994 عملية طرد حوالي 5175 مهجر غير شرعي والإبقاء على كل من هو طوارقي حتى ولو كان غير جزائري.⁽²⁾

كما سنت الجزائر العديد من القوانين واللوائح التنظيمية لتسهيل حركة الحركة من وإلى الجزائر⁽³⁾، كما وضعت بعض التسهيلات والاستثناءات القانونية من أجل تمكين انخراط أسباب الطوارق الراغب في الانضمام إلى مختلف أسلاك الأمن خاصة الجمارك والدرك الوطني وحرس الحدود.⁽⁴⁾

ثانيا: خارجيا:

إنعكست الأزمة في كل من النيجر وخاصة مالي على الأمن الجزائري ما دفعها للتحرك سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الاتحاد الإفريقي (مجلس الأمن والسلم الإفريقي)، للتأكيد على تدابير أمنية لحل الأزمة.

حيث أن الجزائر تمارس جهودها الرامية لحل مشكلة الطوارق في الساحل في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي هاته الأخيرة التي قامت بعدة جهود فيما يخص هذه المشكلة، من خلال دعم دول المنطقة وتنسيق جهودها في إطار المنظمة، فبعد تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى ما يعرف بالاتحاد الإفريقي، تم إعادة النظر في مسألة التدخل في النزاعات الداخلية، حيث أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت ترى في النزاعات الداخلية شأنا داخليا لا ينبغي التدخل فيه، لكن الاتحاد الإفريقي غير من هذه النظرة، وذلك من أجل الحفاظ على سلامة وأمن دوله.

(1) المكان نفسه، ص. 8.

(2) حكيمة علالي، مرجع سابق، ص. 26.

(3) فيصل بوالجدري وعبد السلام دخيل، مرجع سابق، ص. 8.

(4) حكيمة علالي، مرجع سابق، ص. 26.

فقد أراد الإتحاد الإفريقي أن يضع حدا للنزاعات والحروب التي استوطنت القارة الإفريقية ولتحقيق هذا الهدف المنشود قام الإتحاد بتأسيس هيكل لتولي هذه المهمة تمثل في مجلس الأمن والسلم، والذي تم الإعلان عن تأسيسه في قمة "لومي" "lome"، أين تمت المصادقة على القانون التأسيسي وذلك في جويلية 2000 ودخل حيز التنفيذ بعد عام من ذلك في مؤتمر "ديربان" "Durban".⁽¹⁾

وباعتبار أن الجزائر تتبع نفس المبادئ والأهداف التي قام عليها مجلس الأمن والسلم الإفريقي (التسوية السلمية للخلافات والنزاعات، احترام سيادة) ووحدة أراضي دول الأعضاء، احترام سيادة القانون والحريات الأساسية للإنسان وذلك بهدف تعزيز السلام في القارة (...)، فإن الإتحاد الإفريقي بدوره يشيد بجميع الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل إيجاد تسوية سلمية للمشكل الطارقي في كل من مالي والنيجر، وأوضح مثال على ذلك كانت في أهم قرارات الإتحاد جاءت بعد تمرّد 17 جانفي 2012، حيث أعرب مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي عن إرادته لدعم أي وساطة تقوم بها البلدان المجاورة لمالي خاصة الجزائر، (2) كما طلب المجلس من رئيس مفوضية "الاتحاد الإفريقي" "جون بينغ"، الاتفاق مع الأطراف المعنية حول طرق مباشرة لترقية التعاون الضروري لتسهيل تسوية سلمية.

كما تم عقد اجتماع في "باماكو" عقب الدورية العادية الـ 18 لندوة رؤساء الدول والحكومات للإتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا يومي 29 و30 جانفي 2012، وكانت قد طلبت من مجلس الأمن والسلم وبالتنسيق مع دول المنطقة، دراسة أثر الأزمة الليبية على هذه البلدان وسُبل تعزيز جهود المنطقة وقد شارك في هذه الدورة بلدان منطقة الساحل ودول إفريقية، بالإضافة إلى ممثلين عن الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

كما أن الجزائر كانت جد حذرة من تداعيات أخرى "مجهرية" لأزمة الطوارق، وهو التخوف من زحف اللاأمن المجتمعي من الساحل خاصة في نسخته الإجرام الشبكي⁽³⁾، أو العمليات الإرهابية، فالجزائر وخوفا من دخول جماعات الطوارق وتحالفها مع الجماعات الإرهابية المتواجدة في الساحل، قامت بجهود مكثفة من أجل الوصول لحل مشكلة الإرهاب في الساحل، وبالفعل تم التوصل إلى ما يعرف بخطة تمرّاست 2009، (4) حيث أقرت كل من (الجزائر، وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا)، سنة 2009 خطة

(1) علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (بسكر: جامعة محمد خيدر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص. 164.

(2) أحمد إيدابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص. 93.

(3) فاطمة بقدي، مرجع سابق، ص. 16.

(4) إكرام أبركان، مرجع سابق، ص. 14.

أمنية تركز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب، وجاءت هاته الخطة نتيجة الاجتماعات العسكرية المطولة التي عقدها ممثلوا هيئات الأركان للجيوش النظامية الخمسة بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث تم الإتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة (الجزائر، ليبيا، موريتانيا ومالي والنيجر) ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية وغيرهم، وضمان حياد القبائل خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.(1)

كما أن الجزائر وفي إطار آليتها الأمنية التي تهدف لحماية استقرار دولة مالي، أمرت وزارة الدفاع الوطني نهاية شهر جانفي 2012 القواعد الجوية في أقصى الجنوب، بمنع تزويد طائرات ومروحيات الجيش المالي بالوقود، في إجراء جديد لتأكيد حياد الجزائر في النزاع الدائر بشمال مالي، كما أمرت قيادة الناحيتين العسكريتين السادسة في تمناست والثالثة ببشار، لتشديد الرقابة على عمليات تهريب الوقود لمنع وصوله لأي من أطراف النزاع في شمال مالي، بعد ورود معلومات حول نشاط مكثف لمهربي وقود يعملون لصالح الجيش المالي وحركات التمرد الأزوادية والإرهابيين، كما أوقفت قيادة القوات الجوية الجزائرية التعاون مع سلاح الجو المالي منذ بداية شهر فيفري 2012، وقررت التوقف على صيانة الطائرات المقاتلة المالية وطائرات الهليكوبتر التي يستعملها الجيش المالي حاليا في صراعه من المتمردين الأزواد.

كما قررت الجزائر الامتناع عن تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود إلى غاية توقف القتال ذلك بسبب إستخدام مالي لسلاحها الجوي ضد الحركات الانفصالية في إقليم الأزواد.(2)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر أولت للجانب الأمني إهتماما كبيرا في كل تحركاتها الدبلوماسية وذلك من أجل المحافظة على الإستقرار داخليا وخارجيا بهدف حماية نفسها.

(1) يوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014

Studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141211101950627544.htm.(27-04-2015)

(2) أحمد بلحاج محمد بن أحمد، "الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود"، جريدة الخبر، الجزائر، 2013-03-11، ع. 283028، ص.7.

خلاصة وإستنتاجات:

ومن خلال دراستنا في هذا الفصل الآليات التي اعتمدتها دول الساحل الإفريقي للتعامل مع مسألة الطوارق توصلنا إلى:

- أن المشكلة الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي قضية مشتركة بين دولة، وهذا ما يستدعي حلولاً جماعية ومشتركة لها.

- إن تعامل الحكومة المالية والنيجيرية مع مسألة الطوارق باعتبارهما أكثر الدول المعنية بالقضية قد اعتد على الوسائل العسكرية والأمنية بالدرجة الأولى ويبرز هذا غداة الاستقلال من خلال حملات القمع ضد حركات الطوارق، وهذا لا ينفي سعيهما الدبلوماسي لاحتواء الوضع.

- تسعى المغرب وليبيا باعتبارهما دول الجوار إلى إيجاد حلول للمشكلة الطارقية وذلك لتجنب انتقال صدمات نزاع الطوارق في مالي والنيجر إلى أراضييهما.

- تبرز المقاربة الجزائرية لحل المشكلة الطارقية كأبرز الجهود في منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها قوة إقليمية في المنطقة من خلال اعتمادها على آليات دبلوماسية وسياسية، عسكرية وأمنية، اقتصادية واجتماعية في محاولة منها لإيجاد تسوية لوضعية الطوارق في المنطقة،



الخاتمة

خلاصة واستنتاجات:

توصلت هذه الدراسة إلى أن:

تتمتع الأقلية الطارقية بخصوصية تميزها عن باقي التركيبات الإثنية الأخرى في دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث تعرف قبائل الطوارق تنظيم سياسي واجتماعي خاص بهم يميزهم عن باقي الأقليات في المنطقة، ولقد عانت هذه الأقلية منذ الاستعمار إلى يومنا هذا من إجراءات قمعية وممارسات تعسفية من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة خاصة في دولتي مالي والنيجر، وهذا ما دفعها للقيام بتمردات في فترات زمنية مختلفة بدءا من أول تمرد لها عام 1963م، إلى غاية آخر تمرد لها سنة 2012.

بالعودة إلى الأسباب الكامنة وراء هذه التمردات نجد أن أغلبها تدور حول شعور هذه الأقلية بالحرمان والتهميش، وكذا إقصاءها من المناصب السياسية الهامة وهذا ما تؤكدته مختلف المقاربات والمداخل المفسرة للنزاعات الإثنية، على غرار المقاربة الواقعية الإثنية و المقاربة البنائية إضافة إلى كل من المدخل الاقتصادي ومدخل تيدغر للحرمان، فاشتداد النزاع الطارقي في منطقة الساحل الإفريقي، دفع بدوله إلى العمل على إيجاد حلول له، ويتضح ذلك من خلال جهود كل من مالي، النيجر، باعتبارهما الدول المعنية بالقضية، إضافة إلى الجهود التي قامت بها كل من المغرب وليبيا.

تبرز المقاربة الجزائرية بوضوح في القضية الطارقية من خلال جهودها المكثفة والرامية لحل القضية حلا سلميا، حيث قامت بالتوسط بين الأقلية الطارقية وحكوماتها في كل من مالي والنيجر منذ استقلال هتين الدولتين وبروز المشكل إلى غاية اليوم بحثا عن تسويات ترضي كلا الطرفين، كما قامت بطرح العديد من المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والعسكرية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وذلك بغرض إدماج هذه الأقلية مع سكان الدول التي تقطن بها والقضاء على جميع المشاكل التي تعاني منها الجماعات الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي.

وفيما يخص الفرضيات أثبتت الدراسة صحتها كما يلي:

أثرت الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي من إنكشاف أمني وضعف الرقابة على الحدود إلى إنتشار عدة ظواهر على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب، وكلها شكلت مجالا خصبا لتطور مشكلة الطوارق في المنطقة، فعدم الإستجابة للمطالب الطارقية دفع بها إلى التحالف والإنخراط ضمن الجماعات الإجرامية والإرهابية المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي بهدف الضغط على حكوماتهم، وهذا بدوره ساهم في تردي الأوضاع الأمنية في المنطقة.

إن توزع الأقليات الطارقية بين دول منطقة الساحل الإفريقي وتشابه تعامل الأنظمة السياسية لهته الدول مع هذه الأقليات، ساهم في إنتقال صدمات النزاع الطارقي بين دول المنطقة من خلال إنعكاساته الأمنية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا بدوره فتح المجال أمام النفوذ والتدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي، على غرار التنافس الأمريكي والفرنسي على المنطقة، حيث تهدف هذه التدخلات إلى الحفاظ على مصالح كل طرف في المنطقة وخاصة المصالح الإقتصادية، باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أغنى مناطق العالم من حيث الثروات الطبيعية والمعادن الطاقوية، هته الأخيرة التي لم تستغل من طرف دول المنطقة.

لقد إختلفت الآليات التي اتبعتها دول منطقة الساحل الإفريقي في التعامل مع مشكل الطوارق من دولة لأخرى، حيث تنوعت بين آليات عسكرية و أمنية على غرار مالي و النيجر المعنيتين أكثر بالقضية الطارقية في المنطقة، ومساعي ليبية وجهود مغربية رغم عدم وجود الأقلية الطارقية بدولة المغرب، بينما تنوعت الآليات الجزائرية بين آليات سياسية ودبلوماسية، عسكرية وأمنية، إقتصادية وإجتماعية، وهذا راجع لأهمية أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للأمن القومي الجزائري، حيث أولت الجزائر أهمية كبرى لقضية الطوارق فعملت على البحث عن حلول للمشاكل التي تعاني منها الجماعات الطارقية المتواجدة داخل ترابها، وكذا الطوارق المتواجدين في دول منطقة الساحل الإفريقي ككل.

وعليه فدول منطقة الساحل الإفريقي تتعامل فرادى مع المشكل الطارقي نظرا لما تمليه مصالح كل دولة، وهذا ما لاحظناه من خلال وجود مبادرات فردية لدول المنطقة والتي لم تكن مجدية لحل المشكلة بسبب عدم وجود تنسيق فعال، واختلاف توجهات الدول في المنطقة، إضافة لتأثير القوى الكبرى على عملية صنع القرار داخل الدول المعنية، من خلال التدخلات المستمرة للقوى الخارجية في القضايا التي تخص دول المنطقة، مثل التدخل العسكري الفرنسي في مالي، بالإضافة لوجود تحديات في المنطقة حالت دون تحقيق تعاون حقيقي ومشترك لإيجاد حل للقضية الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي.



الملاحق

**ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION
DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT
DANS LA REGION DE KIDAL**

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.
3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.
4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.
- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

H

A+

G-A

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. Développement économique, social et culturel

- 1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;
- 2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;
- 3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;
- 4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;
- 5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;
- 6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;
- 7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;
- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;
- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;
- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;
- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;
- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

11

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

- 1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
- 2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;
- 3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

- 4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

- 5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.
- 6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.
- 7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les événements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;
- 8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;
- 9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.
3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procèdera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.
4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

- 1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.
- 2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.
- 3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.
- 4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.
- 5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :
 - Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.
 - Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.
 - Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.
- 6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.
- 7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.
- 8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Pour l'Alliance Démocratique
du 23 mai 2006 pour le Changement

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration
Territoriale et des Collectivités Locales

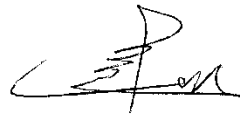
Ahmada Ag BIBI



Pour le facilitateur

SE Abdelkrim GHERAIEB

Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire




11

**AMBASSADE DE LA REPUBLIQUE DU MALI
REPUBLIQUE DU MALI
EN FRANCE UN PEUPLE – UN BUT – UNE FOI**

ALLOCUTION
de
Son Excellence
Monsieur Boubacar Sidiki TOURE
Ambassadeur de la République du Mali
À l'occasion
du Colloque sur le thème
« Sécurité et développement » en Afrique de
l'Ouest, les défis régionaux
Au Centre des Conférences de l'OCDE
Paris, le 12/06/2012

- Monsieur le Président du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest;
- Monsieur le Directeur, Service européen pour l'action extérieure;
- Monsieur le Directeur, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest ;
- Honorables invités ;
- Mesdames, Messieurs ;

Vous me permettrez d'adresser d'emblée mes premiers mots de remerciements chaleureux et de félicitations aux organisateurs de ce colloque pour le thème choisi. En effet, le thème "*Sécurité et Développement en Afrique de l'Ouest*" tombe à point nommé car, justement le Mali, mon pays, traverse une grave crise sécuritaire.

Mesdames, Messieurs,

Selon le document final du Sommet Mondial de 2005 sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement, **la paix et la sécurité, le développement et les droits de l'homme constituent le socle sur lequel repose le système des Nations Unies et les fondements de la sécurité et du bien-être collectifs**. Il est donc évident que l'on peut affirmer sans ambages qu'il n'y a **pas de paix sans sécurité, pas de développement sans paix**.

N'est-il pas couramment dit que l'absence de sécurité hypothèque le développement et réciproquement la fragilité économique favorise les conflits et l'insécurité ? Cette pensée illustre bien la situation en Afrique de l'Ouest.

En effet, la recrudescence des crises freine considérablement le développement dans la sous région ouest africaine. Nombre de pays ont connu des conflits et sont en voie de redressement post-conflit, parmi lesquels on peut citer la Côte-d'Ivoire,

la Guinée Bissau, le Libéria, la Sierra Leone. D'autres sont grandement fragilisés parce qu'ils sont en conflit ; c'est le cas du Mali présentement.

Ces crises entravent la capacité de nos pays à réaliser les objectifs du millénaire pour le développement.

Si les programmes visant les objectifs du Millénaire pour le Développement accordent une primauté au volet économique, force est de constater que les pays qui souffrent de conflit et d'insécurité atteindront peu ou prou les objectifs du Millénaire. C'est pourquoi les programmes de développement conçus aujourd'hui avec l'appui des partenaires au développement accordent une place prépondérante à la consolidation de la paix et de la sécurité.

Nos autorités ont sérieusement pris en considération que les questions de paix, de sécurité et de gouvernance doivent être des piliers majeurs dans leurs stratégies de réalisation des Objectifs du Millénaire, notamment la réduction de la pauvreté. Les États dits fragiles, c'est-à-dire ceux dont les Institutions ne peuvent pas fournir les services sociaux essentiels aux populations pauvres, offrent un terreau fertile pour le terrorisme qui menace la sécurité à l'échelle mondiale.

Face au caractère transnational des menaces telles que le trafic de drogue, le terrorisme, la prolifération des armes, il est essentiel que les États de la sous région renforcent leur coopération en faveur de la sécurité, mais aussi du développement.

Dans cette veine, la CEDEAO (la Communauté Économique des États d'Afrique de l'Ouest) s'est

dotée de mesures pour renforcer sa politique d'intégration. Ces mesures portent sur :

- la coopération transfrontalière ;**
- la promotion du développement durable ;**
- la lutte contre l'insécurité et la consolidation de la paix ;**
- la promotion de la bonne gouvernance et de la règle de droit.**

Il reste entendu que la situation globale de l'Afrique de l'Ouest, où l'ampleur des défis sécuritaires et les exigences du développement durable sont notoires, l'effort conjugué des États, des organisations régionales, de la société civile et des partenaires aux développements est nécessaire pour soutenir la paix et le développement.

Pour conclure cette première partie de mon allocution consacrée à l'Afrique de l'Ouest en général, vous me permettrez de reprendre les propos de Monsieur Richard Manning, le Président du Comité d'Assistance au Développement de l'OCDE qui, en parlant des États fragiles, avait déclaré ceci : « Ces États représentent un énorme défi en terme de réalisation des Objectifs de Développement pour le Millénaire et qui ont un impact majeur sur la Sécurité à la fois au niveau régional et mondial. **Il faut que la Communauté des bailleurs de fonds maintienne son niveau d'engagement financier et améliore l'efficacité de son aide dans ses environnements particulièrement difficiles** ».

Mesdames, Messieurs,

S'agissant du Mali, considéré il y a encore peu, comme modèle de stabilité en Afrique, la volonté politique pour garantir le binôme sécurité développement n'a pas suffi à éviter un conflit.

Enclavé au coeur de l'Afrique de l'Ouest, privé de tout accès à la mer, le Mali, pays du Sahel, est soumis aux fléaux de la sécheresse et de la désertification. Le Mali c'est aussi ce grand pays à culture séculaire. Les populations, diverses et variées, sont composées de plusieurs ethnies caractérisées par de profonds brassages et métissages tissés au fil des siècles. Chaque communauté préserve son identité, sa culture et ses traditions.

En la matière, la politique définie par les autorités maliennes a toujours été axée sur le dialogue ouvert et constructif.

Dans sa partie nord, communément appelée le septentrion, le Mali est confronté à une problématique de sécurité, paix et développement. L'enclavement du pays et la faiblesse du secteur industriel renforcent sa vulnérabilité.

Les Régions de Gao, Tombouctou et Kidal subissent une situation d'insécurité chronique se traduisant par un banditisme armé, des conflits armés intra et inter communautaires, des prises d'otages, des attitudes de méfiance entre communautés. Un ensemble d'ingrédients favorisant un climat délétère qui impacte inévitablement le développement.

Bien avant la rébellion que nous vivons aujourd'hui, des prises d'otages, des agressions caractérisées et répétées ont été recensées dans la zone. Réduisant ainsi à néant, sur l'ensemble du territoire malien, le tourisme qui constituait une manne financière importante.

Alors comment assurer paix, sécurité et développement dans une région aux crises récurrentes comme le septentrion malien ?

Certes, c'est une mission délicate et complexe, dans un contexte difficile. Mais, en dépit des ressources limitées du Mali, les autorités ont toujours été animées par la volonté inébranlable de sécuriser les Régions Nord Mali. Elles ont bien mesuré que la menace sécuritaire ne pourrait trouver de solution pérenne que dans le développement des zones concernées. Il y a lieu de rappeler la **politique de discrimination positive** découlant des différents accords signés à partir de 1991, mise en oeuvre au profit des Touaregs. De nombreux projets de développement ont été initiés en rapport avec les partenaires bilatéraux et multilatéraux du Mali.

La nation malienne tout entière, a accepté de bon coeur que l'aide publique de l'Union européenne au développement du Mali soit presque exclusivement consacrée à son seul septentrion.

Ainsi de 2006 à 2012, 120 millions d'euros sont investis dans cette partie du Mali, concomitamment avec l'apport du budget national et d'autres sources de financement. Parmi les projets phares, on peut citer celui découlant de l'Accord d'Alger signé en 2006 dénommé **Programme Spécial pour la Paix, la Sécurité et le Développement des régions du Nord Mali (PSPSDN)** portant sur plusieurs actions de développement.

La première phase du PSPSDN allait consister en la création d'une quarantaine d'infrastructures destinées au casernement des forces armées et de sécurité et aux structures de l'Administration d'État. Elle prévoyait également la construction d'une vingtaine d'infrastructures socio-économiques (centres de santé, écoles, forages modernes, logement d'astreinte...) en faveur des populations dans les régions de Kidal et Gao.

Beaucoup d'espoirs ont été placés dans ce programme ambitieux. Des résultats concrets étaient attendus sur du court terme. Les autorités maliennes misaient sur le PSPSDN pour endiguer l'insécurité, la pauvreté, le chômage des jeunes, les prises d'otages avec son corollaire de trafics en tout genre.

Face aux multiples soubresauts du passé, aux rebellions identitaires, les autorités ont toujours oeuvré dans une optique constructive. Le dialogue est privilégié aux armes. Une démarche qui a contribué, tant bien que mal, à aplanir les tensions, à préserver une certaine cohésion sociale, la stabilité politique du pays, qui sont les seuls vecteurs pour un développement durable.

Le PSPSDN à peine lancé, les conséquences de la guerre en Libye ont rompu un équilibre déjà fragile dans le septentrion malien.

En effet, dès le mois de septembre 2011, tous les experts s'accordaient à dire que la situation au Sahel était des plus explosives. En effet, un certain nombre d'éléments découlant de la guerre en Libye, à savoir :

- des mouvements d'anciens combattants lourdement armés en provenance de ce pays,
- la circulation d'armes dans la bande sahélo-saharienne,

ces deux ingrédients réunis constituaient une nouvelle menace pour la stabilité et la sécurité de la région.

Les enjeux sécuritaires dans la bande sahélo-saharienne ont des implications diverses et variées aussi bien pour les États riverains que pour les Pays de l'Europe de l'Ouest.

Les autorités maliennes n'ont eu de cesse d'alerter la Communauté internationale sur le retour de centaines d'hommes armés de Libye. Ce retour a effectivement accéléré la reprise de la rébellion qui avait pris fin en 2009 dans les Régions Nord Mali. Cette vaste région quasi-désertique difficile à contrôler sert depuis plusieurs années de sanctuaire à des unités combattantes d'Al-Qaïda au Maghreb islamique (AQMI) d'où elles sévissent dans d'autres pays de la bande sahélo-saharienne: Mauritanie, Niger et Algérie.

Il y a lieu de souligner que ces pays cités avaient décidé avec le Mali de mettre sur pied un **Comité d'état-major opérationnel conjoint (CEMOC)** basé à Tamanrasset (Algérie) avec pour objectifs :

- de procéder annuellement à une évaluation de la situation sécuritaire prévalant dans la région du Sahel
- et de définir des actions concertées pour la concrétisation d'une stratégie commune de lutte contre le terrorisme et la criminalité organisée.

Les autorités maliennes, par leurs alertes, entendaient obtenir l'adhésion de tous les pays et de tous les peuples à la lutte commune contre la problématique de l'insécurité dans la région sahélo-saharienne, dont la finalité est l'assurance d'un développement durable et d'un progrès social commun.

Malheureusement les alertes n'ont pas eu l'effet escompté. La suite est connue et aujourd'hui, le constat est des plus alarmants. Le Mali est coupé en deux. Les régions nord sont occupées par des groupes lourdement armés. Ce sont des centaines de milliers de personnes déplacées. Des violations graves des droits humains sont constatées sur le terrain (viols, assassinats, etc...).

Le Mali qui a d'énormes défis de développement à relever n'a pas besoin d'un conflit armé dont les conséquences sur la cohésion nationale et la stabilité du pays et de la sous-région seront incalculables.

L'histoire parle pour nous et éclaire le présent. La balkanisation préconisée par les groupes armés n'est pas une réponse au développement socio-économique. La balkanisation est le contraire du développement. La balkanisation, c'est la guerre, c'est la régression économique, c'est l'humain violé.

Je voudrais saisir cette tribune pour dire que le contre-pied de la balkanisation c'est l'unité, la fraternité et la solidarité des Communautés du Mali, autrement dit c'est le tous ensemble dans le respect de la diversité, le contraire du chacun pour soi.

Les revendications doivent s'inscrire dans le cadre d'un dialogue démocratique. Les revendications ne doivent pas être imposées par le feu des armes, car la paix et la sécurité restent les conditions essentielles et nécessaires du développement.

Pas d'avenir humain, pas de perspectives de développement sans l'unité du Mali.

Comme le proclame si bien, l'Acte constitutif de l'UNESCO : « **les guerres prennent naissance dans l'esprit des hommes et c'est dans l'esprit des hommes que doivent être élevées les défenses de la paix** ».

Nous avons l'obligation morale de continuer à agir avec détermination et persévérance auprès de nos frères qui ont pris les armes pour leur faire admettre et partager une culture de la paix qui permet aux hommes de se dépasser et de s'inscrire dans une logique de réconciliation pour faire face au seul combat qui vaille, celui du développement.

Mesdames, Messieurs,

Pour terminer, je réitère mes remerciements au Club du Sahel pour son appui au peuple malien qui traverse une douloureuse épreuve.
Je vous remercie de votre aimable attention.

**ACCORD POUR LA PAIX ET LA
RECONCILIATION AU MALI
ISSU DU PROCESSUS D'ALGER**

Preamble

Nous, Gouvernement de la Republique du Mali et Mouvements signataires de la Feuille de route du 24 juillet 2014, ci-apres denommes les parties ;

Reunis a Alger dans le cadre du processus de negociations defini par la Feuille de route que nous avons adoptee a Alger, le 24 juillet 2014, en vue de parvenir a un Accord pour une paix globale et durable garantissant une solution definitive a la crise qui affecte le nord du Mali appele par certains Azawad;

Exprimant notre profonde reconnaissance a l'Algerie, en tant que Chef de file de la Mediation, ainsi qu'a la Communaute economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union africaine (UA), les Nations unies, l'Union europeenne (UE) et l'Organisation de la Cooperation islamique (OCI), le Burkina Faso, la Mauritanie, le Niger, le Nigeria et le Tchad, membres de l'Equipe de Mediation ;

Ayant procede a une analyse approfondie de la situation au Mali, en general, et en particulier la nature des crises que connait periodiquement les regions du nord du Mali ;

Determines a eliminer definitivement les causes profondes de la situation actuelle et a promouvoir une veritable reconciliation nationale fondee sur une reappropriation de l'Histoire a travers une unite nationale respectueuse de la diversite humaine caracteristique de la Nation malienne ;

Convaincus de la necessite de reconstruire l'unite nationale du pays sur des bases novatrices, qui respectent son integrite territoriale, tiennent compte de sa diversite ethnique et culturelle, ainsi que de ses specificites geographiques et socio-economiques;

Reconnaissant la necessite d'accelerer le developpement economique, social et culturel du Nord du Mali a travers un systeme adapte ;

Reconnaissant la necessite d'une gouvernance conforme aux specificites geo historiques et socio-culturelles des regions du Nord, dont l'histoire a ete marquee d'epreuves ayant profondement affecte les conditions de vie des populations ;

Reconnaissant la necessite de restaurer sans delai la securite, promouvoir durablement la paix et la stabilite dans notre pays et traduire dans la realite les regles de bonne gouvernance, de transparence dans la gestion, de respect des droits de l'homme, de la justice et de lutte contre l'impunite ;

Reconnaissant l'imperatif de la lutte contre le terrorisme et la criminalite transnationale organisee ;

Reiterant notre attachement aux instruments africains et internationaux pertinents ;

Ayant a l'esprit les Accords anterieurs, ainsi que les difficultes rencontrees dans leur mise en reuvre et leur suivi ;

Convenons de ce qui suit :

**TITRE I : PRINCIPES, ENGAGEMENTS ET FONDEMENTS POUR UN REGLEMENT
DURABLE DU CONFLIT**

Chapitre 1 : Principes et Engagements

Article 1 : Les Parties, dans l'esprit de la Feuille de route, reiterent leur attachement aux principes ci-apres :

- a) respect de l'unite nationale, de l'integrite territoriale et de la souverainete de l'Etat du Mali, ainsi que de sa forme republicaine et son caractere laic;
- b) reconnaissance et promotion de la diversite culturelle et linguistique et valorisation de la contribution de toutes les composantes du peuple malien, particulierement celle des femmes et des jeunes, a l'oeuvre de construction nationale;
- c) prise en charge par les populations de la gestion effective de leurs propres affaires, a travers un systeme de gouvernance prenant en compte leurs aspirations et leurs besoins specifiques;
- d) promotion d'un developpement equilibre de l'ensemble des regions du Mali tenant compte de leurs potentialites respectives;
- e) rejet de la violence comme moyen d'expression politique et recours au dialogue et a la concertation pour le reglement des differends;
- f) respect des droits de l'Homme, de la dignite humaine et des libertes fondamentales et religieuses;
- g) lutte contre la corruption et l'impunite;
- h) lutte contre le terrorisme, le trafic de drogues et les autres formes de criminalite transnationale organisee.

Article 2 : Les Parties s'engagent a mettre en reuvre, integralement et de bonne foi, les dispositions du present Accord en reconnaissant leur responsabilite premiere a cet egard.

Article 3 : Les Institutions de l'Etat malien prendront les dispositions requises pour l'adoption des mesures reglementaires, legislatives, voire constitutionnelles necessaires a la mise en reuvre des dispositions du present Accord, en consultation etroite avec les Parties et le soutien du Comite de suivi prevu par le present Accord.

Article 4 : Les dispositions de portee nationale arretees dans le present Accord seront mises en reuvre prioritairement dans les regions du Nord du Mali, sans prejudice des mesures specifiques convenues pour cette partie du pays. Ces dispositions sont applicables aux autres regions du pays.

Chapitre 2 : Fondements pour un reglement durable du conflit

Article 5 : Le present Accord vise a creer les conditions d'une paix juste et durable au Mali, contribuant a la stabilite sous regionale, ainsi qu'a la securite internationale. Il consacre solennellement le reglement concerte du conflit sur la base des elements suivants :

De l'appellation Azawad

L'appellation AZAWAD recouvre une realite socio-culturelle, memorielle et symbolique partagee par differentes populations du nord Mali, constituant des composantes de la communaute nationale. Une comprehension commune de cette appellation qui refleete egalement une realite humaine, devra constituer la base du consensus necessaire, dans le respect du caractere unitaire de l'Etat malien et de son integrite territoriale.

Des mesures destinees a instaurer la paix et la reconciliation nationale

La dimension socio-politique des crises cycliques qui ont jalonne le septentrion malien necessite un traitement politique. A cet egard, une Conference d'Entente Nationale sera organisee durant la periode interimaire, avec le soutien du Comite de Suivi et sur la base d'une representation equitable des parties, en vue de permettre un debat approfondi entre les composantes de la Nation malienne sur les causes profondes du conflit. Ce debat aura a prendre en charge, entre autre, la problematique de l'Azawad. Il devra degager les elements d'une solution devant permettre au Mali de transcender sa douloureuse epreuve, de valoriser la contribution de ses differentes composantes a l'identite du pays et de promouvoir une veritable reconciliation nationale. Une Charte pour la Paix, l'Unite et la Reconciliation nationale sera elaboree, sur une base consensuelle, en vue de prendre en charge les dimensions memorielle, identitaire et historique de la crise malienne et de sceller son unite nationale et son integrite territoriale.

Des mesures destinees a assurer une meilleure gouvernance

Outre les mesures visees ci-dessus, le reglement definitif du conflit necessite une gouvernance qui tienne compte des specificites locales et qui s'articule autour des elements suivants :

- la mise en place d'une architecture institutionnelle fondee sur des Collectivites territoriales dotees d'organes elus au suffrage universel et de pouvoirs etendus ;
- la gestion par les populations des regions concernees de leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- une plus grande representation des populations du nord au sein des institutions nationales ;
- le renforcement de l'Etat de droit en rapprochant la justice des justiciables ;
- la mise en place d'un systeme de defense et de securite base sur les principes d'unicite, d'inclusivite et de representativite ;

- une participation active et significative des populations, en particulier celles du nord a la gestion de la securite locale ;
- un redeploiement progressif des forces armees et de securite reconstituees du Mali ;
- la mise en place d'une Zone de Developpement des Regions du Nord, dotee d'un Conseil consultatif interregional et d'une Strategie Specifique de developpement adaptee aux realites socio-culturelles et geographiques ainsi qu'aux conditions climatiques. La Strategie sera financee notamment par un Fonds pour le developpement durable dont les ressources proviendront de sources publiques nationales et de contributions internationales ;
- l'engagement de la Communaute internationale a garantir la mise en reuvre effective et le respect des dispositions du present Accord, ainsi qu'a accompagner les efforts deployes a cet effet a travers un soutien politique, diplomatique, financier, technique et logistique ;
- Une periode interimaire s'ouvrira des la signature de l'accord.

TITRE II : QUESTIONS POLITIQUES ET INSTITUTIONNELLES

Chapitre 3 : Cadre institutionnel et reorganisation territoriale

Article 6 : Les Parties conviennent de mettre en place une architecture institutionnelle permettant aux populations du nord, dans un esprit de pleine citoyennete participative, de gerer leurs propres affaires, sur la base du principe de libre administration et assurant une plus grande representation de ces populations au sein des institutions nationales. A cet effet, il est prevu les dispositions ci-apres :

Au niveau local

- La region est dotee d'une Assemblee Regionale elue au suffrage universel direct, beneficie d'un tres large transfert de competences, de ressources et jouit des pouvoirs juridiques, administratifs et financiers appropries ;
- Les populations maliennes et en particulier celles des regions du Nord auront dans ce cadre a gerer leurs propres affaires sur la base du principe de la libre administration ;
- Le President de l'Assemblee est elu au suffrage universel direct. Il est egalement le chef de l'Executif et de l'Administration de la region ;
- Les cercles et les communes sont dotes d'organes deliberants (Conseil de cercle et Conseil communal) elus au suffrage universel direct et diriges par des bureaux ayant une fonction executive avec a leur tete un President du Conseil de cercle et un Maire elus ;
- Il est reconnu a chaque region le droit d'adopter la denomination officielle de son choix dans le cadre des dispositions relatives au statut juridique et fonctionnement des regions.

Au niveau national

- reactiver et diligenter le processus de mise en place de la deuxieme chambre du Parlement sous la denomination de Senat, de Conseil de la Nation ou de toute autre appellation valorisante de sa nature et de son role, et en faire une institution dont les missions et la composition favorisant la promotion des objectifs du present Accord ;
- ameliorer la representation des populations a l'Assemblee Nationale par l'augmentation du nombre de circonscriptions electorales et/ou toutes autres mesures appropriees ;
- a court terme, prendre des mesures dans le sens de l'ouverture du Haut Conseil des Collectivites notamment aux representants des notabilites traditionnelles, aux femmes et aux jeunes ;
- assurer une meilleure representation des populations du Nord du Mali dans les institutions et grands services publics, corps et administrations de la Republique.

Chapitre 4 : Repartition des pouvoirs et competences

Article 7 : Les Parties reconnaissent la necessite d'un partage des missions et responsabilites entre l'Etat et les collectivites territoriales, pour assurer le niveau d'efficacite requis et la prise en compte des besoins et demandes des citoyens et des communautes a la base.

Article 8 : Les regions sont competentes, dans un cadre general prealablement defini par voie legislative et reglementaire, dans les matieres ci-apres:

- a) plan et programme de developpement economique, social et culturel ;
- b) aménagement du territoire ;
- c) creation et gestion des equipements collectifs et des services sociaux de base (education de base et formation professionnelle, sante, environnement, culture, infrastructures routieres et de communication relevant du domaine regional, energie, hydraulique et assainissement) ;
- d) agriculture, elevage, peche, gestion forestiere, transports, commerce, industries, artisanat, tourisme, transports interregionaux ;
- e) budgets et comptes administratifs regionaux ;
- f) etablisement et application d'impots et de recettes propres sur la base de parametres determines par l'Etat ;
- g) institutions de redevances ;
- h) acceptation et refus de dons, subventions et legs;
- i) octroi de subventions;
- j) prises de participation;
- k) cooperation decentralisee et jumelage;
- l) police territoriale et protection civile.

Article 9 : Les deliberations des collectivites territoriales sont executoires des leur publication et transmission au representant de l'Etat. La repartition des competences entre les differentes collectivites territoriales est determinee par la loi, sur la base du principe de subsidiarite.

Chapitre 5 : Representation de l'Etat et controle de legalite

Article 10 : L'Etat nomme aupres des collectivites territoriales un Representant, aux fins de preserver l'interet general. A ce titre, il relaie la politique du Gouvernement sur les grands projets et facilite les politiques de developpement economique et social et d'aménagement du territoire.

Article 11 : L'Etat, a travers son Representant, exerce un controle de legalite a posteriori des actes administratifs des collectivites territoriales. Les modalites d'exercice de ce controle sont definies par la loi.

Article 12 : Sans prejudice des prerogatives de l'Etat dans le cadre de ses competences regaliennes, les Parties conviennent de la necessite d'une consultation entre l'Etat et les regions sur :

- la realisation des projets de developpement decides par l'Etat et les organismes publics ou prives concernant ces entites ;
- l'exploitation des ressources naturelles, notamment minieres.
- toute autre question entrant dans la mise en reuvre de cet Accord.

Chapitre 6 : Financement et moyens

Article 13 : Additionnellement a la fixation des taux des taxes, redevances et impots locaux, tel que stipule a l'article 8 du present Accord, chaque region jouit de la latitude de creer des impots adaptes a sa structure economique et a ses objectifs de developpement dans le cadre de la loi.

Article 14 : L'Etat s'engage a mettre en place, d'ici l'annee 2018, un mecanisme de transfert de 30% des recettes budgetaires de l'Etat aux collectivites territoriales, sur la base d'un systeme de perequation, avec une attention particuliere pour les regions du Nord, selon des criteres a determiner.

Article 15 : L'Etat retrocede aux collectivites territoriales concernees un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, de ressources naturelles, notamment minieres, selon des criteres a definir d'un commun accord.

Article 16 : L'Etat s'engage a :

- transferer aux collectivites territoriales les services deconcentres relevant de leurs domaines de competence;

- rendre plus attrayante la fonction publique des collectivités territoriales, prioritairement dans les régions du nord du Mali;
- favoriser le recrutement dans la fonction publique des collectivités territoriales, dont les effectifs seront majoritairement réservés aux ressortissants des régions du Nord.

TITRE III : QUESTIONS DE DEFENSE ET DE SECURITE

Chapitre 7 : Principes directeurs

Article 17 : Les questions de défense et de sécurité ci-après sont régies par les principes suivants :

- Inclusivité et représentation significative de toutes les populations du Mali au sein des forces armées et de sécurité ;
- Unité des forces armées et de sécurité du Mali, relevant organiquement et hiérarchiquement de l'Etat central ;
- Progressivité du redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées du Mali;

Chapitre 8 : Cantonnement, intégration et désarmement, démobilisation, et réinsertion (DDR)

Article 18 : Le processus de cantonnement des combattants vise à recenser les combattants éligibles à l'intégration ou au programme DDR. Ce processus est mené suivant des normes et pratiques professionnelles établies avec le soutien de la Mission multidimensionnelle Intégrée des Nations unies pour la stabilisation au Mali (MINUSMA).

Article 19 : Les Parties conviennent de la mise en place d'une commission nationale pour le DDR, comprenant les représentants du Gouvernement et des mouvements signataires. Cette commission travaillera en étroite collaboration avec le Comité de suivi du présent Accord.

Article 20 : L'intégration et le DDR se déroulent au fur et à mesure du cantonnement des combattants pour, soit l'intégration au sein des corps constitués de l'Etat y compris au sein des forces armées et de sécurité, soit la réinsertion dans la vie civile. Le DDR concernera les ex-combattants cantonnés qui n'auront pas bénéficié de l'intégration.

Chapitre 9 : Redéploiement des Forces armées et de sécurité

Article 21 : Les forces armées et de sécurité reconstituées se redépieront, de manière progressive à compter de la signature de l'Accord, sur l'ensemble des régions du nord. Ce redéploiement s'effectue sous la conduite du Mécanisme Opérationnel de coordination (MOC), avec l'appui de la MINUSMA.

Article 22 : Les forces redéployées devront inclure un nombre significatif de personnes originaires des régions du nord, y compris dans le commandement, de façon à conforter le retour de la confiance et faciliter la sécurisation progressive de ces régions.

Chapitre 10 : Reorganisation des Forces armees et de securite

Article 23 : Les Parties conviennent de la necessite d'entreprendre, en profondeur, une Reforme du secteur de la securite (RSS), en tirant les legons des experiences passees et en s'appuyant sur les documents pertinents de l'Union africaine et des Nations unies.

Article 24 : Le Gouvernement prendra, avec l'aide des partenaires internationaux, toutes les dispositions necessaires pour la mise en place d'institutions de defense et de securite aptes a repondre aux besoins securitaires du pays et a contribuer a la promotion de la securite regionale.

Article 25 : Les Parties conviennent de mettre en place un Conseil national pour la RSS, suffisamment representatif et reunissant des capacites issues des differentes communautes, en vue d'entreprendre une reflexion approfondie sur une nouvelle vision nationale de la securite et de la defense compte tenu de tous les facteurs locaux, regionaux, nationaux et internationaux pertinents.

Article 26 : Le Conseil national pour la RSS fait des recommandations sur des mecanismes novateurs en ce qui concerne les nominations aux postes dans les grands commandements et services, aux fins de renforcer la cohesion nationale ainsi que la professionnalisation et l'efficacite desdits postes.

Article 27 : Dans le contexte de la reforme des Forces armees et de securite, il sera procede a la creation d'une police placee sous l'autorite des collectivites territoriales, dans le cadre de leurs pouvoirs de police.

Article 28 : Des comites consultatifs locaux de securite (CCLS) regroupant les representants de l'Etat, des autorites regionales et locales, des communautes et des autorites traditionnelles, sont mis en place et places sous l'autorite du chef de l'Executif local.

Chapitre 11 : La lutte contre le terrorisme

Article 29 : Les Parties reiterent leur engagement a combattre le terrorisme et ses multiples connexions que sont le crime organise et le trafic de drogue, y compris a travers les strategies et mecanismes regionaux existants.

Article 30 : Les Parties conviennent de la mise en place, en tant que de besoin, d'unites speciales aux fins de lutter contre le terrorisme et la criminalite transnationale organisee.

TITRE IV : DEVELOPPEMENT SOCIO-ECONOMIQUE ET CULTUREL

Chapitre 12 : Strategie Specifique de Developpement

Article 31 : Les Parties conviennent de la necessite pour l'Etat de refonder sa vision du developpement local au profit d'une plus grande habilitation des collectivites locales a

formuler leurs strategies de developpement dans le cadre d'une approche solidaire, participative et adaptee aux realites socio-culturelles et geographiques locales et assurant la transparence et la reddition des comptes a tous les niveaux.

Article 32 : Deux ou plusieurs autres regions peuvent, dans des conditions determinees par la loi, mettre en place les instances appropriees, afin de mieux promouvoir leur developpement economique et social, dans la limite de leurs competences telles qu'enoncees dans le present Accord.

Article 33 : Il est cree une Zone de Developpement des Regions du Nord, dotee d'un Conseil consultatif interregional constitue des representants des Assemblees Regionales concernees et charge exclusivement de la coordination des efforts de la mutualisation des moyens en vue d'accelerer le developpement socio-economique local et d'autres questions connexes.

Article 34 : La Zone est dotee d'une Strategie specifique de developpement elaboree conjointement par les Parties avec l'appui des partenaires internationaux et financee notamment par un Fonds pour le developpement durable.

Article 35 : La Strategie est destinee a hisser les regions du nord au meme niveau que le reste du pays en termes d'indicateurs de developpement, et ce dans un delai n'excedant pas une periode de 10 a 15 ans. Le suivi de sa mise en reuvre sera assure par le Conseil Consultatif de la Zone de Developpement avec le soutien des Institutions et autorites competentes.

Article 36 : Les Parties conviennent de la mise en place, sous l'egide du Comite de Suivi du present Accord (CSA), d'une «Mission d'evaluation conjointe au Nord du Mali (MIEC/Nord Mali)», afin de proceder a l'identification des besoins en matiere de relevement rapide, de reduction de la pauvreté et de developpement dans la Zone. La mission sera menee au plus tard dans les trois mois suivant la signature de l'Accord. La Banque Mondiale, la Banque Africaine de Developpement (BAD), et la Banque Islamique de Developpement (BID) seront invitees a conduire la mission, en concertation avec le gouvernement, les autres institutions internationales competentes, et les representants de la Zone.

Article 37 : Une Conference d'appel de fonds sera convoquee dans les deux mois suivant l'elaboration de la Strategie specifique de Developpement. La Conference instituera un Fonds pour le Developpement Durable qui servira d'outil de financement de la strategie specifique de Developpement.

Chapitre 13 : Mobilisation en faveur d'un developpement des regions du Nord

Article 38 : La Zone de Developpement des Regions du nord beneficiera, de fagon prioritaire, des dispositifs de soutien de l'Etat prevus dans le present Accord.

A cet egard, les Parties conviennent de mettre en reuvre toutes les mesures a court, moyen et a long termes enoncees dans l'annexe relative au developpement socio-economique et culturel.

Le Gouvernement soumettra des les premieres sessions au Comite de Suivi de l'Accord, un document precisant ses engagements en la matiere, les moyens propres qu'il envisage de mobiliser ainsi que le calendrier de mise en reuvre des engagements tels que convenus et concernant notamment les domaines suivants :

- services sociaux de base;
- developpement des ressources humaines;
- securite alimentaire;
- developpement rural (agriculture, elevage et activites pastorales);
- infrastructures structurantes, en vue d'assurer le desenclavement des regions du nord;
- mines et energie solaire;
- emploi; en particulier pour les femmes, les jeunes et les anciens combattants ;
- creation d'entreprises locales;
- reinsertion et rehabilitation des rapatries, des personnes deplacees et autres groupes vulnerables;
- artisanat, tourisme, commerce et communications; et
- education et culture.

Article 39 : Les Parties conviennent, s'agissant des domaines de l'education et de la culture, de prendre les mesures suivantes :

- adaptation des programmes d'enseignement aux realites socioculturelles des regions;
- promotion des langues et ecritures locales;
- renforcement du systeme d'enseignement primaire et secondaire avec une attention particuliere a l'education pour tous;
- creation d'institutions d'enseignement superieur;
- creation de centres culturels et de musees regionaux ; et
- promotion des cultures de ces regions aux niveaux local, national et international.

Article 40 : Une Agence de developpement regional sera mise en place au niveau de chaque region pour renforcer la capacite de maitrise d'ouvrage des regions et de permettre un suivi approprie de la mise en reuvre des engagements pris par le Gouvernement en faveur des regions.

L'Agence fait partie de l'administration regionale et placee sous l'autorite du President de l'Assemblee regionale, devant laquelle elle est responsable.

Article 41 : Des conventions-programmes Regions / Etat seront conclues en vue de la mise en place de programmes d'investissement pluriannuels structurants et de la reglementation des obligations de l'Etat en matiere de developpement economique et social.

Article 42 : L'Etat s'engage a faciliter une plus forte implication des collectivites territoriales dans la mobilisation et l'utilisation des revenus et subventions provenant de l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles locales, ainsi que les dividendes generees par la cooperation decentralisee, et les accords economiques conclus par l'Etat les concernant.

Article 43 : L'Etat s'engage a promouvoir les projets de cooperation transfrontaliere d'initiative locale. Des dispositions seront prises pour associer adequatement les collectivites territoriales dans l'elaboration, la conclusion, la mise en reuvre et le suivi des accords de pret et d'aide au developpement les concernant.

Article 44 : Une revue periodique des programmes de developpement sera realisee par les partenaires techniques et financiers, sous l'egide du Comite de suivi.

Article 45 : Tous les acteurs internationaux ayant elabore des strategies ou pris des initiatives pour le Sahel, sont invites a accorder la priorite requise aux besoins des regions du nord du Mali et a l'importance que revet leur stabilisation rapide pour la paix et la securite regionales.

TITRE V : RECONCILIATION, JUSTICE ET QUESTIONS HUMANITAIRES

Chapitre 14 : Reconciliation et Justice

Article 46 : Les Parties conviennent de promouvoir une veritable reconciliation nationale fondee sur les elements ci-apres :

- elaboration d'une Charte nationale pour la paix, l'unite et la reconciliation nationale ;
- mise en place de mecanismes de justice transitionnelle notamment par l'operationnalisation de la Commission Verite, Justice et Reconciliation (CVJR) ;
- creation d'une Commission de lutte contre la corruption et la delinquance financiere ;
- creation d'une Commission d'enquete internationale chargee de faire la lumiere sur tous les crimes de guerre, les crimes contre l'Humanite, les crimes de genocide, les crimes sexuels et les autres violations graves du Droit international, des Droits de l'homme et du Droit international humanitaire sur tout le territoire malien ;
- reaffirmation du caractere imprescriptible des crimes de guerre et crimes contre l'humanite et engagement des Parties a cooperer avec la Commission d'enquete internationale ;
- non amnistie pour les auteurs des crimes de guerre et crime contre l'Humanite et violations graves des Droits de l'homme, y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, lies au conflit ;
- consolidation du pouvoir judiciaire de maniere a assurer l'Etat de droit sur l'ensemble du territoire ;
- engagement a mettre en reuvre une reforme profonde de la Justice pour la rapprocher du justiciable, ameliorer ses performances, mettre fin a l'impunite et

- integrer les dispositifs traditionnels et coutumiers sans prejudice du Droit regalien de l'Etat ;
- generalisation de l'assistance judiciaire et juridique et l'information sur les droits des citoyens ;
 - promotion d'une formation de qualite a tous les acteurs et auxiliaires de la justice, y compris les Cadis ;
 - revalorisation du role des Cadis dans l'administration de la justice, notamment en ce qui concerne la mediation civile de maniere a tenir compte des specificites culturelles, religieuses et coutumieres ;
 - valorisation du statut des autorites traditionnelles a travers leur prise en charge et la prise en compte dans les regles de protocole et de prestance.

Chapitre 15 : Questions humanitaires

Article 47 : Les Parties s'engagent a creer les conditions necessaires pour faciliter le retour, le rapatriement, la reintegration et la reinsertion rapide de toutes les personnes deplacees et les refugies et mettre en place les mecanismes de prise en charge, conformement aux instruments africains et internationaux pertinents y compris la Convention de l'OUA de 1969 regissant les aspects propres aux problemes de refugies en Afrique et la Convention 2009 (Convention de Kampala) sur la protection et l'assistance aux personnes deplacees en Afrique.

Article 48 : Les Parties invitent les agences et organisations humanitaires a appuyer les efforts visant a assurer le retour, le rapatriement, la reintegration et la reinsertion rapide de toutes les personnes deplacees et les refugies.

Article 49 : Les Parties s'engagent a promouvoir et a respecter les principes d'humanite, de neutralite, d'impartialite et d'indépendance guidant l'action humanitaire. Elles s'engagent egalement a prevenir toute utilisation a des fins politiques, economiques ou militaires de l'aide humanitaire, a faciliter l'acces des agences humanitaires et a garantir la securite de leurs personnes.

TITRE VI : GARANTIES ET ACCOMPAGNEMENT D'ORDRE INTERNATIONAL

Chapitre 16 : Responsabilite des Parties

Article 50 : Les Parties reconnaissent que la premiere garantie de l'aboutissement de l'Accord reside dans leur sincerite, leur bonne foi et leur engagement a assumer le contenu de l'accord et reuvrer a la mise en reuvre de l'ensemble de ses dispositions dans l'interet de la reconciliation de leur pays, ainsi que de la paix, de la securite et de la stabilite du Mali et dans la region dans son ensemble.

Article 51 : Les Parties demandent a la classe politique ainsi qu'a la societe civile, notamment les organisations de femmes et de jeunes, les medias, les communicateurs

traditionnels et les autorités traditionnelles et religieuses, d'apporter leur plein concours à la réalisation des objectifs de l'Accord.

Chapitre 17 : Role de la Mediation

Article 52 : La Mediation, sous l'égide de l'Algérie en tant que Chef de file, est le garant politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties. A ce titre, elle :

- continue d'offrir ses bons offices aux Parties ;
- conseille les Parties, en tant que de besoin, dans le processus de mise en œuvre et,
- joue le rôle de dernier recours au double plan politique et moral en cas de graves difficultés de nature à compromettre les objectifs et buts du présent Accord.

Article 53 : La Mediation contribue activement au plaidoyer international pour l'application optimale de l'Accord et la mobilisation du soutien nécessaire en faveur du Mali.

Chapitre 18 : Role de la communauté internationale

Article 54 : La communauté internationale est garante de la mise en œuvre scrupuleuse du présent Accord et est engagée à accompagner les efforts déployés à cet effet. De façon plus spécifique :

- les Nations unies, l'UA, la CEDEAO, l'UE, l'OCI ainsi que les autres partenaires internationaux, s'engagent à apporter leur plein soutien politique à l'Accord;
- le Conseil de paix et de sécurité de l'UA et le Conseil de sécurité des Nations-unies sont invités à apporter leur plein appui au présent Accord, ainsi qu'à suivre de près sa mise en œuvre et à prendre le cas échéant, des mesures contre tous ceux qui entraveraient la mise en œuvre des engagements qui y sont contenus et la réalisation des objectifs poursuivis ;
- la communauté internationale est appelée à accompagner la mise en œuvre de l'Accord, à travers le soutien financier, technique et logistique requis pour le fonctionnement des différents mécanismes prévus par l'Accord, le DDR, la RSS et les efforts de lutte contre le terrorisme et le crime organisé, ainsi qu'en contribuant promptement et généreusement au Fonds fiduciaire envisagé et en saisissant l'occasion de la Conférence d'appel de fonds prévue dans l'Accord pour apporter un concours significatif en vue du développement des régions nord.

Article 55 : Les Parties conviennent de la mise en place d'un mécanisme d'évaluation et de suivi, impliquant l'ensemble des acteurs maliens concernés et les partenaires internationaux.

Article 56 : Le rôle déterminant et les contributions importantes attendues de la MINUSMA, des Agences et programmes des Nations unies et de toute autre organisation ou structure inter-étatique pour la réalisation des objectifs du présent Accord relèvent des mandats dont ils sont dotés par leurs instances compétentes.

Chapitre 19 : Le Comite de suivi de l'Accord

Article 57 : Les Parties conviennent de la creation, des la signature de l'Accord, d'un Comite de suivi de mise en reuvre de l'Accord pour la paix et la reconciliation au Mali (CSA).

Article 58 : Le CSA est compose comme suit : le Gouvernement du Mali, les mouvements signataires du present Accord et la Mediation (Algerie, en tant que Chef de file, Burkina Faso, Mauritanie, Niger, Tchad, CEDEAO, Nations Unies, OCI, UA, UE,). Les membres permanents du Conseil de securite des Nations unies sont invites a participer aux travaux du Comite. Le CSA peut, en outre, inviter, en tant que de besoin, d'autres acteurs et institutions financieres internationaux, a participer a ses travaux.

Article 59 : Le CSA est preside par l'Algerie, Chef de file de la Mediation, assiste du Burkina Faso, de la Mauritanie, du Niger, et du Tchad, en tant que vice-presidents. Le Comite siege a Bamako ; il peut exceptionnellement se reunir ailleurs, s'il le juge necessaire. Il se reunit en seance pleniere, au moins, une fois par mois, et peut, en tant que de besoin, tenir des reunions extraordinaires.

Article 60 : Le CSA accomplit les missions suivantes:

- assurer le suivi, le controle, la supervision et la coordination de l'application effective par les Parties de toutes les dispositions de l'Accord, et cela sans prejudice du mandat confie a la MINUSMA par le Conseil de Securite ;
- elaborer un chronogramme detaille de mise en reuvre des dispositions pertinentes de l'Accord et veiller a son respect ;
- assurer l'interpretation des dispositions pertinentes de l'Accord en cas de divergences entre les Parties ;
- concilier, le cas echeant, les points de vue des Parties ; et
- encourager le Gouvernement a prendre toutes les mesures jugees necessaires a la mise en reuvre effective des dispositions de l'Accord, y compris :
 - i. la presence des services publics deconcentres et decentralises au Nord ;
 - ii. l'adoption diligente des textes constitutionnels, legislatifs et reglementaires pour permettre la mise en reuvre des dispositions de l'Accord ;
 - iii. le transfert des ressources et des moyens requis pour le fonctionnement effectif des collectivites territoriales et l'exercice de leurs competences ;
 - iv. la prise des mesures pour permettre l'appropriation au niveau local des nouveaux outils democratiques convenus dans l'Accord, notamment a travers l'actualisation des listes electorales, l'encouragement a l'enrolement et a la participation aux elections locales, et l'accompagnement de la creation des institutions et procedures nouvelles.

Article 61 : La MINUSMA, en collaboration avec l'UA (MISAHEL), l'OCI, l'UE, et la CEDEAO, assiste le CSA dans le suivi de la mise en reuvre de l'accord.

Article 62 : Pour l'accomplissement de son mandat, le CSA met en place quatre sous- comites couvrant les thematiques suivantes : « questions politiques et institutionnelles" ; " defense et securite " ; " developpement economique, social et culturel" ; et " reconciliation, justice et questions humanitaires ¹¹ .

Chapitre 20 : Observation independante

Article 63 : Les Parties conviennent de la designation d'un Observateur independant par le CSA, charge d'evaluer de maniere objective l'etat de mise en reuvre du present Accord.

Il rend public tous les quatre mois un rapport exhaustif faisant le point de l'execution des engagements pris aux termes de l'Accord, identifiant les blocages eventuels, situant les responsabilites, formulant des recommandations sur les mesures a prendre.

Article 64 : L'Observateur independant beneficie du soutien technique requis pour l'accomplissement de son mandat.

TITRE VII : DISPOSITIONS FINALES

Article 65 : Les dispositions du present Accord et de ses annexes ne peuvent etre modifiees qu'avec le consentement express de toutes les Parties signataires du present Accord et apres avis du Comite de suivi.

Article 66 : Les annexes font partie integrante de l'Accord et ont la meme valeur juridique que les autres dispositions du corps du texte.

Article 67 : Le present Accord entrera en vigueur des sa signature par les Parties et la Mediation.

(Version Revisee le 25 fevrier 2015 a 19.30)

ANNEXE 1 : Periode Interimaire

En attendant la mise en place des mesures prevues dans le present Accord, les mesures interimaire, ci-apres, sont convenues. Elles doivent etre mises en reuvre durant une periode interimaire qui prend effet immediatement apres la signature de l'Accord global et definitif de paix, et devant s'etaler sur une duree allant de dix-huit a vingt et quatre mois.

Cette periode aura pour fonction de favoriser la mise en place des conditions de nature a reconcilier les Maliens, et a jeter les bases d'un Mali nouveau, democratique et uni grace, entre autres, a la promotion de la paix, de la democratie et de l'acceptation de la diversite culturelle. Elle permettra egalement d'assurer le retour, la reinstallation et la reinsertion des maliens vivants hors du territoire national ainsi que la rehabilitation des sinistres.

Objectifs et duree de la periode interimaire

Une periode interimaire sera ouverte immediatement apres la signature du present Accord. Durant cette periode, et en attendant l'adoption et l'entree en vigueur des dispositions legales et de gouvernance enonces dans le present Accord, des mesures exceptionnelles en ce qui concerne l'administration des regions du nord du Mali sont prises et mises en reuvre. Ces dispositions ont pour objectifs :

- De garantir l'adoption de textes reglementaires, legislatifs, voire constitutionnels, permettant la mise en place et le fonctionnement du nouveau cadre institutionnel et politique, securitaire et de defense, de developpement economique, social et culturel, de justice et de reconciliation nationale ;
- De reviser la loi electorale de maniere a assurer la tenue aux niveaux local, regional et national, au cours de la periode interimaire, d'elections en vue de la mise en place des organes prevus par le present accord ;
- D'appliquer les mesures et arrangements relatifs au retablissement de la paix, a la cessation des hostilites et a la reforme des forces de defense et de securite en vue de renforcer son professionnalisme et son caractere republicain;
- De veiller a l'adoption de mesures convenues pour faire face au defi du terrorisme et de l'extremisme et eviter toute repetition de l'exclusion, la marginalisation et l'impunite;
- D'appliquer l'Accord conformement au chronogramme de mise en reuvre.

Afin d'assurer la continuite de l'Etat, les institutions actuelles poursuivront leur mission jusqu'a la mise en place des organes prevus dans le present Accord.

- La mise en place, le cas echeant et au plus tard trois mois apres la signature de l'Accord, des autorites chargees de l'administration des communes, cercles et regions du Nord durant la periode interimaire. Leur designation, competences et modalites de leur fonctionnement seront fixees de maniere consensuelle par les parties ;

- L'adoption diligente des textes constitutionnels, legislatifs et reglementaires pour permettre la mise en reuvre des dispositions de l'Accord ;
- Le gouvernement prendra toutes les dispositions necessaires pour faire adopter par l'Assemble nationales, dans les 12 mois, une nouvelle loi electorale ;
- Les elections sont tenues aux niveaux Regional et Local pour les organes concernees par les dispositions du present Accord durant la periode interimaire, conformement aux dispositions et dans le delai maximum de 18 mois.

ANNEXE 2 : Defense et Securite

I. Mesures securitaires interimaires

Sous l'egide de la Sous-commission Defense et Securite du Comite de Suivi du present accord, il est cree une Commission Technique de Securite (CTS) qui reprend les attributions de la Commission Technique Mixte de Securite (CTMS) issue de l'accord de Ouagadougou et elargie le 16 Septembre 2014 a Alger:

- a. Participation effective des representants du Gouvernement et de la *Coordination* et de la *Plateforme* a la CTS et aux Equipes Mixtes d'Observation et de Verification (EMOVs) elargies, y inclus les antennes dans les regions
 - La CTMS elargie poursuivra ses missions jusqu'a la mise en place effective de la CTS ;
 - La CTS inclut six representants des forces armees et de securite du Mali ; trois representants de la *Coordination* et trois representants de la *Plateforme*. Elle comprendra deux representants de la MINUSMA (y inclus le president de la CTS) et un representant de chacun des membres de l'equipe de la Mediation et des forces internationales en presence.
 - La CTS est chargee notamment :
 - d'observer le cessez-le-feu entre les parties ;
 - d'enqueter sur d'eventuelles violations du cessez-le-feu ;
 - de mettre a jour les arrangements securitaires et les verifier ;
 - de proceder a l'identification et la validation des sites de cantonnement ; et
 - de soutenir techniquement le processus d'integration des ex- combattants.
- b. Mise en place du Mecanisme Operationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes
 - Dans les 60 jours suivants la signature de l'accord, Il est institue sous l'egide de la CTS un Mecanisme Operationnel de Coordination (MOC) et des patrouilles mixtes ;
 - La CTS proposera les termes de reference detailles du Mecanisme Operationnel de Coordination (MOC), y compris sa composition et ses missions. Les termes de reference determineront sur une base inclusive et consensuelle, le nombre de representants des forces armees et de securite et de la *Coordination* et de la *Plateforme* au sein du MOC ;

- Ce mecanisme sera coordonne par un officier des forces armees et de securite seconde par un representant de la *Coordination* et un representant de la *Plateforme* ;
- Le MOC travaillera en etroite collaboration avec les forces internationales en presence ;
- Le MOC est charge de planifier et de conduire les **patrouilles mixtes** incluant des elements des forces armees et de securite Maliennes et des elements de la *Coordination* et de la *Plateforme* avec, si necessaire et si possible, l'appui de la MINUSMA et des forces internationales en presence (modalites et calendrier de patrouille par zone a definir par le MOC). La premiere patrouille mixte devra avoir lieu au plus tard le 60eme jour suivant la signature de l'accord ;
- Le MOC est egalement charge de planifier et coordonner toutes les actions et mouvements des combattants pour toute la duree du processus de cantonnement ;
- Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, la CTS et le MOC presenteront un plan de mise en reuvre des arrangements securitaires pour le Nord du Mali, dans lequel les patrouilles mixtes auront un role primordial dans la securisation du processus de cantonnement/regroupement et de demobilisation. Ce plan aura pour objectif de prevenir/reduire tout vide securitaire avant, durant et apres les processus de cantonnement, d'integration et de DDR.

c. Cantonnement

- Dans les 30 jours suivant la signature de l'accord, la CTS finalisera l'identification et la validation des sites de cantonnement/regroupement et de demobilisation des combattants. La MINUSMA lancera l'amenagement de ces sites qui devront etre prêts dans un delai maximum de 120 jours et seront livres au fur et a mesure qu'ils seront construits.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'accord, la CTS mettra a jour le mode operatoire du 18 fevrier 2014 pour le cantonnement conformement aux mesures du present accord et fixera la date effective du demarrage du cantonnement.
- Dans les 30 jours suivant la signature de l'accord, les mouvements soumettront a la CTS une liste definitive et certifiee de leurs combattants et de leurs armements sur la base des principes definis dans le mode operatoire du 18 fevrier 2014 mis a jour.!

II. Integration des ex-combattants

Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, il sera mis en place, une Commission d'Integration

- Cette Commission d'Integration, qui comprendra des representants des forces armees et de securite, de la *Coordination* et de la *Plateforme*, travaillera en etroite cooperation avec le Comite de Suivi du present accord;
- Un Decret definira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission d'Integration sous l'autorite du President de la Republique, qui designera une personnalite competente et consensuelle qui en assurera la presidence ;
- Dans les 90 jours suivant la signature de l'accord, la Commission d'Integration en coordination avec le Conseil National pour la RSS etabliront les criteres, les quotas et les modalites de l'integration des combattants dans les corps constitues de l'Etat y compris au sein des forces armees et de securite et de l'harmonisation des grades ;
- Sur cette base, les mouvements soumettront la liste de leurs combattants candidats a l'integration et le gouvernement prendra les mesures appropriees pour leur integration dans un delai qui n'excedera pas six mois suivant la signature de l'accord, sous la supervision de la Commission d'Integration et du Conseil National pour la RSS ;
- La Commission d'Integration en coordination avec le Conseil National pour la RSS formulera des propositions sur les modalites d'attribution des grades et de reclassement. Les membres des mouvements anciennement officiers des forces armees et de securite seront reintegres au moins aux memes grades. Ceux qui ne remplissent pas les conditions et ceux qui choisiront de ne pas etre integres pourront beneficier d'une pension de retraite, d'une pension proportionnelle ou d'une pension d'invalidite ou tout autre arrangement suivant le cas.

III. Processus de Desarmement, de Demobilisation, et de Reinsertion (DDR)

Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, il sera mis en place, une Commission Nationale pour le DDR

- Cette Commission National DDR travaillera en etroite cooperation avec le Comite de Suivi du present accord ;
- Un Decret definira la composition, les missions, et le mode de fonctionnement de la Commission Nationale DDR sous l'autorite du President de la Republique, qui designera une personnalite competente et consensuelle qui en assurera la presidence.
- La Commission Nationale DDR comprendra un organe politique de haut niveau, des sous-commissions techniques qui travailleront en parallele et en cooperation, ainsi que des antennes operationnelles au niveau des regions.
- Les sous-commissions techniques seront composees d'experts et de representants des forces armees et de securite, de la Coordination et de la Plateforme, ainsi que des ministeres competents, et de representants des communautes.

- Dans les 120 jours suivant la signature de l'accord, la Commission Nationale DDR, en collaboration avec le Comité de Suivi du présent accord, adoptera un programme national de DDR inclusif, cohérent et accepté par tous, y compris des besoins en mobilisation de ressources.
- La Commission Nationale DDR bénéficiera d'un appui technique de la MINUSMA et des autres partenaires.
- Les frais de fonctionnement de la Commission Nationale DDR et des antennes régionales seront pris en charge par le gouvernement avec l'appui des partenaires.
- Le programme DDR sera mis en œuvre avec l'appui requis de tous les membres de l'État malien et des partenaires.

IV. Redeploiement des Forces armées et de sécurité

Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, le MOC, à travers la CTS, proposera à la Sous-commission Défense & Sécurité du Comité de Suivi de l'accord, un plan et calendrier détaillé de redéploiement des Forces armées et de sécurité réformées au Nord Mali.

- Ce plan et calendrier de redéploiement seront basés sur le plan de mise en œuvre des arrangements sécuritaires pour le Nord du Mali et devront prendre en compte l'environnement, les menaces, et les besoins sécuritaires.
- Les unités reconstituées et déployées seront entièrement équipées et prises en charge par l'État malien.
- Le redéploiement des forces armées et de sécurité reconstituées prendra en compte les besoins de protection des populations et de sécurité intérieure, de défense de l'intégrité du territoire, de sécurisation des frontières et de lutte contre le terrorisme.

V. Réforme du Secteur de la Défense et de la Sécurité

a. Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, le décret portant création du Conseil National pour la RSS sera révisé afin d'accroître la représentation des mouvements signataires de l'accord et des différentes communautés et de convenir des réformes et du plan de mise en œuvre.

- Dans les 90 jours suivant la signature de l'accord, le CN-RSS fera procéder à une évaluation détaillée du système de défense et de sécurité, avec l'appui des partenaires et incluant la consultation des populations, en vue de déterminer les axes de réforme prioritaire du secteur.
- Le CN-RSS définira en outre les responsabilités et missions des différents acteurs du secteur de la sécurité, en tenant compte de la diversité des espaces géographiques (villes, villages, brousse, espaces désertiques, axes de circulations, points de passage obligés, et espaces frontaliers) et suivant les objectifs poursuivis (protection des populations, justice, incarcération et exécution des sentences judiciaires, lutte contre les catastrophes naturelles,

actions offensives, rassemblement de preuves, enquetes, defense du territoire, gestion des frontieres, renseignement, gestion et supervision des institutions de securite, etc.).

- Le CN-RSS veillera a renforcer le controle et la supervision des forces armees et de securite aux niveaux national et local et a promouvoir le respect des lois et de l'etat de droit.

b. Mise en place de la Police territoriale

- Dans les 12 mois suivant la signature de l'accord, une loi creant et definissant les competences de la nouvelle police territoriale sera adoptee. Elle precisera egalement les relations de la police territoriale avec les autres structures de securite, la composition et les modalites de recrutement, la formation, ainsi que le rattachement hierarchique et les modalites de commandement et de controle.

c. Mise en place des Comites Consultatifs locaux de Securite (CCLS)

- Dans les 60 jours suivant la signature de l'accord, des Comites Consultatifs locaux de Securite (CCLS) seront crees par decret aux niveaux regional en priorite et au niveau communal ensuite (un CCLS pour chaque region et base dans la capitale regionale, et un CCLS dans chaque commune).
- Les CCLS incluront les acteurs de la securite et de la justice au niveau local, y compris les representants de la nouvelle police territoriale, et des representants des communautes et des autorites traditionnelles, religieuses et coutumieres, des membres de la societe civile y compris les associations de femmes et de jeunes. Les CCLS emettront des avis et recommandations a l'endroit de l'executif local et des acteurs de la securite, et contribueront a l'echange d'information, a la sensibilisation et a une meilleure prise en compte des preoccupations de ces populations.
- Les CCLS se reunissent au moins une fois par mois pour evaluer la situation securitaire et formuler des recommandations.

ANNEXE 3 : Actions et projets de developpement economique, social et culturel a realiser dans les regions du Nord du Mali a court, a moyen et a long termes I. Mesures Interimaires

Conformement aux dispositions prevues dans le titre VI de l'Accord relatif a la Periode Interimaire, les actions et projets suivants identifiées par les Parties devront être réalisées sous le sceau de l'urgence et par ordre de priorité au profit des populations affectées par la situation sécuritaire dans les régions Nord du Mali :

1. Education et formation

- Organiser la rentrée scolaire 2014-2015 sur l'ensemble des régions de Gao, Tombouctou et Kidal.
- Actualiser l'état des lieux dans tous les établissements scolaires des régions.
- Renforcer la fonctionnalité des cantines scolaires dans 314 établissements scolaires des l'ouverture des classes par la dotation en produits alimentaires et équipements appropriés.
- Renforcer la fonctionnalité des établissements scolaires par :
 - la rehabilitation des établissements endommagés ;
 - leur dotation en matériels scolaires (y inclus matériel récréatif) et en kits scolaires ; et
 - le retour rapide et effectif dans les régions de Gao, Tombouctou et Kidal de tous les enseignants redeploies dans les autres régions du Mali par des mesures incitatives au retour.
- Orienter les élèves admis au DEF dans les académies de Tombouctou et Gao ;
- Recruter des enseignants contractuels pendant la durée de l'intervention ;
- Construire et équiper des Espaces d'Apprentissage Temporaire (EAT) ;
- Assurer l'inscription et la prise en charge des élèves admis au Bac dans les facultés d'enseignement ;
- Mobiliser et engager les communautés à soutenir le retour et le maintien des enfants, particulièrement les filles, à l'école dans les zones affectées ;
- Construire et équiper un centre de formation professionnelle agro-pastoral à Kidal et à Tombouctou ;
- Rehabiler le centre de formation professionnelle pour la promotion de l'agriculture au Sahel de Gao.

2. Sante :

- Renforcer la fonctionnalité des formations sanitaires (CSCoM, CSRef., et hôpitaux régionaux) par :

- la dotation en materiel technique/equipement et en produits de sante pour la fourniture du paquet de soins en fonction de leur niveau,

-

la rehabilitation et l'equipement des formations sanitaires non fonctionnelles

- Organiser le retour du personnel socio-sanitaire deplace dans les zones en mettant en place des mesures incitatives (primes, aide a l'installation,...) et securitaires;
- Recruter et mettre a la disposition des formations sanitaires des agents medicaux contractuels pour renforcer les prestations de soins et ameliorer la couverture sanitaire pendant la duree de l'intervention;
- Organiser des journees medicales de soins specialises (cardiologie, ophtalmologie, chirurgie) dans les hopitaux regionaux par des praticiens des hopitaux nationaux;
- Ameliorer l'acces financier des populations aux structures de sante a travers la prise en charge des couts des soins des personnes indigentes et des rapatries ;
- Renforcer les activites de strategies avancees en soins preventifs et curatifs par des equipes mobiles ;
- Mettre en place des systemes de depistage, de reference et contre reference et de prise en charge des cas d'enfants souffrant de malnutrition aigue ;
- Assurer la surveillance epidemiologique dans les trois regions et mettre en place un dispositif de riposte ;
- Lancer les travaux de construction et d'equipement de trois centres de sante de proximite et d'assistance sociale respectivement a Kidal, Gao et Tombouctou.

3. Hydraulique

- Rehabilitation des points d'eau (forages, puits pastoraux);
- Realisation d'un forage a Kidal ;
- Realisation d'un forage a Gao ;
- Realisation d'un puit-citerne a Tombouctou.

4. Relance de l'economie locale

Fournir des appuis a la reprise de la production agricole et animale a travers :

- la relance des activites agricoles familiales et communautaires ;
- la distribution d'intrants agricoles ;
- l'organisation des campagnes de vaccination et traitement du betail ;
- la reparation des motos pompes des perimetres amenes ;

- la mise en place des activités génératrices de revenus pour les femmes et les jeunes dans les domaines de l'agriculture, l'élevage, le petit commerce, la pêche et l'artisanat.

Modalités de mise en œuvre :

- Le Gouvernement s'engage à exécuter les actions et projets ci-dessus retenus dans la transparence, en concertation avec ses partenaires engagés dans le Processus d'Alger et avec l'implication des communautés concernées ;
- Le Gouvernement s'engage à mobiliser les ressources financières et humaines nécessaires à la réalisation de ces actions et projets y compris à travers le recours aux possibilités de financement offertes par les partenaires techniques et financiers ;
- La Sous-commission « Questions Développement Socio-économique et Culturel » du Comité de Suivi sera chargée du suivi et de reévaluation périodique de la mise en œuvre de ces actions et projets. La commission paritaire sera composée des représentants des parties et de la médiation, à raison d'un représentant pour chacune des parties. Elle pourra faire recours à toute personne dont l'avis sera jugé utile à son travail. Elle tiendra ses réunions d'évaluation en tant que de besoin, sur initiative de la médiation ;
- La communauté internationale est invitée à s'impliquer fortement dans l'accompagnement de la mise des actions et projets mentionnés dans cette annexe ;
- Le Gouvernement s'engage à assurer, à travers une attention spéciale, la protection, la réhabilitation et la promotion des catégories sociales vulnérables, notamment des enfants chefs de famille, des orphelins, des enfants traumatisés, des veuves, des femmes chefs de famille, des jeunes délinquants, des handicapés physiques et mentaux, etc.
- La mise en œuvre de ces actions et projets se fera autant que faire se peut dans une optique qui assure des liens dynamiques efficaces entre les activités relatives à la satisfaction des besoins humanitaires d'urgence et des mesures à plus long terme de reprise économique, de croissance durable, de réduction de la pauvreté et de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement ;
- Les Parties s'abstiendront de toute action ou initiative susceptible de perturber ou d'entraver la mise en œuvre de ces actions et projets ;
- Les Parties s'engagent à assurer libre accès et la sécurité aux agents de l'État, prestataires de service concernés et aux personnels humanitaires.

II. Mesures à moyen et à long termes

Dans le cadre de la Stratégie Spécifique de Développement visée dans le Titre IV de l'Accord relatif au développement socio-économique et culturel des régions du Nord, des plans spéciaux pluriannuels pour la Zone de développement des régions du Nord du Mali seront mis en œuvre et comporteront notamment la réalisation des actions et projets ci-après :

Au titre du developpement rural, de la securite alimentaire et de l'environnement, **il sera procede a ce qui suit :**

- l'appui aux producteurs en semences, engrais et autres intrants ;
- l'appui aux services techniques pour la reconstitution des ressources genetiques vegetales et animales ;
- le renforcement de la sante animale et travers la rehabilitation des structures veterinaires regionales et locales ;
- l'amelioration de la couverture sanitaire du cheptel de chaque region ;
- la mise a disposition des services de materiels et moyens logistiques, equipements techniques et l'appui au retour du personnel d'encadrement technique ;
- la promotion de petits etangs piscicoles, des cages flottantes et des pratiques d'empoissonnement des mares ;
- la distribution alimentaire pour les populations les plus vulnerables en situation d'insecurite alimentaire ;
- le renforcement de l'efficacite du dispositif national de securite alimentaire ;
- renforcer le systeme d'alerte precoce pour faire face aux crises et situations alimentaires d'urgence;
- le renforcement des capacites du Stock National de Securite et des banques de cereales des communes ;
- l'approvisionnement en denrees alimentaires les populations les plus vulnerables ;
- le renforcement de la fluidification des echanges entre les populations des zones deficitaires et celles des zones excedentaires en produits cerealiers ;
- l'appui a la production et la commercialisation du cheptel local ;
- la lutte contre l'ensablement du fleuve Niger, des bras du fleuve, des principaux lacs, des mares et chenaux d'alimentation ;
- la realisation de plantations de protection des berges des cours d'eau et des plantations de production de bois en vue de satisfaire les besoins en bois de chauffe et de service ;
- la protection de la faune et de son habitat en vue de developper l'eco- tourisme ;
- la lutte antiacridienne ;
- L'assistance en matiere de recherche dans le domaine agro-pastoral.

Au titre des programmes de relance de l'economie locale, **il sera procede a ce qui suit :**

- la reintegration economique des jeunes et de femmes et de leurs organisations dans le cadre d'initiatives privees collectives ;
- la promotion des Activites Generatrices de Revenus au profit de jeunes et femmes regroupees en entreprises d'economie sociale et solidaire (associations ou groupements d'interet (economique, cooperatives) ;
- le soutien a la creation de micro-entreprises dans la communaute afin de revitaliser l'economie locale et promouvoir les opportunités d'emplois ;
- le renforcement des competences des jeunes et des femmes en harmonie avec les besoins reels des economies locales et leur participation active ;
- l'appui aux cooperatives et aux entreprises qui peuvent generer des emplois, a travers des appuis financiers et non financiers adaptes a leurs besoins ;
- la formation et l'aide a la gestion, orientee prioritairement sur les capacites des auto-entrepreneurs, initiateurs d'activites generatrices de revenus ;
- une meilleure organisation des artisans ;
- la creation de Villages Artisanaux dans les Regions NordduMali ;
- l'accès au credit et aux moyens de production ;
- la creation d'espace d'echange et foires dans la perspective de l'integration sous regionale ;
- la mise en place d'un programme de soutien a l'entrepreneuriat au profit des jeunes diplomes et des femmes, des programmes de formation et d'insertion des jeunes descolarises et non scolarises ;
- l'amelioration de la productivite et de la competitivite des artisans et des entreprises artisanales par le biais de la formation professionnelle ;
- la mise en place des activites generatrices de revenus ;
- l'accès aux intrants et la mise en place des circuits de commercialisation ;
- la promotion des activites economiques liees au secteur de la culture telles que le tourisme culturel, les evenements et produits artistiques et culturels ;
- le developpement des services de la micro finance ;
- la promotion des industries extractives (recherche, exploration et exploitation) dans les regions du nord.

Au titre du developpement des infrastructures structurantes, **il sera procede a ce qui suit :**

- La realisation des axes routiers :
 - Relier Kidal, Gao et Tombouctou a la Route transsaharienne ;
 - Gao — Bourem- Taoussa ;
 - Bourern — Kidal ;
 - Kidal — Timiaouine (Frontiere algerienne) ;

- Anefis — Tessalit — Bordj Baji Moctar ;
- Kidal Menaka ;
- Ansongo - Menaka - Anderamboukane - Frontiere Niger ;
- Goma Coura- Tombouctou ;
- Douentza - Tombouctou ;
- Douentza - Gao (rehabilitation) ;
- Gossi — Gourma — Rharous ;
- Piste Bore — Korientze - Aka ;
- Piste Mounia — Diafarabe — Dia - Tenenkou — Youwarou ;
- Piste Indelimane — frontiere Niger ;
- Piste Ansongo — Tessit — Frontiere Burkina Faso ;
- Lere— Fassala.
- La realisation des aeroports de Kidal, Tessalit, Taoudeni, Menaka, Gao (rehabilitation) et Goundam.
- La realisation des centrales solaires et diesel dans les localites de Tombouctou, Goundam, Dire, Niafunke, Gao, Menaka, Kidal, Tessalit, Gourma Rharous, Ansongo, TinEssako, Abeibara, Bourem, Douentza, Tenikou, Youwarou, Lere.
- Relier les trois regions du Nord au projet structurant regional de Gazoduc transsaharien.
- La construction des quais dans les escales fluviales de Bamba, Dire et Youwarou.

Au titre de l'amelioration de l'acces aux Services Sociaux de Base, **il sera procede a ce qui suit :**

- La poursuite des actions de rehabilitation des formations sanitaires deteriorees et la construction et l'equipement de nouveaux centres de sante communautaire ;
- La construction d'un hopital regional a Kidal et a Menaka ;
- Renforcement de l'acces des etudiants issus du Nord aux programmes de bourses d'etudes de cooperation ;
- Le renforcement de la fourniture des soins aux populations en milieu nomade, par le deploiement d'equipes mobiles polyvalentes itinerantes pour l'offre des soins preventifs et curatifs ;
- La mise en reuvre de la strategie avantee dans les aires de sante et la strategie des soins essentiels dans la communaute ;
- La construction de nouvelles ecoles conformement a la carte scolaire dans les regions de Tombouctou, Gao et Kidal ;
- L'appui au fonctionnement des cantines scolaires ;
- La dotation des ecoles de personnel enseignant en qualite et en nombre suffisant ;

- La dotation des élèves en fournitures et manuels scolaires et les enseignants en matériel didactique ;
- Le lancement d'un vaste programme de communication pour soutenir le maintien des enfants, particulièrement celui des filles, à l'école ;
- Le développement des pôles universitaires dans les régions du Nord avec la création des facultés selon les spécificités de chacune desdites régions ;
- L'accélération de la déconcentration de l'enseignement supérieur par la réalisation d'Institutions d'Enseignement Supérieur dans les régions du Nord ;
- La réhabilitation des centres de formation et des services déconcentrés de l'emploi dans les régions de Kidal, Gao et Tombouctou ;
- La création d'un lycée technique public dans chaque région ;
- La construction d'un centre de formation professionnelle par cercle dans les régions du nord ;
- L'approvisionnement des populations vulnérables en eau potable ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville de Gao ;
- Le renforcement de l'adduction d'eau de la ville Tombouctou ;
- La réalisation de l'Aqueduc In Esseri - In Tebzaz—Kidal.

Dans le domaine de la culture, il sera procédé à ce qui suit :

- La réhabilitation et l'appui des services régionaux et subrégionaux de la culture, ainsi que les missions culturelles de Tombouctou, de Gao et d'Es souk ;
- La promouvoir des activités de recherche pluridisciplinaire sur les questions de culture, de patrimoine, d'industrie culturelle ;
- Le renforcement du dialogue interculturel par la relance des événements culturels dans les régions du Nord à travers les rentrées culturelles, les semaines nationales, les biennales artistiques et culturelles et les festivals.

جدول الخرائط:

تبيين حدود الساحل الإفريقي وفقا للتعريف الجغرافي	خريطة رقم (1)
تبيين حدود منطقة الساحل الإفريقي وفقا للمعيار السياسي	خريطة رقم (2)
خريطة توزيع سكان الطوارق	خريطة رقم (3)
تبيين الموارد الموجودة في دول الساحل الإفريقي ومنطقة غرب إفريقيا	خريطة رقم (4)
تبيين حجم الموارد الرئيسية المنتجة من طرف دول منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا	خريطة رقم (5)
تبيين مناطق نشاط التمرد الطوارقي في منطقة الساحل الإفريقي بين 2006-2008 (الأعلى) و2011(الأسفل)	خريطة رقم (6)



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- ابراهيم بغدادي عبد السلام ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
- 2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر (كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني (د س ن)).
- 3- بريجنسكي زيغنيو ، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا (د ب ن : مركز الدراسات العسكرية، ط2 ، 1999) .
- 4- البشري محمد الأمين ، الفساد والجريمة المنظمة (المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007).
- 5- بوساق محمد المدني ، الإرهاب وأخطاره والعوامل المؤدية إليه وأسباب مكافحته (الدوحة: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ديسمبر، 2004).
- 6- تشومسكي نعم ، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية (لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007) .
- 7- جماز طارق علي ، العلاقات الدولية. (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون والعلوم السياسية للدراسات العليا، (د س ن)).
- 8- الجمل شوقي عطا الله و إبراهيم عبد الله عبد الرزاق ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ط.2 ، 2002) .
- 9- حيدر إبراهيم علي و ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي ، (لبنان: دار الفكر المعاصر ، 2002).
- 10- سرور أحمد فتحي ، نظرية الخطورة الإجرامية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1964).

- 11- شايب خالد ، بوتفليقة الرئيس وحصيلته: التحدي، ترجمة: كابويا عبد الرحمان، (الجزائر، دار الحكمة، 2004).
- 12- صبح علي ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945-1995)، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006).
- 13- طعيمة صابر بن عبد الرحمان ، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها، (بيروت: دار الجيل، 1988).
- 14- عبد الله عبد الخالق ، العالم المعاصر والصراعات الدولية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون يناير 1989).
- علام وائل أحمد، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، (مصر: دار النهضة العربية ، 1994).
- 15- كافلام كريستوف ، الإرهاب في إفريقيا ، مشاكل التعريف والتاريخ والتطور، من كتاب : إفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001م : إستراتيجيات الانخراط والتعاون، ترجمة كاظم هاشم نعمة(طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005م).
- 16- لآخر ولفرام ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء(الشرق الأوسط: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سبتمبر 2012).
- 17- مؤنس حسين ، الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2 ، 1999).
- 18- مصعب جميل محمود ، تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2005).
- 19- النويني الحافظ ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا : حالة الدولة الفاشلة: (نموذج مالي)(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية (د.س.ن)).
- 20- وايت برايان وآخرون، قضايا السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث (الكويت: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- 21- ياكوب جوزيف ، ما بعد الأقليات، ترجمة: حسين عمر(لبنان : المركز الثقافي العربي ، 2004) ، ص.17.

ثالثا: الدوريات:

- 1-برقوق أمحمد ، "الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، **العالم الإستراتيجي**، ع.7 (الجزائر، نوفمبر 2008).
 - 2-بوقارة حسين ، مشكلة الأقلية التركية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي،**العالم الاستراتيجي**، ع.7 (الجزائر، نوفمبر 2008).
 - 3- جدو فؤاد ، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي : بين طبيعة التهديدات وإستراتيجية مواجهتها إفريقيا"، **العالم الإستراتيجي**، ع.7 (الجزائر، نوفمبر 2008).
 - 4- جفال عمار ، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، **العالم الإستراتيجي**، ع.7 ، (الجزائر، نوفمبر 2008).
 - 5-عبد الشافي عصام ، " التداعيات الاقتصادية على القضية المالية"، **قراءات إفريقية**.ع.16، (أفريل 2013).
 - 6- قادري حسين ، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، **العالم الإستراتيجي**، ع.7 (الجزائر، نوفمبر 2008).
 - 7- ملاح السعيد ، "تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الافريقي "، **العالم الاستراتيجي**، ع.7(الجزائر، نوفمبر 2008).
- رابعا: الرسائل العلمية والدراسات غير المنشورة:
- 1-الرسائل العلمية:
 - 1-إيدابير أحمد ، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012).
 - 2- براهيم مريم ، **التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغربية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (بسكرة ، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011- 2012).
 - 3- بشكيط خالد ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010م، 2011م).

- 4- بلعيد سمية ، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، **جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق، 2009-2010).
- 5- بويبية نبيل ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر-3- : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011).
- 6- حدرباش لوهاب، **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر- 3- : كلية العلوم الإنسانية والإعلام ، نوفمبر 2010).
- 7- حشاني فاطمة الزهراء ،**النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الحديثة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر : 2007-2008).
- 8- رسولي أسماء ، **مكانة الساحل الأفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011).
- 9- زقاغ عادل ، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة باتنة :2003- 2004).
- 10- شاكر ظريف ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (باتنة : جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق ، 2008-2009).
- 11- طالب أبصير أحمد ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009-2010).

- 12- عشوي علي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1998).
- 13- مدوني علي ، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (بسكرة: جامعة محمد خيدر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
- 2- الدراسات غير المنشورة:
 - 1- أبركان إكرام ، "الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، بجامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر .
 - 2- أشقيفة الطاهر السعيد ، "الديمقراطية والقبيلة في إفريقيا: الصومال نموذجا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول: إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل: نيامي، النيجر 2008.
 - 3- بقدي فاطمة ، "المسألة الطوارقية، المساعي الجزائري لاحتواء الفوضى الأمنية في الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، بجامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
 - 4- بوستي توفيق و بوقنور إسماعيل، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي في مالي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر .
 - 5- بولجدري فيصل دخيل وعبد السلام ،الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي :أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا،مقالة غير منشورة (سكيدة: جامعة 20 أوت 1955 (د س ن)).
 - 6- بويبية نبيل ، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف"، مداخلة في الملتقى الوطني بجامعة محمد الصديق بن يحيى بعنوان : إشكالية الأمن في المغرب العربي، جيجل، يومي 28-29 أفريل 2009.

- 7-ركالش جهيدة ، "البعد الدولي واستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.
- 8-علالي حكيم ، "طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، يومي 24-25 نوفمبر 2013، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر .

خامسا: الصحف والمجلات:

- 1-برقوق سالم، "الأقليات في القانون الدولي دراسة اصطلاحية وقانونية، حالة الأقليات الإسلامية"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، ع 2، 2002.
- 2-بوعاتي جلال ، الوساطة تحذر الحركات الأزوادية من إفشال اتفاق الجزائر، **جريدة الخبر**، ع. 7768، الجزائر، 20 أبريل 2015.
- 3-دندن عبد القادر ، "خطر التحالفات بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الإتجار بالمخدرات (شمال إفريقيا نموذجا)"، **مجلة سياسات عربية، الجزائر، عنابة**، (2013).
- 4-سيدمو محمد ، "التدخل العسكري الجزائري في ليبيا إشاعات"، **جريدة الخبر**، ع. 7514، الجزائر، 7/ 8/ 2014.
- 5-شيلي لويز ، **عولمة الجريمة والإرهاب، قضايا عالمية: تحديات العولمة**.المجلة الإلكترونية يواس أيه، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، فبراير، 2006.
- 6-محمد بن أحمد أحمد بلحاج ، "الجيش الجزائري يمنع تزويد طائرات الجيش المالي بالوقود"، **جريدة الخبر**، 11-03-2013، ع. 283028.

سادسا: القواميس

- 1- الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية.(بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 2008).
- 2- راغب نبيل ، موسوعة قواعد اللعبة السياسية: دراسة تحليلية نقدية،(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).
- 3- سعيان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي- إنجليزي- فرنسي (لبنان: بيروت، مكتبة لبنان ناشرون ، 2004).
- 4- غريفيثش مارتين ، أو كلاهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ،(مركز الخليج للأبحاث ، ط1، (د س ن)).
- 5- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1999).

سابعا: التقارير والمقابلات

- 1- التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007.
- 2- ساماكيه سيكوبا ، الإنقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية، ترجمة: محمد بابا ولد اشفع، مركز الجزيرة للدراسات، 5 أبريل 2012.
- 3- مامادو باه عبد الله ، أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012.
- 4- ولد إبراهيم الحاج ، أزمة شمال مالي...إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري ، 2012.

المواقع:

- 1- عاشور محمد ، "الإسلام والإستعمار والهوية في دول ساحل الصحراء"، 1-11-

2010

<http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/18/11/7>

- 2- "أبرز مشاكل الأقليات المسلمة في أجزاء من إفريقيا"، صحيفة السكينة ، 2 يناير 2013

<http://www.assakin.com/category/politics/news-muslim>

3-صحيفة السكينة، "قبائل ليبيا"، 28 جانفي 2012،

<http://www.assalima.com/center/parties/12430.html>.

4- يعقوب علي ، "التعليم العربي الإسلامي في غرب أفريقيا بين الماضي والحاضر النيجر نموذجاً"،

<http://www.islam4africa.net/index.php/manarate/index/13/70>

5-عوض صالح ، " ليبيا، وصفا لأفغنة العرب "، 15 ماي 2014

Altagreer.com.

6- الزناتي أنور محمود ، " القبائل الليبية ودورها في تقرير المصير "، مجلة البيان، ع 291، 21 سبتمبر 2011

2 . http://www.albayan.co.vk/mgz_article.aspx?id=1412.

7- بوشنافة شمسة ، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل (إستراتيجية من أجل الساحل):الرهانات والقيود" 2010

[http :www bchaib net / mas/ indesc php option =com conten &view =catejory &layout =blot &id=1&intemhd=3.](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=catejory&layout=blot&id=1&intemhd=3)

8- السعد محمد نجيب ، "الأطماع الأمريكية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجاً: ما سر الإهتمام الأمريكي المفاجئ بدول جنوب الصحراء". صحيفة الوطن، 2003

[http://www.alwatan.com/graphics/2011/09_sep/7.9/daily.html/politic.](http://www.alwatan.com/graphics/2011/09_sep/7.9/daily.html/politic)

9- ديشيللي أن جيو ، "فرنسا والقاعدة بالساحل"، الجزيرة، 2014

<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/ef36c76E-F5A2-4COA-A6A2-9F383OE5D.htm>.

- 10- الشافعي بدر حسن ، "إشكاليات التدخل العسكري لإيكواس في شمال مالي"، السياسة الدولية، 28 أبريل 2015، في: www.siyassa.org.eg.
- 11- أ. أسماء، الطريق العابر للصحراء: "مشاريع هامة لعصرنة طريق الوحدة الإفريقية"، جريدة النهار ، 2013/08/28
<http://www.ennaharline.com/ar/>.
- 12- "الشراكة الجديدة من أجل التنمية"
<http://www.un.org/arabic/africa/osaa/ne>.
- 13- "رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل"
<http://liguesahel.org/indesc.php/>.
- 14- "قيادة الوسطية بغرب إفريقيا"، جديد بريس، 2013-12-26
<http://www.jedidpress.cil.categor>.
- التوحيد والإصلاح تستضيف الدورة الثالثة لهيئة رؤساء منتدى الوسيطية في (2012- إفريقيا، 19 مارس 2013
<http://www.alislah.ma/index.php>.
- 15- أوتوها فريدهوم ،التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 14 فيفري 2013
Studies.aljazeera.net/raports/2013/02/201321480481143942.htm.
- 16- "رئيس وزراء فرنسا والنيجر يبحثان الوضع في منطقة الساحل"، صدى البلد ، 9 جوان 2012
www.masress.com/elbalact/186386.
- 17- زغلامي العيد ، "الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي"، جريدة الشعب، 17 نوفمبر 2009
www.djazairress.com/echchaab/8358.
- 18- أخبار سكاي نيوز عربية، "أزمة مالي تبعث أوراق دول الساحل"، أبو ظبي، 11 جوان 2012

www.skyneosarabia.com/web/article/26850.

19- دخوش محمد ، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"،
يومية الرائد

<http://elraaed.com/ara/>.

20- رواية أحمد ، "وزير البيئة الجزائري، التصحر خطر عالمي يهدد البشرية"،
الجزيرة، 19 جانفي 2006

<http://www.aljazeera.net/news/reportson>.

21- يوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"،
مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014

Studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141211101950627544.htm
(27-04-2015)

22- يوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية، في الساحل الإفريقي"،
تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 3 جوان 2012

<http://studies.aljazera.net/report/2012/06/20126310429208904.htm>
(12-05-2015)

المراجع باللغة الأجنبية :

الدوريات والمجلات:

1- Taje Mehdi, « Sécurité Et Stabilité Dans Le Sahel Africain, »
College de Defence de l'OTAN, **NDC occasionel paper**
19,Decembre 2006.

2- Taje Mehdi, « *Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel,*» **in**
Enjeux ouest africains, n° 1, Note publiée par le Secrétariat du Club
du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, Août 2010.

3- Mcooper Barbara, « Evangelical Christians mi the Muslim Sahel “
Indiana University. Press. 2006.

4- Bednik Anna, "Bataille pour l'uranium au Niger," **Le Monde**
Diplmatique-Juin 2008.

- 5- Keita Modibo, "la Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger". Not de Recherche du GRIPCI , N :10 **Chaire Raoul-Dandurand** en Etudes Stratégiques et Diplomatiques , juillet 2002.
- 6- André Bourgeot, Sahara : Espace Géostratégique et Enjeux Politiques (Niger) , CHargé de Recherche CNRS laboratoire d'antropologie Sociale, Autrepart (16) ,2000.
- 7- sidibe Kalilou, "sécurité mangiment in Northern Mali: criminal Networks and conflit resolution Mesearche" **research raport Institute of Development Studies** n°77, August 2012.
- 8- Vallet Michel, "Les Touareg du Hoggar Entre Décolonisation et Indépendance (1954-1974), "**Revue du Monde Musulman et de La Méditerranée**, N°57, 1990.
- 9- Ammour Laurence Aida, « Les Enjeux de Sécurité Emergents au Maghreb et au Sahel Depuis « Le Printemps Arab » , **L'institut D'études Politique**, Bordeaux Med, 2012.
- 10- deycard frédéric, « le niger entre deux feux, la nouvelle rebellion touarague face a niamey, » **politique africaine n °108 ,decembre 2008**.
- 11- Geory klute, « hostilities et Alliances Archéologie de la Dissidence des Touareg au Mali », **Cahiers d'études Africaines**, 1995, vol 35 , Numéro.
- 12- Gourdin Patrio, **Geopolitique du mali, un etat faillie**, Dialoneeb, com, reoue geopolitique, articles, cartes, relation international, 23-11-2012.
- 13- Deltenre Damieu, **Gestion Des Ressources Minerales et Conflicts Au Mali et Au Niger**, Groupe De Recherche et D'information Sur La Paix et La Sécurité, 12 Décembre2012 .

14- keenan jeremy, **le defi de la sécurité susahel, perspections en algérie, au maroc et en libye**, écoul d'études orientales et Africanes (S.O.A.S), université de londres, pulo, 2011.

15- pellerin Mathieu," le sahel et la contogion libyenne," **politique etrangère** (Reberas), 2012.

16- Neack Laura and Hey Jeanne," Generational change in Foreign Policy Analysis ," in Laura Neack and al. (eds), **Foreign Policy Analysis**, (New jersey: Prentice Hall, 1995).

17-Tage Mahdi, **Les Enjeux Securitaires Dans Le Sahel Africain : Grille D'analyse**, Centre Français De Recherche Sur Le Renseignement, Tribune Lisre N°=8, Paris, France, Juin 2010.

الرسائل العلمية

18-Adama Traoré, **Le Pouvoir Central Malien Face An Insurrection Touarègues (1960-2014)**, Mémoire De Master2 Ethnique Et Gouvernance, Institute De La Dignité Et De Droit Humains, Ecoule Des Sciences Morales Et Politique d'Afrique De L'ouest, Mais, 2014.

المواقع الإلكترونية

1- Les Ethnies, Les Ethnies aux Mali,"
www.geocities.com/infomali/Ethnies/bambara.htm.
 2-Niger, **Les ethnies au Niger**,"
www.tlfg.ulaval.ca/axl/afrique/Niger.htm .

3- Bouhlef Ferdaous -Hardy, Abdoulaye Tamboura Yvan Ouichaoua, "Touareg Crise in Niger and Mali", Seminar on the 27 Novembre 2007, Saharan Africa Program , January , 2008.

[http :/www.ifri.org/files/afrique/sem-crisestouaregues-fr-pdf](http://www.ifri.org/files/afrique/sem-crisestouaregues-fr-pdf)

4- Alex thuestion, **with the eye on mali iger adopts new strategy for tonareg Northe**, Briefing, 9 october, 2012

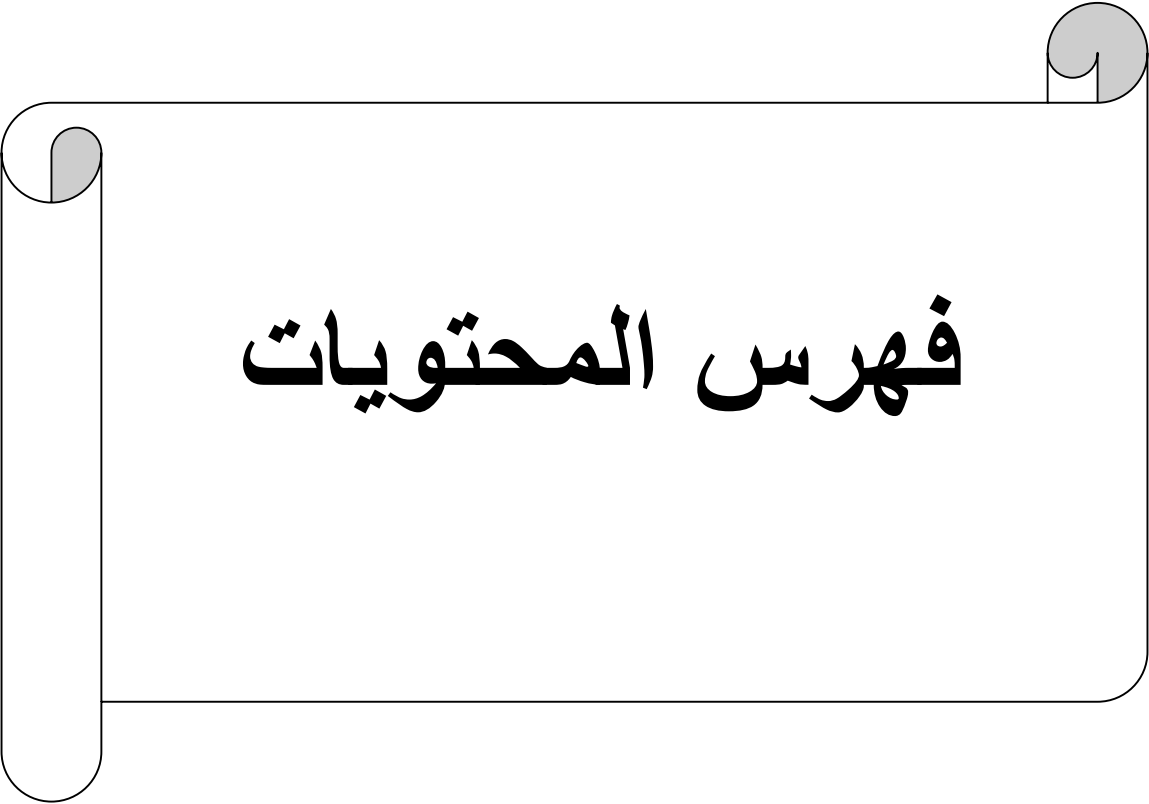
<http://www.orldpoliticsrview.com/article/12400>.

5- **Mali and the sahel-sahara :from crisis managment to sustainable strategy** international peace institute.777 united Nations plaza, new York, Ny 10017-3521, U.S.A. February, 2013, www.ipinst.org.

تقارير:

6- Rapport Mondial sur le développement humain 2001, **Mettre les Nouvelles Technologies au Service du Développement Humain**, Boech of Iarcier S.a : Département de Boech , Université Paris, Bruxelles , 2001.

7- "Sahel et Afrique de l'ouest perspectives sur la Sécurité Alimentaire" **United State Agency International Développement (U.S.A.I.D)** . Janvier à juin 2010. www.few.net/foodhmsecurity.

A decorative scroll frame with a light gray background and a thin black border. The frame has a vertical strip on the left side and a horizontal strip on the top, both with rounded ends. The title is centered within the frame.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
أ	مقدمة
8	الفصل الأول: الساحل الإفريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية
10	المبحث الأول: الساحل الإفريقي : دراسة جيوسياسية
10	المطلب الأول: مفهوم منطقة الساحل الإفريقي
13	المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الساحل الإفريقي
15	المبحث الثاني: الساحل الإفريقي: دراسة سوسيوثقافية
15	المطلب الأول: التركيبة الإثنية في دول الساحل الإفريقي
18	المطلب الثاني: التركيبة اللغوية في دول الساحل الإفريقي
20	المطلب الثالث: التركيبة الدينية في دول الساحل الإفريقي
23	المبحث الثالث: الساحل الإفريقي: دراسة جيواقتصادية
23	المطلب الأول: خصائص منطقة الساحل الإفريقي-الجغرافيا والمناخ-
24	المطلب الثاني: النشاطات الاقتصادية لدول منطقة الساحل الإفريقي
26	المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي
31	المبحث الرابع: الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي
31	المطلب الأول: الفشل الدولاتي
34	المطلب الثاني: تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة
38	المطلب الثالث: التنافس الدولي
41	الفصل الثاني: الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي
43	المبحث الأول: أقلية الطوارق: دراسة في الأصول والخصائص
43	المطلب الأول: أصول ونسب الطوارق
46	المطلب الثاني: الفضاء الجغرافي للطوارق
48	المطلب الثالث: التنظيم الإجتماعي للطوارق
50	المطلب الرابع: التنظيم السياسي للطوارق
51	المطلب الخامس: التنظيم الإقتصادي للطوارق
52	المبحث الثاني: المشكلة الطارقية في منطقة الساحل الإفريقي
52	المطلب الأول: تطور مشكلة الطوارق
60	المطلب الثاني: المقاربات والمداخل المفسرة لنزاع الطوارق
63	المبحث الثالث: إنعكاسات مشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي
63	المطلب الأول: الإنعكاسات الأمنية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي
66	المطلب الثاني: الإنعكاسات الاقتصادية لمشكلة الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي
68	المطلب الثالث: الإنعكاسات الاجتماعية لمشكلة الطوارق على منطقة

	الساحل الإفريقي
72	الفصل الثالث: تعامل دول منطقة الساحل الإفريقي مع مشكل الطوارق
74	المبحث الأول: أهم مقاربات دول منطقة الساحل الإفريقي
74	المطلب الأول: مشكلة الطوارق في المقاربة المالية والنيجيرية
82	المطلب الثاني: مشكلة الطوارق في المقاربة الليبية والمغربية
88	المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لحل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي
88	المطلب الأول: الآليات السياسية والدبلوماسية
95	المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية والاجتماعية
103	المطلب الثالث: الآليات الأمنية والعسكرية
109	خلاصة و استنتاجات
111	الملاحق
161	جدول الأشكال
162	قائمة المراجع
176	فهرس المحتويات
179	ملخص الدراسة

الملخص :

لقد أصبح موضوع الطوارق يفرض نفسه على دول منطقة الساحل الإفريقي، حيث تناولت هذه المذكرة موضوع تعامل دول منطقة الساحل الإفريقي مع مسألة الطوارق: بالتركيز على المقاربة الجزائرية، وفي ظل وجود عدة جهود قامت بها دول منطقة الساحل الإفريقي، سعت الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف تعاملت دول منطقة الساحل الإفريقي وخاصة الجزائر مع مشكل الطوارق ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم التطرق إلى دراسة الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، وكذا الطوارق في المنطقة، إضافة إلى الآليات التي اعتمدتها دول منطقة الساحل الإفريقي لمعالجة مشكل الطوارق، وتوصلت هذه المذكرة إلى أن شعب الطوارق هم جزء لا يتجزأ من منطقة الساحل الإفريقي لذا على دول المنطقة أن تهتم بهم وبمشاكلهم، وهو ماتجسد في الآليات التي اعتمدتها المقاربة الجزائرية.

Abstract:

The Twareq subject is imposing itself on the african sahel countries. For this reason this thesis has focused on the dealing of the african sahel countries with el twareq subject focusing on the algerian approach.

Under the existence of various efforts made by the african countries, this stady has aimed at answering the basis question: How did the african sahel countries, and especially Algeria, deal with the Twareq subject?

For answering this question, we have employed means by the african sahel countries to handle the twareq problem.

This thesis has ended in that the Twareq tribes are part and parcel of the african sahel countries , so they chould pay attention to them and to their problems ,all this latter has been symbolized in the algerian approach .